﴿ بسم الله الرحمن الرحيم ﴾

كلية التربية
المجلة التربوية
***

تعزيز تنافسية التعليم العالي المصري مدخلًا لتطوير واقع مؤسساته في تصنيفات نخبة الجامعات العالمية"

Promoting the A.R.E. Higher Education Competitiveness، as an Approach to Develop its Institutions' Rankings among World Class Universities

إعداد

الدكتور/ محمود فوزي أحمد بدوي
أستاذ أصول التربية المساعد
كلية التربية
جامعة المنوفية

د. عماد نجم عبد الحكيم مصطفى
دكتوراه الفلسفة في التربية –تخصص المقارنة والإدارة التعليمية
معلم أول بالتعليم الثانوي –وزارة التربية والتعليم
ج.م.ع

المجلة التربوية ـ العدد الثالث والخمسون ـ يوليو ٢٠١٨م
Print:(ISSN 1687-2649) Online:(ISSN 2536-9091)

ملخص:

استهدفت الدراسة الحالية توظيف مدخل تعزيز تنافسية التعليم العالي المصري بغية تطوير واقع مؤسساته في التصنيفات العالمية للجامعات، من خلال رصد مدى تنافسية التعليم العالي المصري عالميا، والواقع الحالي لمؤسساته على تصنيف نخبة الجامعات العالمية، وللوقوف على المشكلات والمعوقات التي تحول دون تحقيق التعليم العالي المصري مكانة متميزة في التنافسية العالمية ، حيث استخدمت الدراسة اجراءات المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل كل من التنافسية في التعليم العالي، وتصنيفات جامعات النخبة العالمية، والعلاقة بينهما، وكذلك تحليل واقع التنافسية ومؤسسات التعليم العالي المصرية في تصنيفات جامعات النخبة العالمية، من خلال نتائج التقارير والبيانات المتاحة، ونتائج الدراسات السابقة. وتوصلت الدراسة الى عدة نتائج مهمة تشير الى ضعف امكانيات وقدرات التعليم العالي المصري على الوفاء بمعايير التنافسية العالمية، للوصول بمؤسساته الى مكانة مناسبة في تصنيفات نخبة الجامعات العالمية، كما توصلت الدراسة الى وجود مجموعة من الفرص والعوامل بالواقع المصري التي يمكن تعزيزها كإطار للتنافسية في مجال التعليم العالي. وقدمت الدراسة عدة توصيات مهمة لتعزيز التنافسية المتعلقة بالتعليم العالي المصري ، ومنها تحسين رتبة مصر على مؤشر تقرير البنك الدولي من خلال بناء فروع الجامعات الدولية بمصر، وتحسين واقع الأعمال ، بما يتيحه ذلك من فرص وظيفية للخريجين، وتحسين واقع مصر على مؤشر الحرية الاقتصادية، ومؤشر الشفافية العالمية ، وتحقيق استقلالية مؤسسات التعليم العالي في كل جوانبه بما فيها من قضايا الحرية الأكاديمية ، وتحسين جودة التعليم العام ، ورفع ميزانية البحث العلمي ، وتحسين واقع مصر على مؤشر الاستعداد الشبكي لتعزيز واقعها في حق الوصول للمعرفة. وتدويل هيئة التدريس والطلاب، بالإضافة الى الاستفادة من الموقع الجغرافي المصري تجاريا وسياسيا واجتماعيا، واستناد الترقية لدرجات أكاديمية أعلى على ما يعرف بمؤشر ح. وأخيرا إنشاء "تصنيف الجامعات العربية"، بالاستفادة من تصنيف جامعات منظمة التعاون الإسلامي.

كلمات مفتاحية :(تعزيز التنافسية – التعليم العالي المصري – جامعات النخبة – تصنيفات نخبة الجامعات العالمية)

Abstract:

"*Promoting the A.R.E. Higher Education Competitiveness، as an Approach to Develop its Institutions' Rankings among World Class Universities*"

Dr. Emad *Negm Abdul Hakim Mustafa*
Assistant Professor of Foundations of Education
Faculty of Education-Menofia University

Dr. Emad Negm Abdul Hakim Mustafa
Doctor of Philosophy in Education-Specialization of Comparative Education and Educational Management

The current study aimed to exploit the entrance of enhancing the competitiveness of Egyptian higher education in order to develop the reality of its institutions in the international rankings of universities by monitoring the competitiveness of Egyptian higher education globally and the current reality of its institutions to classify the elite of international universities. The study used analytical descriptive methods to describe and analyze the competitiveness of higher education, the rankings of the international elite universities, their relationship, as well as the analysis of the competitive reality and the institutions of education Higher Egyptian elite universities in the world rankings, through the results of reports and data available, and the results of previous studies. The study found several important results that indicate the weakness of the abilities and abilities of Egyptian higher education to meet the global competitiveness standards, to reach its institutions to an appropriate position in the rankings of the international universities elite. The study also found a number of opportunities and factors in Egyptian reality that can be strengthened as a framework for competitiveness in education Higher. The study presented several important recommendations to enhance the competitiveness of Egyptian higher education, including improving Egypt's ranking on the World Bank report by building the branches of international universities in Egypt, improving the business reality, providing job opportunities for graduates, improving Egypt's economic freedom index, Transparency of the world, and the independence of institutions of higher education in all its aspects, including issues of academic freedom, improving the quality of public education, raising the budget of scientific research, and improving the reality of Egypt on the index of the network readiness to enhance their access to knowledge. And the internationalization of the teaching staff and students, in addition to benefiting from the geographical location of Egypt commercially, politically and socially, and based on promotion to higher academic degrees on what is known as the H indicator. And finally the establishment of the "classification of Arab universities", taking advantage of the classification of the universities of the Organization of the Islamic Cooperation.

Keywords: (Enhancing Competitiveness - Egyptian Higher Education - class Universities – Rankings of Global class Universities)

المحور الأول: الإطار العام للدراسة:

١. المقدمة:

تدل الشواهد على أن النظام الاقتصادي العالمي الجديد، المتمثل في تحرير قيود التجارة العالمية قد أدى إلى وقوع النشاطات الاقتصادية تحت هاجس التنافس على الصعيد العالمي؛ فالحواجز التقليدية التي تعوق انسياب السلع والخدمات من ضرائب جمركية وحصص كمية أصبحت آخذة بالتلاشي، وذلك مع زيادة التركيز على الحواجز التقنية المتعلقة بمعايير الجودة والبيئة، وهو ما ساعد بشكل كبير على بروز منافسين جدد على درجة عالية من المهارة والقوة، وهذا ما يمثل تحدياً كبيراً وخطراً محتملاً لدول العالم كافة، وبخاصة منها الدول النامية، إلا أنه يشكل أيضاً فرصة مهمة للأخيرة بتعظيم الاستفادة من المميزات التي يوفرها الاقتصاد العالمي في كافة القطاعات بما في ذلك خدمة التعليم والتقليل من سلبياته المتعلقة بها، خاصة وأن القدرة التنافسية تعد مؤشراً للقوة الاقتصادية للأمة ومدخلاً لاستمراريتها، مما يحتم على الدول الاهتمام بقدرتها التنافسية في كافة المجالات، وخاصة منها المعرفة التي تقترن بنظام التعليم وخدماته المتاحة بدول العالم ، والتي تعد الأساس الذي يعتمد عليه الاقتصاد العالمي الحديث، بما يمكن من تحقيق التطور والنمو والاستمرارية المتوقعة .

ويعتبر التعليم العالي أحد أهم الصناعات التي تواجه التنافس العالمي بما يشكله ذلك من مخاطر وفرص، خاصة مع ما أعلنته منظمة اليونسكو في عام ٢٠٠٠ من أنه "صناعة عالمية تقدر قيمتها بتِريليونَي (٢٠٠٠ مليار) دولار أمريكي ، وما يمثله ذلك من –وجهة نظرها– من إمكانيات أكيدة لعوائد مجزية إذا ما تم تداوله تجارياً، خاصة بين قطاعات المجتمع التي يمكنها تحمل ثمنها، حيث اعترف بهذه الإمكانية–حول العالم– مصرفيو الاستثمارات العالمية في قسم ميريل لينش "Merrill Lynch" المختص بإدارة الثروة في بنك أمريكا "Bank of America"، فاعترف بالتعليم خدمة تمثل فرصاً استثمارية ربحية جديدة وكبرى [1] ، أما التعليم العالي بصفة خاصة فيعد صناعة كبيرة ومعقدة ومتغيرة، ولكن لا يوجد مقياس واحد مفرد لحجمها، ومع ذلك تسجل الولايات المتحدة –على سبيل المثال– نحو ١٩ مليون طالبًا، و٤،٣ مليون شخصًا من العاملين بما يشكل ٣% من القوى العاملة في قطاع الخدمات بأكمله بالبلاد، ونحو ٣١٤،٤ مؤسسة مانحة للشهادات، وذلك وفقاً لأرقام المركز الوطني لإحصاء التعليم بوزارة التربية U.S. Department of Education،

National Center for Education Statistics، لعامي ٢٠٠١، و٢٠٠٧[٢].

وفي هذا الاتجاه أشارت اتفاقية الجات إلى أن التناول التجاري للتعليم العالي كإحدى الخدمات تشمل تقديمه من بلد ما داخل بلد آخر "Cross Border Supply" (كالتعليم من بعد، والتعليم الإلكتروني، والجامعات الافتراضية)، وتقديمه في بلد ما إلى المستهلك القادم من بلد آخر "Consumption Abroad" (كالطلبة المنتقلين للدراسة ببلد آخر)، أو من خلال الوجود التجاري "Commercial Presence" في بلد آخر (كفروع الجامعات، وشراكات التوأمة والترتيبات الأخرى مع المؤسسات المحلية)، أو من خلال وجود الأشخاص الطبيعيين "Presence of Natural Persons" (كالأساتذة، والباحثين العاملين بالخارج ، وغيرهم)...الخ.[٣].

والواقع أن التنافس الدولي –في مجال التعليم العالي – يتجلى في الأهمية المتزايدة للتصنيفات العالمية لمؤسسات التعليم العالي" Ranking of higher education" Institutions (HE)، على وجه الخصوص، باعتباره مقياساً لقدرتها على إنتاج المعرفة واجتذاب المواهب، ودالة على التمكن في توظيف المعرفة ونشرها، كاقتصاد جديد يتواكب مع التطور المعرفي العالمي، وهو ترتيب يعتمد على مؤشرات متعددة تختلف باختلاف الجهة المسئولة عنه، والتي من بينها "جودة التعليم، وجودة هيئة التدريس وعدد جوائزِ نوبل أو غيرِها من ميداليات المجالات المتخصصة التي نالتها، إضافة إلى إنتاجها من البحوث العلمية المنشورة ، ومدى توظيف خريجيها ، وعددِ الطلاب الأجانب بها، وغيرها من المؤشرات" ، التي تصف القدرة التنافسية على وجه التحديد .[٤].

ومن الجدير بالذكر أن الحضور الأكاديمي بالتصنيفات العالمية للجامعات المصرية محدود للغاية، كما أكدت التقارير والنشرات العالمية، فاقتصر تصنيف جامعة شانغهاي العالمي للجامعات لعام ٢٠١٦ –على سبيل المثال–على جامعة القاهرة لتقع ضمن الجامعات الـ٥٠٠ الأولى في العالم، بما يعكس ضعفاً في تنافسية قطاع التعليم العالي المصري برمته، وهو ما يلقي بظلال كثيفة على مستقبل الاقتصاد الوطني، بما يستدعى دراسة طبيعة تنافسية التعليم العالي المصري، وعلاقتها بالوصول لجامعات النخبة العالمية، وهو ما تركز عليه هذه الدراسة بشكل أساسي.

٢. مشكلة الدراسة وأسئلتها:

عند استقراء واقع التنافسية العالمية في مجال التعليم العالي ، يلاحظ ضعف حضور مؤسسات التعليم العالي المصرية في العديد من التصنيفات العالمية للجامعات، وعلى سبيل المثال ، لا الحصر، فلم تقع في تصنيف جامعة شانغهاي العالمي للجامعات لعام ٢٠١٦ (Shanghai Ranking Academic Ranking of World Universities2016) ، من الجامعات المصرية ، إلا جامعة القاهرة ،ضمن الجامعات الـ٥٠٠ الأولى في العالم، في الوقت الذي يتزايد فيه الحضور كماً ونوعاً لعدة دول أخرى من المنطقتين العربية والقارة الأفريقية، منها على سبيل المثال لا حصر، المملكة العربية السعودية في المنطقة العربية بجامعتين، هما: جامعة الملك عبد العزيز "King Abdulaziz University"، وجامعة الملك سعود King Saud University، ضمن الـ١٥٠ جامعة الأولى في العالم، ودولة جنوب أفريقيا في القارة الأفريقية، والتي تمتلك أربعة جامعات: جامعتا كيب تاون "University of Cape Town" وويتووترزراند" University of the Witwatersrand" ضمن الـ٣٠٠ الأولى، وجامعتا ستيلينبوسك "Stellenbosch University" وكوازولو ناتال "University of KwaZulu-Natal" ضمن الـ٥٠٠ الأولى(٥)، الأمر الذي يثير أسئلة كثيرة عن المشكلات التي تعوق تقدم الجامعات المصرية في التصنيفات العالمية ، وبقدرتها التنافسية التي تساعد على تحقيق موقعا متميزا بين الجامعات العالمية ، وهذا ما دعا الباحثين الى القيام بالدراسة الحالية ، والتي تستهدف تحسين التعليم العالي المصري ، ليصل بمؤسساته الى تحقيق مكانة متميزة في التصنيف العالمي للجامعات ، من خلال تعزيز التنافسية التي تعد مدخلا مهما للوفاء بهذه الغاية .

وفي ضوء ما سبق، فإنه يمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالية، في محاولتها الإجابة على السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن توظيف مدخل تعزيز تنافسية التعليم العالي المصري لتطوير واقع مؤسساته في التصنيفات العالمية للجامعات؟

ويتفرع عن هذا السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

١) ما الأسس النظرية للتصنيفات العالمية للجامعات وأهم مؤشراتها؟

٢) ما أهم ملامح ومنطلقات التنافسية الدولية في التعليم العالي، والأسس النظرية التي تستند إليها؟

٣) ما طبيعة العلاقة بين التنافسية في التعليم العالي ومتطلبات نخبة الجامعات العالمية؟

٤) ما واقع تنافسية التعليم العالي المصري، ومستوى مؤسساته في التصنيفات العالمية للجامعات؟

٥) ما المقترحات والإجراءات التطبيقية التي يمكن اتخاذها لتعزيز تنافسية التعليم العالي المصري كمدخل لتطوير واقع مؤسساته في التصنيفات العالمية للجامعات؟

٣. أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة الحالية توظيف مدخل تعزيز تنافسية التعليم العالي المصري بغية تطوير واقع مؤسساته في التصنيفات العالمية للجامعات، من خلال رصد مدى تنافسية التعليم العالي المصري عالميا، والواقع الحالي لمؤسساته على تصنيف نخبة الجامعات العالمية، والتعرف على المشكلات والمعوقات التي تحول دون تحقيق التعليم العالي المصري مكانة متميزة في التنافسية العالمية، وتقديم عدة توصيات ومقترحات تطبيقية للوفاء بهذه الغاية.

٤. أهمية الدراسة:

تستمد الدراسة الحالية أهميتها مما يلي:

١) أهمية التنافسية في التعليم كمدخل وآلية لتعزيز جودة التعليم العالي المصري.

٢) أهمية التعرف على طبيعة تصنيفات الجامعات العالمية، بما يسهم في تمكين الجامعات المصرية من تحقيق مكانة متميزة بها.

٣) أهمية التعرف على طبيعة العلاقة بين التنافسية في التعليم العالي، والتصنيفات العالمية للجامعات.

٤) أهمية التعرف على واقع التنافسية في التعليم العالي المصري، وواقع الجامعات المصرية في تصنيفات الجامعات العالمية.

٥) محاولة الدراسة تقديم عدة توصيات ومقترحات تطبيقية لتعزيز تنافسية التعليم العالي المصري، وتحسين واقع مؤسساته في تصنيفات نخبة الجامعات العالمية.

٦) تفرد الدراسة الحالية من بين الدراسات المصرية في تناولها لمدخل تعزيز التنافسية في التعليم العالي لتطوير واقع مؤسساته في التصنيفات العالمية للجامعات.

٥. حدود الدراسة:

اقتصرت الدراسة على الحدود المكانية والموضوعية التالية:

١) الحدود المكانية: التعليم العالي في جمهورية مصر العربية.

٢) الحدود الموضوعية: طبيعة التنافسية في قطاع التعليم العالي وطبيعة التصنيفات العالمية للجامعات وواقعهما في مصر.

٦. منهج الدراسة:

اعتمدت الدراسة الحالية على اجراءات المنهج الوصفي التحليلي، نظرا لملاءمته لطبيعتها، واستهدافها تعزيز تنافسية التعليم العالي المصري وواقع مؤسساته على تصنيف نخبة الجامعات العالمية، حيث تم من خلاله، ما يلي:

١) وصف وتحليل كل من التنافسية في التعليم العالي، وتصنيفات جامعات النخبة العالمية، والعلاقة بينهما، وذلك للوقوف على المنطلقات والأسس النظرية المتعلقة بها من خلال مراجعة الأدب الإداري التربوي والكتابات والدراسات السابقة ذات الصلة.

٢) تحليل واقع التنافسية ومؤسسات التعليم العالي المصرية في تصنيفات جامعات النخبة العالمية، من خلال نتائج التقارير والبيانات المتاحة، ونتائج الدراسات السابقة.

٣) التوصل إلى بعض المقترحات لتطوير تنافسية التعليم العالي في مصر كمدخل للوصول لجامعات النخبة العالمية، في ضوء ما توصلت اليه الدراسة من نتائج واستخلاصات.

٧. مصطلحات الدراسة:

تم استعراض المفاهيم المختلفة المتعلقة بمصطلحات الدراسة الحالية في اطارها النظري، ونستقر فيما يلي على المصطلحات الإجرائية:

١) **تنافسية التعليم العالي" Higher Education Competitiveness":**

تعرف في الدراسة الحالية بأنها "قدرة قطاع التعليم العالي ومؤسساته بجمهورية مصر العربية، بما يبذل من جهود، وإجراءات وابتكارات وضغوط وفعاليات إدارية وتسويقية

وإنتاجية وابتكارية وتطويرية، على تحقيق قيمة مضافة عالية، ضمن بيئة اقتصادية وطنية داعمة تتماشى مع التطورات العالمية، وذلك بغرض الحصول على شريحة أكبر ورقعة أكثر أتساعا في الأسواق المحلية والعالمية التي تهتم بها، وبما يسهم في النهاية في توليد مستويات مرتفعة نسبياً من تحقيق الرفاهية على أساس مستدام".

٢-التصنيفات العالمية للجامعات "World Class Universities":

تعرف بأنها "قوائم لتجمعات معينة من مؤسسات التعليم العالي، يتم ترتيبها بالمقارنة إلى مجموعة موحدة من المؤشرات ترتيباً تنازلياً، وعادة ما يتم عرضها في شكل جداول دورية league table"(٦)، وتقوم بإعدادها، في الغالب، مؤسسات نشر تجارية؛ وهو ما يعكس بشكل جزئي حقيقة تشارك هذه التصنيفات و"أدلة المستهلك Consumer Guides" لمختلف المنتجات بعضَ الخصائص(٧)، ويتضح من هذا التعريف أنها قوائم لمجموعة من مؤسسات التعليم العالي، وأنه يتم ترتيب تلك المؤسسات ترتيباً تنازلياً وفق مجموعة من المؤشرات، وأنه يقوم بإعدادها غالباً مؤسسات نشر تجارية، وتتشارك بعض الخصائص مع أدلة المستهلك .

٢) **تعزيز تنافسية التعليم العالي:" Promoting the Higher Education" Competitiveness:**

يقصد بتعزيز تنافسية التعليم العالي في الدراسة الحالية "مجموعة الإجراءات والآليات التي يمكن اتخاذها من قبل الدراسة الحالية لتحسين التعليم العالي المصري، وتطوير واقع مؤسساته لتحقق مكانة متميزة في تصنيفات نخبة الجامعات العالمية"

٨. **أقسام الدراسة:**

تقسم الدراسة الحالية على خمسة محاور، وهي:

١) المحور الأول: ويتناول (الإطار العام للدراسة).

٢) المحور الثاني: ويتناول (تنافسية التعليم العالي).

٣) المحور الثالث: ويتناول (تصنيفات نخبة الجامعات العالمية).

٤) المحور الرابع: ويتناول (طبيعة العلاقة بين التنافسية في التعليم العالي ومتطلبات نخبة الجامعات العالمية).

٥) المحور الخامس: ويتناول (واقع كل من تنافسية التعليم العالي ونخبة الجامعات العالمية في مصر).

٦) المحور السادس: ويتناول (نتائج وتوصيات لتحسين تنافسية التعليم العالي المصري، وواقع مؤسساته في تصنيفات نخبة الجامعات العالمية).

وفيما يلي يتم تناول محاور الدراسة من الثاني حتى السادس، وفقا لما تم ذكره، كما يلي:

المحور الثاني: التنافسية في التعليم العالي "الملامح والأبعاد":

تحاول الدراسة في هذا المحور، التعرف على مدى إمكانية خضوع التعليم العالي لآليات السوق وما يرتبط بذلك من تنافسيته كصناعة، ثم ينتقل إلى تناول مفهومها في التعليم العالي، وأهميتها، ومكوناتها، وعلاقتها مع التنافسية الوطنية، ثم إنجازها على المستوى الدولي.

١. امكانية التنافسية في التعليم العالي كصناعة:

تواجه مؤسسات التعليم العالي من جهة، التأثير المتنامي للبيئة المتغيرة حيث ينبغي عليها اجتذاب كتلة حرجة من العملاء، ومن جهة أخرى، متطلبات الحكومة ووزارة التعليم والمصلحة العامة التي تمثل بعدا أساسيا في توجهها، ولذلك فإنه بغرض الإنجاز الكفء لتلك المتطلبات المعقدة في مواقف وظروف متزايدة التنافسية، فقد أصبح التوجه التسويقي في التعليم العالي ضرورة (٨) فرضها الواقع بكل ملامحه ومتطلباته المتغيرة.

والحقيقة أن بيئة سوق التعليم العالي المثالية –كما تشير الأدبيات– تتطلب خصائص رئيسة هي: مؤسسات مستقلة قانونياً، وتنظيمات ضئيلة أو معدومة لدخول سوق التعليم العالي، وبالتالي الكثير من المنافسة، خاصة من قبل مؤسسات التعليم العالي الخاصة والربحية، وغياب الحدود التنظيمية للرسوم المفروضة أو أعداد الملتحقين بالتعليم العالي ، والوفاء بتكلفة التعليم بشكل كامل من خلال الرسوم التي من شأنها الاقتراب من متوسط التكاليف المطلوبة ، والوفاء بتكلفة الرسوم من خلال الموارد الذاتية للمستخدمين (الطلاب وأسرهم)، فلا يتم دعمها من قبل دافعي الضرائب، وحرية قرار المستخدمين فيما يخص ما يدرسونه ومكانه وكيفيته، وذلك على أساس المعلومات الفعالة والبيانات (الصالحة والموثوقة والممكن الوصول إليها) ، عن السعر والجودة وتوافر المواد التعليمية والبرامج ومقدمي

الخدمات ذات الصلة بها .(٩).

أما على أرض الواقع، فلا يوجد لنظام متطور كل هذه الخصائص المثالية بشكل قطعي، وهو ما يفيد بوجود قيود مباشرة على نظرية الأسواق عند تطبيقها على التعليم العالي، ومن بين أهم تلك القيود أو المحددات (١٠):

١) أن التعليم العالي مفيد على المستويين الجماعي (العام) والفردي (الخاص)، ونظراً لخطر نقص إمداداته، يتم دعم إمداداته في معظم النظم.
٢) نظراً للدور الرئيس الذي يلعبه التعليم العالي باعتباره أحد جهات اعتماد المعرفة، وبخاصة منها المطلوبة لممارسة المهن، فإن معظم الأنظمة تقوم بتنظيم دخول مؤسساته السوق والمنافسة فيه أيضاً، وفقا لما تقرر.
٣) نظراً لصعوبة الحصول على المعلومات الصحيحة حول الجودة ونشرها، هناك حالة لنظام مختلط من التنظيم، فيه أدوار مهمة للدولة والمؤسسات الأكاديمية معاً، وهو الحال في معظم النظم.
٤) تواجه مؤسسات التعليم العالي مشاكل أخرى بخصوص كمية تمييز منتجاتها فضلاً عن صعوبتها، ومن ثم مشكلات في التحرك بسرعة استجابة لمؤشرات السوق، وذلك بحكم طول دورة حياة المنتج ومتطلباتها.

وفي ضوء ما تقدم، ومع الأخذ في الاعتبار أنه لا يوجد نظام رئيس مُسَوَّق "Marketised" بشكل تام، فإنه غالباً ما ينظر إلى نظم التعليم العالي لبعض الدول ، كا الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وأستراليا واليابان وكوريا باعتبارها النظم الأقرب للنموذج، فمؤسسات التعليم العالي الأمريكية –على سبيل المثال– تتمتع بدرجة عالية من الاستقلالية، وقدر كبير من المنافسة بين مجموعة متنوعة من المؤسسات، ونظام دخول ليبرالي يتمتع فيه الطلاب– إلا في المناطق النائية– بمجموعة واسعة من الخيارات، كما يوجد ببنها قطاع خاص كبير ومهم يتألف من جامعات وكليات ربحية وغير ربحية، كما أنها تتنافس على الرسوم الدراسية التي تمثل عادة حول نصف تكلفة التعليم جنباً إلى جنب مع مخصصات الدولة (للمؤسسات العامة) والهبات (للمؤسسات الخاصة)، مع دعم من قبل الدولة والمؤسسات على حد سواء للمصاريف الدراسية وتكاليف المعيشة، وتبذل المؤسسات قدراً كبيراً من الجهد على التسويق والعلامات التجارية، فالولايات المتحدة – وفقا لذلك–هي مسقط

رأس التصنيف العالمي للمؤسسات وجداولها الدورية، وهناك أيضاً منافسة قوية فيها للحصول على أموال البحوث الاتحادية والهبات(١١)، وأما الدول التي تسير في هذا الاتجاه (نحو النظم المسوقة Marketising Systems) ، فتُمَثِّلُ ألمانيا كدولة مهمة ومتطورة ، مثالاً جيداً لها منذ بداية الألفية الثالثة، حيث اكتسبت جامعاتها تدريجياً مزيداً من الحكم الذاتي في المسائل المالية والتنظيمية والتوظيفية، واختيار الطلاب، كما أدخلت بعض المقاطعات بها الرسوم الدراسية، وتعد مبادرة التميز Excellence Initiative ، التي أفردتها تطوراً مهماً آخر بهدف تعزيز تميز العلم والبحث في ألمانيا ورفع رؤيتهما في المجتمع العلمي الدولي(١٢)، تواكبا مع استهدافها للتميز المشار إليه .

ويتضح مما سبق أن التعليم العالي يمكن أن يخضع إلى حد معتبر إلى آليات السوق ومتطلباته، ومنها المنافسة الحرة بما يمكن أن يشكله ذلك من دوافع لتطوير جودته وخدماته، وعموماً، فإن الاعتراف بتسويقية التعليم العالي "HE Marketization"، في الإطار العالمي المتفق عليه، يعتمد على توافر المؤشرات الأربعة الرئيسة التالية:

١) الاستقلال المؤسسي: القضية المحورية هنا تتمثل في الحرية التي يجب أن تتمتع بها المؤسسات لتحديد رسالتها Mission، وموضوعاتها وبرامجها وشهاداتها الممنوحة، ورسومها (إن وجدت)، ومعايير القبول بها، وأعداد طلابها وعدد موظفيها، الخ..، وبعبارة أخرى، فإنها حرية تحديد المنتج وشراء الموارد اللازمة لتحقيق ذلك ونشرها، وفي الأنظمة الأكثر تسويقاً Marketised تتمتع المؤسسات بدرجة كبيرة من الحكم الذاتي المتحرر في معظم أو كل هذه النواحي، وفي حالات أخرى، إما أن تكون مستقلة من الناحية القانونية أو مستقلة ولكن لا تزال تخضع لجميع أنواع الضوابط على إدخال مواد أو برامج جديدة –على سبيل المثال– وفي بعض النظم الأوروبية يبقى الموظفون ضمن الخدمة المدنية تعينهم وزارة التعليم فيها، كما تستمر القيود أيضا على مسائل مثل تحويل الأموال غير المنفقة من سنة مالية إلى أخرى(١٣) وفقا لما هو سائد . والواقع أن الاستقلال المؤسسي يمكِّن مؤسسات التعليم العالي من القدرة على الفعل ورد الفعل، تلك القدرة التي يمكن تعريفها بأنها القدرة على الإبقاء على الوضع التنافسي لمؤسسات التعليم العالي من خلال تلبية توقعات العملاء والمساهمين مع القضاء باستمرار على التهديدات واستغلال الفرص التي يمكن أن تتوافر أو تنشأ في بيئة تنافسية...(١٤).

٢) التنافس المؤسسي: يمكن القول والاشارة الى أن حجم المنافسة بين مؤسسات التعليم العالي في أبعادها المعروفة ، على الطلبة والإيرادات والمكانة يتوقف على عدد من متطلبات السوق التي تهيء معاً الظروف لمنافسة حقيقية فيما بينها، تلك المتطلبات هي: السهولة النسبية في دخول السوق، مع استخدام التنظيمات لتسهيل المنافسة وتوفير الضمانات الاستهلاكية الأساسية بدلاً من تقييد المنافسة الذي يمكن أن يهدد المعايير، والإمكانية الحقيقية لاختيار الطلاب فيما يتعلق بما يدرسونه ومكان دراسته وكيفيتها، ...وهذا لا يشكل وظيفة السياسة العامة للنظام بشكل أساسي ، حيث يمكن أيضا بالإضافة لذلك أن يرتبط بالجغرافيا (ففي الدول الكبرى يمكن أن يجد الطلاب فيها صعوبة أكبر في السفر للدراسة..) والتمويل (إذا كان هناك دعم شعبي محدود لتكاليف البرامج والمعيشة، فسوف يتقيد العديد من الطلاب للدراسة بالمؤسسة المحلية...)، والتمويل التنافسي للمؤسسات، حيث ينبغي للتمويل المؤسسي الجيد والمتوازن أن يرتبط بأعداد الطلبة المسجلين، بما يمثل حوافز للمؤسسات لتسجيل الطلبة، وغياب حدود مفروضة من الخارج على أعداد أو فئات الطلبة التي يمكنها لها من الالتحاق بالمؤسسات المفردة، أو التي تتاح فرصها وفقا لذلك...

٣) السعر: فهناك العديد من المتغيرات المتعلقة بالسعر أو المطلوب كتكلفة أو نفقات ، وهي تحديداً: ما إذا كانت هناك رسوم تعليمية ومدى تغطيتها لتكاليف الخدمة، وما إذا كانت المؤسسات قادرة على فرض ما يحلو لها، أو ما إذا كانت هناك أي ضوابط أو شروط متعلقة وفقا لذلك ..، (فالمؤسسات البريطانية الراغبة في فرض الرسوم الكاملة المسموح بها، يجب عليها تقديم منح دراسية وتقديم خطة مشاركة واسعة)، وما إذا كانت الرسوم مدعومة وإلى أي مدى يكون ذلك، من خلال توافر القروض التي تسدد بالاعتماد على الدخل Income Contingent Loan –على سبيل المثال– ، وما إذا كانت تكاليف معيشة الطلاب مدعومة بأي شكل من الأشكال المتناغم مع هذه الاجراءات الموضوعة والمعمول بها .

٤) المعلومات: وفقا لنظرية السوق، تتم حماية الجودة تلقائياً من خلال استخدام المستهلك للمعلومات المتوفرة لتحديد المنتج الأكثر ملاءمة له ، فالموردون الذين لا يوفرون السلع المناسبة يخرجون من السوق، ولكن تكمن الصعوبة في مجال التعليم العالي في

أن المنتج غير مرئي والفرص المتاحة لعمليات إعادة الشراء محدودة، وهذا لا يمنع بالطبع الناشرين التجاريين أو الوكالات الحكومية من إتاحة المعلومات لتوجيه الطلاب والممولين في شكل تصنيفات مؤسسية Institutional Ranking وجداول الجامعات League Tables، وهناك كتابات كثيرة حول هذا الموضوع يبدو واضحا منها ، وجود قيود على التصنيفات المؤسسية وجداول الجامعات باعتبارها مؤشرات للجودة ، ولعل من بينها أنها في الواقع تعزز الموقف السوقي للمؤسسات التي حققت مكانة مرموقة بالفعل وممولة تمويلا جيدا، على حساب تلك التي ربما تسعى لبناء سمعة تتناسب مع طبيعتها وامكاناتها ، من خلال الوفاء باحتياجات الطلاب وأصحاب العمل(١٥)...

ويجب أن يشار هنا إلى أن التطورات الدولية – عموما –وعملية التدويل المتزايد للجامعات تدفع بالمنافسة بين مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي إلى أبعد مدى متصور، ويمكن القول في اطار هذا أن الجامعات تتنافس كما لو كانت شركات عادية تتدافع من أجل مكانة في السوق الذي تنتمي اليه، حيث تقدم سلعاً أو خدمات متشابهة... ، فالشركات تكافح من أجل جذب أكبر عدد ممكن من العملاء، بينما تكافح مؤسسات التعليم العالي من أجل تسجيل الطلاب الدوليين عبر توفير الدرجات الأكاديمية والبحثية وخدمات التعليم العالي الأخرى،... الخ . والواقع أن السبب الرئيس لاهتمامها يتمثل في تقديم الطلاب الأجانب الدعم لميزانية الجامعات التي لم تعد تتلقاه من الحكومات، وفي الوقت نفسه، فإنه لا ينبغي، بالرغم من ذلك، نسيان أن عدد الطلاب الدوليين يرفع من سمعة المؤسسة بشكل ملحوظ، وهي التي تعد فيما بعد أداة لجذب عدد أكبر من الطلاب (١٦) مستقبلا، وبما يحقق فرصا أوسع للمنافسة الدولية.

٢. **مفهوم التنافسية في التعليم العالي:**

عند استقراء التعاريف المختلفة التي أوردها الباحثون حول التنافسية، نجد أن هناك عدم وضوح يكتنف المفهوم، فلا يوجد اتفاق كامل عليه، فالتنافسية ترتبط مع كل المؤشرات الاقتصادية فبعض الاقتصاديين يعتمدون لقياس القدرة التنافسية على الناتج المحلي الإجمالي وبعضهم على أسعار الصرف المعتمدة أو تكلفة الوحدة المنتجة أو تكلفة وحدة العمل أو حجم الصادرات إلى إجمالي الإنتاج أو إنتاجية العمل، ولهذا فإن

مفهوم التنافسية يختلف باختلاف مناط الحديث فيما إذا كان حول منشأة (شركة) أو قطاع أو دولة.

وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD) التنافسية بأنها "قدرة الشركات أو الصناعات أو المناطق أو الدول أو الأقاليم والتكتلات، مع تعرضها الدائم للمنافسة الدولية، على توليد مستويات مرتفعة نسبياً من عاملي الدخل والتوظيف على أساس مستدام(١٧)، وهو تعريف يركز على عاملي الدخل والتوظيف ومستوى مرتفع ومستدام منهما، وهو ما يمكن أن ينطبق على مؤسسات التعليم العالي أيضاً من حيث عامل التوظيف والدخل الأعلى على أساس مستدام سواء لهيئة التدريس التي يمكن توظيفها بالمؤسسة أو للطلاب بالمواقع والأجور الأعلى بعد تخرجهم.

ويعرفها المعهد الدولي لتطوير الإدارة International Institute for Management Development بأنها "الطريقة التي تدير بها الدول والمشروعات مجمل إمكاناتها لإنجاز الازدهار أو الربح"(١٨) وهو تعريف يربط بين الإدارة وما تتضمنه من أدوات والغرض النهائي المتمثل في تحقيق الازدهار والربح في مقابل ما تحققه الدول الأخرى، وهو ما يمكن أن ينطبق على نظام التعليم العالي ومؤسساته أيضاً...

وتعرف "التنافسية العالمية" في التعليم العالي ، وهي –وفق ما يذهب إليه البحث الحالي– الثمرة النهائية للقدرة التنافسية في التعليم العالي، بأنها "قدرة بلد ما على تحقيق النجاح في قطاع التعليم العالي بالنسبة إلى نظرائه في بلدان مماثلة كنتيجة للمؤسسات السياسية والاقتصادية"، وبناء عليه، تتنافس الدول أولا، من خلال إصلاح السياق المؤسسي (القانوني والسياسي والاقتصادي والثقافي) لمؤسسات التعليم العالي في محاولة لإنتاج مزايا نسبية؛ من خلال خلق الظروف الملائمة للمرونة الداخلية والخارجية لظروف العمل مثلا، وتتنافس ثانيا، من خلال الخلق العمد للتكامل المؤسسي، من خلال تنسيق عدد من مجالات السياسة العامة، واللاعبين المجتمعيين ومستويات الحكم في أنظمة الحوكمة المصممة للتعلم والتجريب المتبادل والمستمر(١٩).

ويتضح مما سبق أن تنافسية التعليم العالي تتسم بالخصائص العامة التالية:

١) أنها تعتمد على تحقيق قيمة مضافة عالية لخدمات التعليم العالي بالاعتماد على القدرات

الذاتية للدول والمؤسسات وطاقاتها المتميزة، والتركيز عليها.

٢) أنها تهدف بشكل رئيس لتوسيع صناعة التعليم العالي وزيادة رفاهية منتسبيها وخريجيها.

٣) أن هناك الكثير من المؤشرات المختلفة التي تكون محل اعتبار عند بحث القدرة التنافسية لقطاع التعليم العالي في الدول المختلفة، مثل التطور الاقتصادي، والإنتاجية، والعمالة، ومستوى التكنولوجيا.

وبناء على ما سبق يمكن تعريف التنافسية في التعليم العالي في هذه الدراسة بأنها: "قدرة قطاع التعليم العالي ومؤسساته بجمهورية مصر العربية ، بما يُبذل من جهود، وإجراءات وابتكارات وضغوط وفعاليات إدارية وتسويقية وإنتاجية وابتكارية وتطويرية، على تحقيق قيمة مضافة عالية، ضمن بيئة اقتصادية وطنية داعمة تتماشى مع التطورات العالمية، وذلك بغرض الحصول على شريحة أكبر ورقعة أكثر أتساعاً في الأسواق المحلية والعالمية التي تهتم بها، وبما يسهم في النهاية في توليد مستويات مرتفعة نسبياً من تحقيق الرفاهية على أساس مستدام"، وفي ضوء هذا التعريف الإجرائي للدراسة الحالية لمفهوم التنافسية العالمية للتعليم العالي، يمكن ادراك بعض الأمور المتعلقة بها، وهي ما يلي :

١) أنها تنتج عن جهود، وإجراءات وابتكارات وضغوط وفعاليات ببذلها قطاع التعليم العالي نفسه، ومؤسساته الفرادى.

٢) أنها تتحقق بالتفاعل مع بيئة إدارية واقتصادية وطنية تتماشى مع التطورات العالمية ومتطلباتها.

٣) أنها تستهدف البروز الأكاديمي في الساحتين الوطنية والعالمية، وذلك وفقاً للاستراتيجيات المؤسسية والقطاعية الموضوعة، وهو ما ينعكس في مظهرين أساسيين، هما: الحصول على شريحة أكبر ورقعة أكثر أتساعاً في الأسواق المحلية والعالمية التي تهتم بها، وذلك من الطلبة الدوليين والعقود البحثية الوطنية والعالمية، وتوليد مستويات مرتفعة نسبياً من تحقيق الرفاهية على أساس مستدام.

٣. أهمية التنافسية في التعليم العالي:

يتزايد الاهتمام بالتنافسية في التعليم العالي كما تشير الأدبيات الإدارية والكتابات العالمية، نظراً للتغيرات الحاصلة على كافة الأصعدة الإنسانية، ومنها (٢٠):

١) التطورات السياسية المختلفة والمتصاعدة بقوة وظهور عالم القطب الواحد، وسيادة اقتصاد السوق القائم من حيث المبدأ على المنافسة، وتزايد دور مؤسسات التعليم العالي الدولية في السوق الدولية بمجالاتها للبضائع والخدمات وفق بنود اتفاقية الجات التجارية العالمية.

٢) التغيرات الحاصلة في الفكر الاقتصادي واتجاهاته والتي تتعلق بمحددات القدرة التنافسية ذاتها، مثل تطور نظريات النمو والتجارة العالمية، والتغيرات في نظريات إدارة الإنتاج والتوزيع والتخزين، وظهور نظرية إدارة الجودة الشاملة "Total Quality Management" والتنافسية عوضاً عن المنافسة في حدودها الضيقة والمقيدة.

٣) تطورات الواقع الاقتصادي الدولي المتباينة والمتدفقة واندماج الاقتصادات وزيادة التشابكات فيما بين الدول بما أدى إلى زيادة النمو، الذي يعتمد على التخصص، والذي يعتمد هو الآخر على اتساع سوق التعليم العالي، ووفقا لذلك فإن السوق الدولية تسمح بزيادة التخصص وتحقيق عائدات أعلى وبالتالي زيادة مستويات الإنتاجية ومعدلات النمو المتوافق معها...

٤) التطورات العلمية والتكنولوجية والالكترونية، فلم تعد الصناعة مرتبطة بالضرورة بكثافة رأس المال التقليدي، بقدر ارتباطها بالمعرفة ومهارات العاملين والإدارة ذات الكفاءة، وهو ما دفع بأهمية تنافسية مؤسسات التعليم العالي، وأهمية الاتجاه نحو تعزيزها...

٤. مكونات وعوامل التنافسية الدولية للتعليم العالي:

يعتبر نموذج ماسة بورتر Porter's Diamond Model، أحد أكثر وأهم الوسائل المطبقة على نطاق واسع لتقييم التنافسية، وقد تم تصميمه في المقام الأول بغرض تقييم القدرة التنافسية الوطنية، وتم تكييفه في وقت لاحق اعتمادا على خصائصه المميزة، لتقييم القدرة التنافسية للقطاعات الاقتصادية، ويلاحظ اعتماد معظم نماذج التنافسية الشائعة عليه، ويقوم بتقييم العوامل الداخلية والخارجية لبلد ما التي تخلق مزايا في السوق العالمية... (٢١).

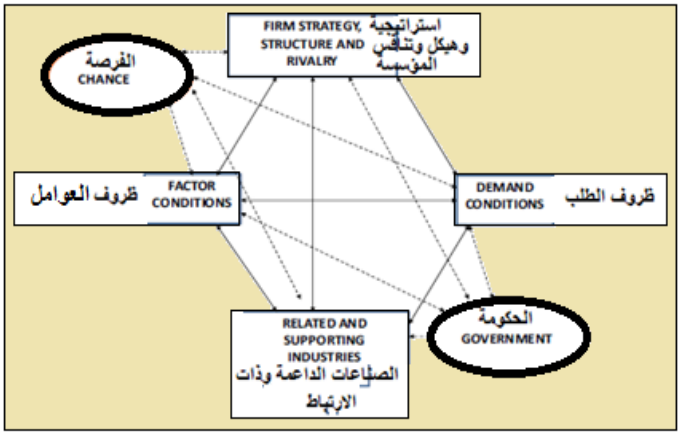

شكل رقم (١): النموذج المعدل لماسة مايكل بورتر للتنافسية: (Marija Stonkiene and Renata Matkeviciene, 2016)

وفي هذا الإطار يشير نموذج ماسة بورتر المعدل Porter's Adapted Model الى أن تطوير نظام التعليم العالي الوطني يعتبر جزءاً لا يتجزأ من شبكة معقدة تضم مجموعة متنوعة من قطاعات الحياة العامة للدولة الوطنية التي تلعب على قدم المساواة، دوراً مهماً في زيادة القدرة التنافسية الاقتصادية للدولة وفي تنفيذ جهود كبيرة أخرى لإنشاء دولة الرفاه، ويضم هذا النموذج مجموعتين من العوامل، كما يبينها شكل رقم (١)، هما (٢٢):

١) العوامل الخارجية: أحد هذه العوامل، وهو المؤسسات الحكومية ، حيث ينظر لها أي الحكومة ، باعتبارها شريكا يتمتع بدور أساسي في النظام المتعلق بالتعليم ؛ فالنظام الوطني للتعليم العالي يعتمد على القرارات التي تتخذها المؤسسات الحكومية، ويرتبط التأثير الذي تصنعه المؤسسات الحكومية بالسياسات المتعلقة بالقطاعات الأخرى التي تؤثر في تطوير نظام التعليم العالي، ويفهم عامل آخر في هذا النموذج – وهو الفرص" Opportunities" – في معناها التقليدي، بأنها الأحداث غير المتوقعة التي تؤثر في تغيير القدرة التنافسية أو الوضع التنافسي،،..وفي هذا الاطار يجادل "أوزجن .E" Ozgen (٢٠١١) بأن التعرف على الفرصة "Opportunity" Recognition" عملية متعددة الأبعاد بطبيعتها ، حيث تعد المعلومات أساسية فيها.

٢) العوامل الداخلية: هي تلك العوامل التي تلعب دورا حاسماً في الأنشطة التنفيذية

لنظام/قطاع التعليم العالي بشكل عام، وتضم هذه العوامل وفقاً لنموذج "بورتر"، ما يلي:

أ- حالة العوامل Factor Conditions: ومن أهمها عوامل الإنتاج "Factors of Production" التي ينظر إليها في نظام/قطاع التعليم العالي على أنها الموارد والكفاءات أو المدخلات اللازمة لتنفيذ مهام نظام/قطاع التعليم العالي (المحددة بتمييز المهام التقليدية للجامعة، أي التعليم والبحوث..)، وتشمل هذه الموارد كلا من العوامل الأساسية في البلاد (كالموقع الجغرافي، والتركيبة السكانية، وغيرهما) ، والعوامل العامة (البنية التحتية الاقتصادية العامة المتطورة، فضلا عن البنية التحتية لنظام التعليم العالي، ورأس المال الفكري، وغيرها) وعوامل التخصص (الموارد البشرية الماهرة، الحاسمة لمهارات محددة، والبحوث المتقدمة، وأساليب الدراسة والتقنيات والابتكار، وغيرها)؛ وتشمل جوانب التقييم المهمة للموارد تلك المتعلقة بتنمية الموارد المتاحة وتجديدها وكذلك سرعة وكفاءة استخدامها بالشكل المطلوب، وأما المورد المميز لنظام التعليم العالي والذي يعول عليه كثيرا في هذا السياق ، فهم أولئك الذين يسعون للوصول للتعليم العالي بخدماته المميزة ، وترتبط "جودتهم" بعلاقة مباشرة مع الجودة التنفيذية لمنظومة التعليم العالي وتقييم المخرجات المستلمة من هذا النظام وفقا لما يتم توقعه ، ولذلك، فإن "عوامل الإنتاج" تشمل التعاون الدولي في نظام التعليم العالي، والمشاركة في شبكات البحث، وترتيب التعليم الدولي، واجتذاب الطلاب الأجانب للدراسة، وجذب العلماء والأساتذة الأجانب للمشاركة في عملية التدريس والبحث بمؤسسات التعليم العالي الوطنية ، بمختلف قطاعاتها وتوجهاتها ".

ب- ظروف الطلب Demand Conditions: فيقدم هذا النموذج بشكل محدد ظروف الطلب على مخرجات أداء نظام التعليم العالي ، من حيث مدى تطبيقية مخرجات التعلم (الدراسة) والبحوث في نظام التعليم العالي؛ ويمكن تعريف هذا العامل الداخلي بأنه مُخرج المهمة الثالثة للجامعة بعد التعليم والبحث، فلا يرتبط تطبيق نتائج أنظمة التعليم العالي فقط بالوفاء باحتياجات السوق، ولكن بتلبية المصلحة العامة أيضاً، التي تتحرك صوبها كل أنشطة التعليم في الإطار القومي ، وبالتالي فإن تقييم نتائجه تعتمد على الأخذ في الاعتبار حقيقة أن جزءاً محددا من هذه النتائج يمكن تقييمه من قبِل فئات اقتصادية أو مؤشرات كمية واضحة ..، ومن المهم النظر عند تحليل هذا العامل

الداخلي، في حقيقة اعتماد قدرته على التعديل والتسويق وفق خصائص مستخدمي نتائج أدائه، فاحتياجات وتوقعات المستفيدين- على اختلافهم- من نتائج أداء نظام التعليم العالي لا تخلق الطلب على نتائج أداء نظام التعليم العالي في هذا الاطار فقط فقط، ولكنها تشكل أيضا الطلبات على نوعية وكيف هذه النتائج، فمن الضروري الاهتمام بحقيقة أن خصوصيات التعليم العالي تحدد الفرص لتطبيق نتائج نظام التعليم العالي في السوق على تعدده واختلافه "المحلي-وطني-عالمية (Glonacal Market)".

هذا وتتضح طبيعة الطلب وفقا لما سبق بدولة ما من خلال ثلاثة خصائص رئيسة، هي:

- حالة الطلب: يوجد خصائص ثلاثة مميزة لمكونات الطلب على التعليم العالي بدولة ما، أيا كانت هذه الدولة ، وهي: الهيكل المجزأ للطلب " Segmented Structure of" Demand، والعملاء رفيعي المستوى وكثيري الطلب Sophisticated and" "Demanding Buyers، واحتياجات العملاء الاستباقية Anticipatory" "Buyers Needs(٢٣)...، وفي ذا الصدد يرى "بورتر" (١٩٩٠) أن رقي الطلب وجودة اتجاهه ، هو الأكثر أهمية بكثير من حجمه، وعندما تواجه صناعة التعليم العالي على سبيل المثال سوقاً محلية راقية وكثيرة الطلب Sophisticated and" Demanding" Domestic Market فإنها تضطر للابتكار وبيع الخدمات والبرامج الأرقى "Superior Products" ، لأن السوق دائما ما يطلب الجودة العالية(٢٤)، والواقع أن الأمم والمجتمعات تحقق الميزة التنافسية في قطاع التعليم العالي أو في أجزاء منه حيث يقدم الطلب في تلك الدول لمؤسساتها صورة أكثر وضوحا وتبكيراً لمطالب العملاء مما هو متاح للمنافسين الأجانب، وهو ما يجعل من صناعة التعليم العالي الوطنية جاهزة للمنافسة دوليا في المستويات التالية ، والتي تتعلق بطبيعة الطلب ونوعيته وفقا لتقرير المستفيدين في الاطار المحلي ..(٢٥).
- حجم الطلب ووتيرة النمو "Demand Size and Pattern of Growth": ويقصد به حجم الطلب الوطني في دولة ما، وعدد المشترين من الأفراد للمنتجات والخدمات، ومعدل نمو هذا الطلب، والطلب المبكر والتشبع المبكر أيضاً، ويرى "بورتر" أن حجم

السوق المحلية يعد ميزة إذا ما حفز الاستثمار وإعادة الاستثمار أو الديناميكية ،... والواقع أن وجود عدد من المشترين الأفراد في أمة ينتج ظروفاً أفضل للابتكار من الحالة التي يطلب فيها عميل أو عميلين سلعة أو خدمة ما في السوق المحلية فقط ، ويعد معدل نمو الاستثمارات في قطاع التعليم العالي إلى حد كبير دليلاً على مدى سرعة تطور السوق الوطنية وانتشارها، ويساعد هذا الطلب مؤسسات التعليم العالي المحلية للاستجابة له في وقت أقرب من المنافسين الأجانب، كما يدعم التشبع المبكر والتغلغل المبكر لمؤسسات التعليم العالي المحلية، تلك المؤسسات للرسوخ الدائم في سوقها.

- تدويل الطلب المحلي "Internationalization of Domestic Demand": ويقصد به العملاء المتحركين وعابري الحدود الوطنية لخدمة التعليم العالي، فإذا ما كان عملاء الدولة متحركين أو شركات عبر وطنية، فحينئذ تحدث ميزة لمؤسسات التعليم العالي بالدولة حيث إن المشترين بالوطن أيا كانت خصائصهم وتوجهاتهم، فهم أيضاً مشترون أجانب.. (٢٦) ، وفي هذا الإطار يقرر "بورتر" أن مدى تعقيد الميزات والمواصفات التي يتوقعها العملاء هي الأكثر أهمية(٢٧) ، في تطوير تنافسية خدمات التعليم العالي وتشعبها.

ج- استراتيجية المؤسسة وهيكلها وتنافسها "Firm Strategy، Structure and Rivalry": يتقرر بشكل كبير ارتباط إدارة نظام التعليم العالي وتمويله وهيكله من جهة، ومساءلته واعتماده وتقييمه من جهة أخرى، ارتباطا وثيقا، لأنهما يدلان على أهمية دور الدولة في نظام التعليم العالي ويصفان أهمية هذا الدور، حيث يرتبط ضمان كفاءة نظام التعليم العالي الوطني بإدارة وهيكل وتمويل نظام التعليم العالي، وتشير الشروط الحاكمة لظروف تشغيل نظام التعليم العالي وكذلك ظروف مؤسسات التعليم العالي فيما يرتبط بإنشائها وإدارتها وأدائها وتمويلها من أموال الميزانية العامة للدولة إلى حجم وخصائص المنافسة الجارية بين المشاركين العاملين في إطار نظام التعليم العالي ذاته ، ...وتجدر الإشارة إلى أن كفاءة إنشاء مؤسسات التعليم العالي، وترتيباتها التشغيلية وإدارتها تعتمد على كل من الشروط القانونية المنصوص عليها في نظام التعليم العالي والخصوصيات الثقافية والاقتصادية للدولة، وهناك ميل للتأكيد على البيئة القانونية المواتية للتنافسية بأنها مهمة في توفير التنوع في مؤسسات التعليم العالي، وخلق

مساحة ممتدة من الحرية الأكاديمية بكل أبعادها ، وكذلك برامج الدراسة عالية الجودة والابتكار في طرق التدريس، بالإضافة الى الحفاظ على المرونة التنظيمية لتلبية الاحتياجات الجديدة والمتزايدة في المجتمع، فمثل هذه البيئة التشغيلية المميزة لنظام التعليم العالي، التي تشكلت عن طريق أدوات إدارة نظام التعليم العالي، توفرها الموارد المالية بشكل أساسي ، وتسعى لتحقيق التوازن بين التكاليف والنفقات من ناحية ، وايجاد التميز بقدرات استراتيجية وتشغيلية عالية للإدارة (٢٨) ، من ناحية أخرى.

وفي بعد آخر يعد التنافس المحرك الأكثر أهمية لتنافسية مؤسسات التعليم العالي في البلاد والدول، ويعتقد أن التنافس المحلي هو الدافع لتلك المؤسسات إلى تنافسية التكلفة، وتحسين الجودة ودعم الابتكار، وهو ما يساعدها في نهاية المطاف في التنافس على الصعيد الدولي، ولكن القدرة التنافسية الدولية لبلد ما كما يقرره "بورتر" هي التي تشكل الميزة التنافسية الدولية لقطاع التعليم العالي ومؤسساته (٢٩)، وما يمكن أن يقدمه في هذا الإطار.

د- الصناعات الداعمة وذات الصلة "Related and Supporting Industries": وفقاً لنموذج ماسة "بورتر"، يظهر عامل داخلي آخر مهم ويضم الخدمات والقطاعات الصناعية ذات الصلة، فهناك العديد من الصناعات المهمة الداعمة للتعليم العالي وذات الصلة حيث يعتمد التعليم العالي –لوجستياً– على البنية التحتية الأساسية لتشمل "السكن والنقل"، ويعتمد التعليم العالي على نحو متزايد أيضا على البنية التحتية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، نظرا لقدرتها على نشر المعرفة بكفاءة وضمان حصول الطلاب على المعلومات الأحدث والموثوق بها، كما يعتمد التعليم العالي، وخصوصاً الجامعات الخاصة، على قطاع مالي سليم يتسم بالكفاءة والفعالية والاستجابة لاحتياجات بعض الطلاب من القروض لدفع تكاليف تعليمهم، ويعتمد التعليم العالي أيضاً على نوعية التعليم الأساسي لضمان أن الطلبة الجدد يمتلكون الأساس اللازم لدراستهم الجامعية(٣٠)، وفقا لذلك ..

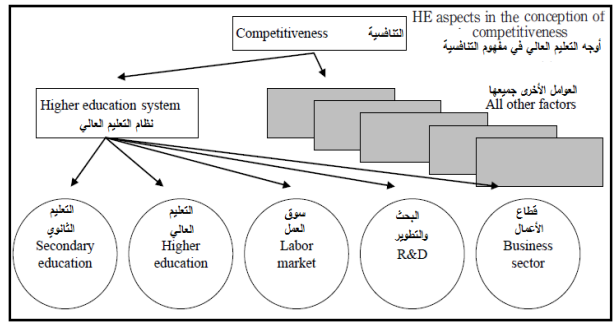

الشكل رقم (٢): أوجه التعليم العالي في مفهوم التنافسية: Lineta Ramoniene Marius Lanskoronskis, (2011)

كما ترتبط تنافسية قطاع التعليم العالي إلى حد كبير كما يبين الشكل رقم (٢) بالتعليم الثانوي، والتعليم العالي نفسه، والبحث والتطوير "Research & Development (R&D)" وسوق العمل "Labor Market" وقطاعات الأعمال "Business Sector"، ويعزز التعاون بين هذه القطاعات والتعليم العالي تنافسيته، فقدرة البلاد على استيعاب التكنولوجيات الجديدة، لتكون قادرة بممكناتها على رفع مستوى مهارات القوى العاملة، لإنتاج السلع والخدمات التي يمكن أن تصل إلى معايير الجودة والأداء المقبول في الأسواق الدولية، والانخراط مع بقية العالم بطرق تخلق قيمة مؤكدة تتطلب تعاون نظام التعليم العالي و جهات عديدة مع سوق العمل، ومع قطاع الأعمال، والقطاع العام، والتعليم الثانوي، وما إلى ذلك، من أجل أن يسهم نظام التعليم العالي بشكل فعال في تعزيز القدرة التنافسية لبلد ما فإنه يحتاج إلى العمل يداً بيد مع كل منهم .[٣١] ، وفي تحقيق شراكة متصلة وفقا لهذه الاتجاهات وتعضيدها.

٥. **علاقة التنافسية العالمية للتعليم العالي والتنافسية الوطنية:**

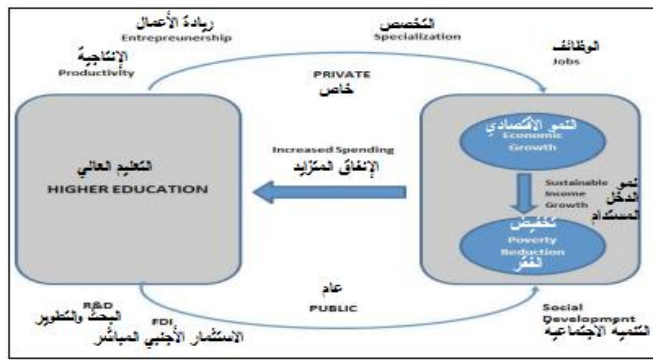

الشكل رقم (٢): أوجه التعليم العالي في مفهوم التنافسية: Lineta Ramoniene Marius Lanskoronskis, (2011)

لا يتخلل الشك في أن للتعليم العالي أهمية حاسمة في تطوير نظم الإنتاج، وتطبيق تكنولوجيات جديدة ونظم الإدارة عند اتخاذ القرارات الاستراتيجية في البلاد، وفي عالم اليوم الذي يتجه نحو العولمة التي تمثل هاجسا ومعطى بالغ الأهمية، يعد تدريب القوى العاملة المتخصصة، والقادرة على التكيف مع الاحتياجات المتغيرة لنظم الإنتاج من خلال تلقي التعليم العالي والمهني، مطلبا مهماً، بصفة خاصة، لزيادة القدرة التنافسية الوطنية التي تعد هي الأخرى مطلبا بالغ الأهمية في هذا الشأن [٣٢]، كما هو موضح في الشكل رقم (٣).

والذي يبين أن التعليم العالي يخلق القوى العاملة سواء في القطاعين العام أو الخاص،، فمن وجهة نظر القطاع العام، تؤثر كمية ونوعية التعليم العالي على إنتاجية كل من الأفراد والشركات والمؤسسات، وتعد زيادة الإنتاجية عن طريق الدفع بتسريع التنافسية مفيدة بالقطع للمستهلك من حيث الجودة، والتنوع والسعر المنخفض لإنتاج البضائع، كما أنها تحمي ازدهار السوق،...، أما عن أفضل طريقة لتوفير هذه الظروف وحماية استدامتها ، فتتمثل في تحسين ريادة الأعمال، وتبعاً لذلك، تزيد الإنتاجية بشكل متصل الميل نحو ريادة الأعمال وتخلق فرصاً تجارية جديدة مع التخصص في مجالات الإنتاج المختلفة، وبهذه الطريقة، تسهم زيادة فرص العمل في النمو الاقتصادي، هذا ويخلق التعليم العالي التنافسية في القطاع العام أيضاً، فالتعليم العالي يقود أنشطة البحث والتطوير بما يدعم توافق نظم الإنتاج والإدارة مع التكنولوجيا، وعلى المدى الطويل،، يؤثر الإنفاق على البحث والتطوير على التنمية الاقتصادية والاجتماعية بشكل إيجابي من خلال خلق تأثير محفز على الاستثمار الأجنبي، ويشمل التقدم الاجتماعي وفقا لذلك ، أو انسجاما معه ، مجالات مثل الصحة والتعليم والبنية التحتية، والمدنية، والقضايا البيئية في البلاد، والتي تتحقق من أجل تحسين الظروف الاجتماعية المتباينة، وإلى جانب ذلك، تخلق الاستثمارات الأجنبية فرص العمل وتوفر مؤهلات جديدة للقوى العاملة في الدولة على مساراتها المختلفة. [٣٣]

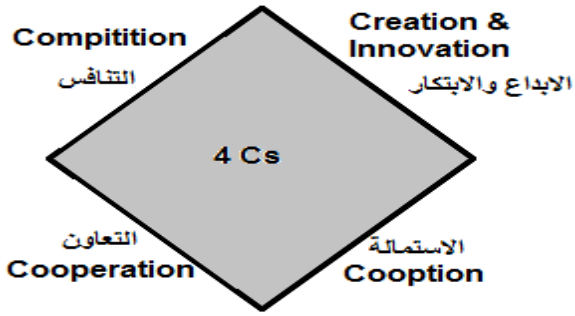

الشكل رقم (٤): محددات الميزة التنافسية الدولية الأربع لـهاو ما المصدر: (من اعداد الباحثين)

٦. إنجاز التنافسية الدولية للتعليم العالي:

بناء على مراجعة شاملة لأدبيات كل من الإدارة الدولية" International Management (IM)" والاستراتيجية، حدد "هاو ما" "Hao Ma,2004" بناء الميزة التنافسية الدولية حول أربع محددات رئيسة أشار لها بالـ 4Cs، وهي كما يبين شكل رقم (٤) (٣٤):

١) الابداع والابتكار "Creation and Innovation": يتمثل الدافع الأساسي الذي يحدد ويحافظ على حركة المحرك الرأسمالي في التعليم العالي من خدماته الجديدة المتنوعة المقدمة لمستهلكيه، وطرقه الجديدة كذلك للإنتاج والنقل، وأسواقه الجديدة، بالإضافة الى الأشكال الجديدة من تنظيم صناعته،... والواقع أن الابتكار في خلق أسواق ومنتجات وخدمات جديدة وممارسات تنظيمية جديدة، خاصة مع تزايد عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومع اكتساب السوق الحرة لشعبية جارفة في الأسواق الناشئة والاقتصادات الانتقالية، قد أصبح –تقريرا– أكثر أهمية بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي في المنافسة العالمية، ويمكن لتلك المؤسسات الحصول على ميزة تنافسية من خلال مبادرات إدارية تسهل الابتكار، والكفاءة، والتعلم؛ لتبرز أفضل ما في الناس من أداء في الفوز بثقافة موجهة وضرورية ، ولتولد مجموعة كبيرة من المعرفة متعددة الأغراض والكفاءة، وكذلك القدرات الديناميكية التي تساعد المؤسسة على تطبيق هذه المعرفة والكفاءة بشكل خلاق على فرص سوقية معينة؛ بالإضافة الى المبادرات المهمة التي توفق بشكل خلاق بين هيكل المؤسسة المتاح ونظامها التنظيميين مع استراتيجيتها العالمية.

٢) التنافس" Competition": في اشارة مهمة يمكن تعريف المنافسة بشكل بسيط بأنها الفعل والاستجابة – أو الاستباق، والهجوم، والثأر – وذلك في اشتباك تنافسي قائم ضد

الخصوم،،، وتهدف المنافسة في كثير من الأحيان وبصفة مبدئية إلى التنافس على المناصب على اختلافها، واستباق عمل المنافس، والحصول على موارد ذات قيمة أو الوصول لها، وغالباً ما تكون الميزة التنافسية التي تم اكتسابها من خلال مناورات تنافسية في كثير من الأحيان مبنية على الملكية "Ownership-Based"، كالموقف القوى في السوق، أو على الوصول" Access-Based"، كالفوز على المنافسين من خلال تأمين قناة التوزيع السائدة في الأسواق الخارجية المتنازع عليها بشكل عام مشترك...

٣) التعاون Cooperation: يمكن تعريف التعاون باعتباره المبادرة بالترتيبات التعاونية والمشاركة فيها مع لاعبين آخرين في البيئة المحيطة بمؤسسة التعليم العالي، وهو يهدف عادة إلى "تحقيق الفائدة العظمى من خلال العمل المشترك" ، بالوصول إلى العملاء، وإلى الموارد والإمكانات التكميلية عند الشركاء؛ والتعلم وتراكم المعرفة الفنية والتنظيمية؛ والاستفادة من وفورات الحجم والنطاق، هذا بالإضافة الى أنه يمكن للشركة الحصول على مزايا تنافسية من خلال المشاركة في الترتيبات التعاونية التالية: (تجميع الموارد مع الشركاء لتعزيز مواطن القوة؛ تشكيل تحالف مع آخرين لمحاربة طرف ثالث؛ والانضمام إلى تحالفات متعددة للتوسع)... ، و تجدر الإشارة بتأكيد إلى أنه، على الرغم من أنه يمكن لمؤسسة التعليم العالي أيضا تحقيق المزايا التنافسية القائمة على الكفاءة أو على أساس الملكية ، فإن النتائج الفورية والمباشرة للمناورة التعاونية للشركة تكون في كثير من الأحيان ميزة تنافسية قائمة على الوصول Access-Based" "Competitive Advantage ، وفقا لما تستهدفه من اجراءات وفعاليات تعاونية .

٤) الاستمالة Co-Option: وهي تعني أن تنخرط مؤسسات التعليم العالي في مناورات استراتيجية تعرف باسم الاستمالة، والتي تساعد على الحصول على دعم من الجهات الحكومية، أو أصحاب المصلحة المحليين المؤثرين، ويعتمد الأساس المنطقي لتمييز الاستمالة عن التعاون بشكل محدد على وجوه ثلاثة، هي: (١) الهدف من المناورة الاستراتيجية للاستمالة : غالباً ما يكون أصحاب المصلحة الذين ليسوا في منافسة مباشرة مع المؤسسة، كما هو الحال بالنسبة للاعبين المستقلين الذين يتشاركون النمو مع منتج الشركة بشكل تلقائي،... (٢) يكون الهدف في كثير من الأحيان كياناً غير

اقتصادي أو غير سوقي :" Non-Economic or Non-Market Entity" ، ويمكن أن يكون له تأثير قوي على عمل المؤسسة في الساحة التنافسية العالمية، كالحكومة –على سبيل المثال– ، لذلك يكون التفاعل مع هذه الكيانات مختلف عن المنافسة أو التعاون مع لاعبين في البيئة التنافسية للمؤسسة، ...(٣) التكتيكات الفعلية والآليات المستخدمة في المناورة غالبا ما تكون ضمنية أو غير رسمية : لمجموعة من الأسباب السياسية والثقافية، والقانونية، على سبيل المثال، مكافحة الاحتكار، وغيرها.

ووفقا لما جاء في هذا المحور، فان هناك أهمية كبيرة للتنافسية العالمية في مجال التعليم العالي ، وأن هذه التنافسية تخضع لعوامل كثيرة منها ما هو داخلي وما هو خارجي، كما أنها ترتبط بالظروف المحلية لتنافسية التعليم في دولة ما، وما يرتبط بالدول كذلك من احتياجات تسعى الى اشباعها وتكريسها في الاتجاه العالمي، وكذلك فهناك نتائج وانجازات تتعلق بالتنافسية العالمية للتعليم العالي، وبما يطور من أداء مؤسساته في التصنيفات العالمية ، ويواجه العوامل أو الأسباب المسئولة عن النجاح أو الإخفاق في الوفاء بهذه الغاية .

المحور الثالث: تصنيفات نخبة جامعات العالم ومؤشراتها:

تبين مما سبق أهمية تنافسية مؤسسات التعليم العالي في قدرتها على الاستجابة لحاجات مجتمعاتها، وفي هذا الإطار تأتي ضرورة ما يسمى بالتصنيفات العالمية للجامعات والتي يطلق عليها أيضاً جامعات الأبحاث العالمية أو جامعات الريادة العالمية، والتي تمثل قمة التنافس العالمي في هذا المجال، وذلك بغرض تطوير قدرة الجامعات التنافسية، وقد احتل تطوير تلك الجامعات مكان الأولوية على جدول أعمال السياسات لمختلف أصحاب المصلحة في جميع أنحاء العالم في العقود الماضية، وقد تم بالتالي تبني مجموعة من استراتيجيات التطوير لتنفيذ إصلاحات مختلفة في عدد متزايد من الدول والمناطق ومؤسسات التعليم العالي في كل من البلدان المتقدمة والنامية.

وبناء على ذلك، وفي ضوء اشارة الدراسة الحالية لمفهوم تصنيفات نخبة الجامعات العالمية ضمن المصطلحات في المحور الأول، فإنها تتناول في صفحاتها التالية طبيعة التصنيفات العالمية للجامعات من حيث الدوافع العامة ومبررات بنائها، والفوائد من ورائها، وطبيعة

مؤشراتها، وخصائصها الأساسية، والعوامل الوطنية المؤثرة في بنائها، ومسارات التحول الوطني نحوها.

١. **الدوافع والمبررات:**

ترجع ظاهرة التصنيفات الوطنية أو الدولية للجامعات، إلى مبررات ثلاثة، وفق ما أورده "رونالد روسية" "Ronald Rousseau"(٢٠٠٩)، هي(٣٥):

١) السوق: يتمثل الغرض من قوائم مؤسسات التعليم العالي في دعم سوقها، كان هذا في الواقع، الغرض الأصلي من تصنيف شنغهاي جياو تونج (التصنيف الأكاديمي لجامعات العالم) (Academic Ranking of Shanghai Jiao Tong University) (World Universities)، فقد أراد إعلام الطلاب الصينيين حول أفضل الجامعات للتوجه إليها بالخارج للدراسة ، وفي هذا النموذج يتم تصنيف الجامعات لصالح الطلاب، واعتبارهم مستهلكي الخدمات التعليمية التي تقدمها الجامعات ومعاهد التعليم العالي، فقوائم نموذج السوق تهدف إلى سد فجوة المعلومات ، بخصوص السعر أو المكانة العلمية للقسم الأكاديمي أو لغة الدراسة ، وهكذا ...

٢) تحقيق التفوق والوصول للمنصة" The Podium": تعد التصنيفات الجامعية عند مؤسسات التعليم العالي بمثابة ما يسمى بـ "بطولة العالم" World Championship" السنوية، ولهذا فأفضل جامعة في العالم" تتميز بمكانها في الدرجة العليا في حين أن للوصفاء أيضا مكان على منصة التتويج"، هذا النهج يختلف بشكل جوهري عن نموذج السوق، حتى لو لم يكن للطلاب خيار على الإطلاق، فإن هذا النموذج لا يزال موجوداً حيث يريد قادة الجامعة جامعتهم أن تكون الأفضل في العالم، ومع ذلك يمكن لقيمة المنصة أن تستخدم كدعاية لجذب الطلاب المحتملين.

٣) التعرف على أفضل سياسات معالجة المدخلات والمخرجات: فيجد المسؤولون عن الموارد المخصصة للجامعات ومعاهد التعليم العالي حاجة الى نوع آخر من القوائم ، فهم ليسوا من المهتمين كثيراً بالنطاق المطلق للإنجازات ولكن في الكفاءة التي تتعامل بها الجامعات مع الوسائل الموكلة إليهم، "فليست كل الجامعات تبدأ على قدم المساواة ، فلبعضها هيئة إدارية وتدريسية داعمة بشكل أكثر من أخرى، ويقع بعضها في جزء أكثر جاذبية من الدولة أو العالم... "، وهكذا يريد صناع السياسة أن يعرفوا كيفية تحويل

الجامعة لوسائلها المتاحة إلى إنجازات ذات صلة، فتخصيص الأموال للأفضل أداءً بهذا المعنى يؤدي إلى تحقيق أفضل لأهداف السلطات التعليمية.

والواقع أن هذه الدوافع والمبررات الثلاثة التي تم ذكرها مترابطة، فيمكن استخدام الرتبة العالية وفقا لمدخل "المنصة" كأساس لنموذج السوق، أما مدخل "المدخلات والمخرجات" ، فلا يمكن تطبيقه إلا إذا تم البدء من نسخة ما من مدخل المنصة، وفي الواقع يمكن فقط تعريف الكفاءة بالعلاقة الواضحة مع أهداف محددة.

٢. **الفوائد:**

هناك العديد من السبل التي يمكن بها أن تستفيد المؤسسات المفردة ونظم التعليم العالي ككل من أنظمة التصنيف العالمي للجامعات، ومنها[٣٦]:

١) أن بعض المعايير-خاصة العديد من أحدثها-، تشكل مبررا لجمع البيانات عن جوانب مهمة من التعليم العالي مثل حجم قاعات الدراسة ومعدلات أعضاء هيئة التدريس إلى الطلبة، ومعدلات التخرج، وعدد الطلاب المتلقين للمنح التنافسية على المستوى الوطني، ومعدلات عبء الديون على الطلاب للمقترضين، وعلى هذا النحو، تتطلب نظم التصنيف مؤسسات مختصة لإنتاج البيانات التي يمكن تخزينها والاستفادة منها في البحث والتطوير المؤسسيين، وفقا لما تم ادراجه.

٢) أنه يوجد أحياناً فوائدُ مؤسسية أقل وضوحاً تنبع من التسويق المجاني الذي يصاحب اهتمام وسائل الإعلام بتحسن تصنيف مؤسسة ما، وذلك بالرغم من محدودية الحراك داخل نظم التصنيف المهيمنة في أغلبها.

٣) أن "نظم التصنيف" تخلق وسيلة مساءلة خارجية في مجالات تقييمها من أجل تحقيق حركة صاعدة في التصنيف العالمي، فيمكن لنظم التصنيف تقديم أولويات وتحفيز مجالات قياس معينة يمكن أن تعود بالفائدة على المجتمع ككل، من قبيل زيادة معدلات التخرج..الخ.

٤) أن التصنيفات العالمية قد تسببت في اهتمام العديد من الجامعات البحثية في أمريكا وأعضاء هيئة التدريس إلى الالتفات إلى المنافسة في بلدان أخرى، وربما تكون قد عززت تبادل إضافي للعلماء والطلاب.

٥) يمكن للمؤسسات التي شهدت تحسناً في التصنيف العالمي على مدى فترات قصيرة أو طويلة من الزمن، على اعتبار تحسين اجراءاتها وفعالياتها، أن تستخدمه لرفع المعنويات أو الاحتفال بالتقدم المؤسسي نحو الهدف، وتوفير القوة الدافعة لأعضاء هيئة التدريس والموظفين بها.

٦) تقدم أنظمة التصنيف المهيمنة المعلومات للمستهلكين وأصحاب المصلحة التي قد تساعدهم على التعرف على بعض التعقيدات الكائنة المرتبطة بمؤسسات التعليم العالي.

ومن المهم أيضاً الإشارة إلى أن التصنيفات العالمية السائدة المعتمدة على البحوث والسمعة قد خلقت منتدى للحوار حول أغراض التعليم العالي وكيفية قياس الجودة المتعلقة به.

٣. **طبيعة المؤشرات:**

حدد "فيني وأشَر" (2005) "Finnie and Usher" عناصر أربعة لقياس الجودة في التعليم العالي، وتعد أساساً لبناء مؤشرات التصنيفات الدولية للجامعات، تلك العناصر هي(٣٧):

١) الخصائص عند البدء "Beginning Characteristics": وهي خصائص وقدرات الطلبة القادمين مع بدء دراستهم للبرنامج.

٢) مدخلات التعلم "Learning Inputs": وتكون في نمطين أساسيين، هما: الموارد Resources التي تضم كلاً من الموارد المالية والمادية المتاحة للطلاب وهيئة التدريس للأغراض التعليمية، وهيئة التدريس فيما يرتبط بأعدادهم وطريقة تدريسهم والبيئة التعليمية التي يخلقونها، مقاسة من خلال كمية الاتصال مع الطلبة، ونوع الاختبارات التي يواجهها الطلاب، وغيرها.

٣) مخرجات التعلم" Learning Outputs": وتمثل مجموعات المهارات أو غيرها من صفات الخريجين التي تتراكم عبر الخبرات التعليمية، مثل التفكير النقدي، والمنطق التحليلي، والمعرفة الفنية، وتحتوي بيانات أيضاً عن التسرب والإكمال..الخ .

٤) المخرجات النهائية "Final Outcomes": وتمثل الأهداف النهائية التي يسهم النظام التعليمي فيها، ليس فقط المقاييس التقليدية مثل معدلات التوظيف والدخل، ولكن أيضاً

أي مخرجات أخرى يفترض أهميتها للأفراد والمجتمع، مثل الرضا الوظيفي والمواطنة الصالحة، وغيرها.

ويوضح الجدول رقم (١) الاختلافات بين التصنيفات الجامعية من حيث طبيعة المؤشرات وفق العناصر السابقة، وأوزان كل منها فيما مجموعه لكل منها ١٠٠%، وهو يشير إلى اختلاف التصنيفات بعضها عن بعض، كما أن بعضاً منها لا يمتلك مساحات مشتركة مع البعض الآخر(٣٨).

جدول رقم (١): أنظمة التصنيفات الجامعية وموضوعات المؤشرات الخاصة بها

التصنيف	خصائص البدء	مدخلات تعلم-هيئة التدريس	مدخلات تعلم – موارد	مخرجات تعلم	مخرجات نهائية	البحث	السمعة
Asiaweek (India/Asia)	٢٥	٢٨,٣	١٠	٠	٠	١٦,٧	٢٠
Daily Telegraph (UK)	٠	١٠٠	٠	٠	٠	٠	٠
Financial Times (UK)	٩	١٩	١٥	١٠	٢٧	٢٠	٠
Guardian University Guide (UK)	٢٨	٣٥	١٠	١٠	١٧	٠	٠
La Repubblica (Italy)	١٠	٤٤,٤	١٥,٦	١٠	٠	٢٠	٠
Maclean's (Canada)	١٥	٢٠	٤٤	٥	٠	٠	١٦
Newsweek (US)	١٠	٢٠	١٠	٠	٠	٦٠	٠
Perspektywy / Rzeczpospolita (Poland)	٨	٢٠,٥	١١,٥	٠	٠	٠	٥٠
Shanghai Jiao Tong University (Intl/China)	٠	٠	٠	١٠	٠	٩٠	٠
Times World University Rankings (UK)	٥	٢٥	٠	٠	٠	٢٠	٥٠
US News and World Report (US)	١٥	٢٠	١٥	٢٥	٠	٠	٢٥

(Source : Alex Usher, and Massimo Savino, 2007)

ووفقاً لهذا الإطار العام الذي تم عرضه في جدول رقم (١) لأنظمة التصنيفات الجامعية وللمؤشرات الخاصة بها، فيمكن تصنيف مؤشرات التصنيفات العالمية للجامعات إلى ثلاثة مجموعات، هي:

١) المؤشرات البحثية "Research. Indicators" ، ومن أهمها: إنتاج النشر (أعداد النشر) في SCI،SSCI، Scopus ، وتميُّز النشر في "Nature & Science"والإنتاجية البحثية "Research Productivity" (وهي مدى انخراط الباحثين في البحوث الخاصة بها ونشر المقالات العلمية في المجلات المحكمة ووقائع المؤتمرات، وتأليف الكتب أو فصول فيها ، وجمع وتحليل الأدلة الأصلية، والعمل مع طلاب الدراسات العليا في الأطروحات والمشاريع الدراسية، والحصول على المنح البحثية، وتنفيذ واجبات التحرير، والحصول على براءات الاختراع والتراخيص، وكتابة الدراسات وتطوير التصاميم التجريبية...، وإنتاج أعمال فنية أو ذات الطبيعة الإبداعية، والانخراط في المناقشات العامة والتعليقات...(٣٩)): معدل المنشورات لكل من أعضاء هيئة التدريس، وأعداد الاستشهادات (يقصد بالاستشهاد "Citation": الاقتباس من منشور، وخاصة، الاقتباس غير الذاتي لنفس المؤلف، وهو يمثل اعتراف من قبل الأقران وقبول منهم بالمنشور بما يعد واحداً من أهم مؤشرات جودته، فعدم الاقتباس إما أن يعني أنه عمل صعب بحيث لا يمكن للأقران فهمه وتقديره، وهو أمر نادر، أو ذا نوعية منخفضة بحيث يراه أقرانه يستحق النقل عنه(٤٠)): كعدد إجمالي الاستشهادات لمؤسسة التعليم العالي العالية التأثير Impact أي عدد الاستشهادات لكل بحث أو عضو من أعضاء هيئة التدريس، وعدد الاستشهادات للمقالات المنشورة في دوريات عالية التأثير، ودخل البحوث ، واستطلاعات سمعة البحوث(٤١)، ومن بين التصنيفات التي تركز على البحث فقط تصنيف ليدين Leiden Ranking (Leiden University)، وتصنيف تايوان Taiwan Ranking of Research Papers (HEEACT) (٤٢)، وتصنيف شنغهاي ARWU لأفضل الجامعات الصينية وفقاً للبحوث ARWU Best Chinese Universities Ranking-Research Ranking(٤٣)...الخ.

١) المؤشرات التعليمية "Teaching. Indicators"، ومن أهمها: عدد الخريجين الحائزين على جوائز نوبل، ومعدل الطلاب لأعضاء هيئة التدريس، واستطلاعات السمعة (للأكاديميين والطلبة وجهات التوظيف)، ودخل التدريس ،ومعدل التسرب ، والوقت اللازم للحصول على الدرجة الأكاديمية، ومعدل أعداد باحثي درجة الدكتوراه لطلبة الدرجة

الأولى(٤٤) ، ومن أمثلته تصنيف شنغهاي ARWU لأفضل الجامعات الصينية وفقاً للتعليم والتعلم ARWU Best Chinese Universities Ranking-Teaching and Learning Ranking(٤٥).

٢) مؤشرات الخدمة الاجتماعية" Social Service"، ومن أهمها: خدمة تكنولوجيا (دخل البحوث من الصناعة)، والتعاون بين الجامعات والصناعة (أوراق التعاون الأكاديمي مع الشركات)، ونقل التكنولوجيا (الدخل من نقل التكنولوجيا)، ومن أمثلتها تصنيف شنغهاي ARWU لأفضل الجامعات الصينية وفقاً للخدمة الاجتماعية ARWU Best Chinese Universities Ranking-Social Service Ranking(٤٦).

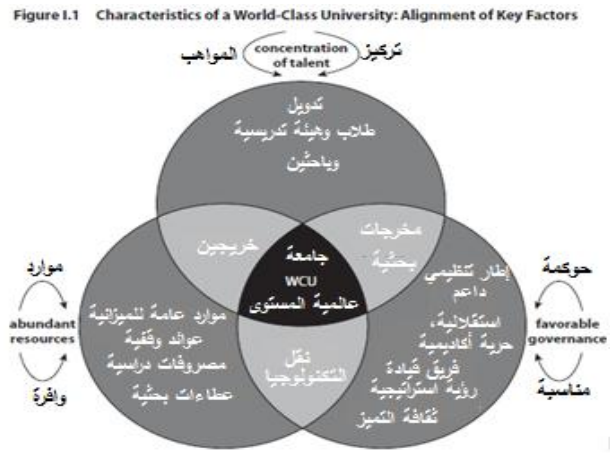

الشكل رقم (٥): خصائص جامعات النخبة العالمية: عوامل أساسية:(Jamil Salmi,2011)

وتجدر الإشارة إلى أنه يمكن أن يضم تصنيف ما كل هذه المجموعات بمؤشراتها كافة أو الاقتصار على أي منها.

٤. الخصائص الأساسية:

طور "سالمي" "Jamil Salmi" (٢٠٠٩) نموذجاً ثلاثياً حول الموهبة، والتمويل، والحكم، كشروطٍ أساسيةٍ للجامعات لتدخل ضمن نخبة الجامعات في تصنيفاتها العالمية كما هو مبين في الشكل رقم (٥) (٤٧)، يتناولها البحث فيما يلي:

١. تركيز المواهب "Concentration of Talents":

يعتبر العامل الأول وربما المحدد قبل كل شيء للتميز، هو وجود كتلة حرجة من الطلاب المتفوقين وأعضاء هيئة التدريس، وتعد الجامعات عالمية المستوى قادرة على اختيار أفضل الطلاب واستقطاب الأساتذة والباحثين الأكثر تأهيلاً(٤٨).

والجدير بالذكر أن ما يميز حقاً جامعات شرق آسيا – بشكل محدد– ،عن بقية جامعات العالم هو التركيز الملحوظ على التدويل كبعد أساسي من خلال تدريب الأكاديميين في أفضل الجامعات في أمريكا الشمالية أو أوروبا، وإلى حد كبير، توظيف أعضاء هيئة التدريس الأجانب المؤهلين تأهيلاً عالياً، كما تعد زيادة نسبة المقررات التي تدرس باللغة الإنجليزية في هذا الاطار، بشكل ملحوظ جزءاً لا يتجزأ من هذه الاستراتيجية المعلومة ، وهو ما يخدم الغرض المزدوج المتمثل في تسهيل جلب الأكاديميين الأجانب وتجهيز المناهج لإعداد الطلاب للاقتصاد العالمي، ويمكن أن يعزى الصعود والتطور السريع لجامعة "هونغ كونغ للعلوم والتكنولوجيا حديثة السن"، في جزء كبير منه، إلى سياسة منهجية لإعطاء الأولوية للصينيين المتفوقين في الشتات في فرص التوظيف بالدفعة الأولى من الأكاديميين... ، وقد اعترفت بأن بناء الكادر الأكاديمي الأقوى لا يعتمد فقط على جذب الباحثين من ذوي الخبرة ولكن أيضاً من خلال التوصل إلى توازن جيد بين الأكاديميين في أعلى مستواهم (ذروة) في حياتهم المهنية والباحثين الشباب ذوي الآفاق الواعدة، وفي أجزاء أخرى من العالم (أوروبا الشرقية والهند وأمريكا اللاتينية على سبيل المثال)، تميزت نُهج التوظيف أكثر بجهود استقطاب الأكاديميين المتميزين من السوق المحلية وليس من الساحة الدولية، وقد اتبعت المعاهد الهندية للتكنولوجيا نهجاً مختلطاً من خلال توظيف الأكاديميين من الشتات والمؤسسات المحلية، وعملت هذه الاستراتيجية المتبناة بشكل جيد لعدة عقود من الزمن ، ولكن الآن حيث أصبحت سوق العمالة الهندية –واقعيا– أكثر ديناميكية، فإن الشركات الخاصة تتنافس على نحو فعال على المتخصصين الأكثر تأهيلاً(٤٩).

ويتمثل البعد الثاني من "تركيز الموهبة" في نوعية الطلاب الجدد كمحرك أساسي للنجاح، فقد نجحت مؤسسات عديدة بدرجة كبيرة في جذب أفضل الطلاب في بلادهم، وفي الواقع، ربما تكون المعاهد "الهندية للتكنولوجيا" الأكثر تنافسية في العالم، بمعدل قبول ١,٦% فقط (٦٠٨ متقدما لكل مكان)، مقارنة، على سبيل المثال: بمعدل القبول

المنخفض دوماً المتمثل في ٦,٩% في جامعة هارفارد" Harvard"، ذات الاطار الأقوى، فصل سبتمبر الدراسي لعام (٢٠١٠)(٥٠).

وفي الواقع، تثير الدرجة العالية لانتقائية القبول في الجامعات البحثية الناشئة قضية العدالة العامة، خاصة في حالة المؤسسات الخاصة ذات الرسوم الدراسية العالية، فاذا لم تتمكن من اتباع سياسة قبول عمياء (أي دون امتيازات لأي طائفة) وتعرض المساعدات الطلابية على نسبة كبيرة من الطلبة الجدد، فإن هذه الجامعات تخاطر في عمل المؤسسات كمؤسسات نخبوية من حيث التكوين الاجتماعي والاقتصادي للهيئة الطلابية (٥١) التي تنتمي اليها، أو تسعى هي لاجتذابها.

ويوجد بعدٌ آخر مهم من تركيز المواهب يتمثل في التوازن بين طلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا فيها ، فكما هو متوقع، تميل جامعات الأبحاث الأكثر نجاحاً في هذا الاطار في الحصول على نسبة عالية من طلاب الدراسات العليا بها ، مما يسمح للمؤسسات بامتلاك كتلة حرجة من المجموعات البحثية، وتبذل المؤسسات التي لديها نسبة أقل من طلاب الدراسات العليا جهوداً مدروسة لزيادة النسبة، حتى في بعض المؤسسات التي لديها نسبة عالية من طلاب الدراسات العليا، فتنعكس الطبيعة البحثية للمؤسسة أيضا في مشاركة طلاب مرحلة البكالوريوس في مشاريع بحثية كجزء مهم من مناهجها الدراسية العادية ،،والمساهمة المهمة التي وفرها أفضل الباحثين للتدريس بمرحلة ما قبل التخرج(٥٢) تمشيا مع هذا النهج.

٢. **وفرة الموارد "Abundant Resources":**

تعتبر وفرة الموارد هي العنصر الثاني الذي يميز معظم الجامعات على مستوى العالم، استجابة للتكاليف الباهظة اللازمة لتشغيل جامعات البحوث المكثفة والمعقدة، والواقع أن لهذه الجامعات أربعة مصادر رئيسة للتمويل، وهي: التمويل الحكومي للنفقات التشغيلية والبحثية، والعقود البحثية مع المؤسسات العامة والشركات الخاصة، والعوائد المالية الناتجة عن الأوقاف والهدايا، والرسوم الدراسية(٥٣) . ففي أوروبا الغربية على سبيل المثال ، يعد التمويل العام هو-إلى حد بعيد- المصدر الرئيس لتمويل التعليم والبحث العلمي، على الرغم من أن لجامعات المملكة المتحدة بعض الصناديق الوقفية، و"رسوم أعلى" أدخلت في السنوات الأخيرة ، وفي آسيا كانت جامعة سنغافورة الوطنية،

التي أصبحت شركة خاصة في عام(٢٠٠٦)، المؤسسة الأكثر نجاحا من حيث التمويل الوقفي الكبير، بما يجعلها أكثر ثراء من أي جامعة بريطانية بعد "كامبريدج وأكسفورد"، أما الولايات المتحدة واليابان فلديها جامعات أبحاث خاصة مزدهرة ، وتعتمد القاعدة المالية السليمة لأفضل الجامعات الأمريكية على عاملين(٥٤) ، هما :

١) **الهبات الكبيرة**: فهي توفر الأمن للميزانية، والراحة، والقدرة على التركيز على الأولويات المؤسسية المتوسطة والطويلة الأجل،، والواقع أن أغنى الجامعات الخاصة في أمريكا تتلقى في المتوسط أكثر من ٤٠،٠٠٠ دولارا أمريكيا لكل طالب كدخل وقفي كل عام، بالمقارنة مع مجرد ١٠٠٠ دولار أمريكي للجامعات الكندية مثلا ، ولذلك فإنها على خلاف العديد من الجامعات في أوروبا، فإن الجامعات الأمريكية لا تقع تحت رحمة مصادر التمويل الحكومي قصيرة الأجل أو أهواء تغيير الأولويات السياسية الكائنة ، وعلاوة على ذلك ومع زيادة وجاهتها، تزداد قدرتها على جذب الهبات المختلفة ، حيث ثبت وجود علاقة إيجابية قوية بين الترتيب وحجم الوقف في الجامعة...

٢) **إيرادات البحوث**: فالجامعات الأمريكية تستفيد من نجاح أعضاء هيئة التدريس لديها في منافستهم المختلفة المتعددة الجوانب للحصول على التمويل الحكومي للبحوث، فما لا يقل عن ثلثي تمويل البحوث التي حصلت عليها أفضل الجامعات البحثية بالولايات المتحدة الأمريكية، يأتي من مصادر عامة، كما تعد الجامعات الكندية الأعلى مرتبة بجداول التصنيفات الدولية أيضا، من حيث إيرادات البحوث.

والواقع يؤكد على أن وجود موارد وفيرة يخلق حلقة حميدة تسمح للمؤسسات المعنية بجذب المزيد من كبار الأساتذة والباحثين لها ، كما هو الحال بين جامعات النخبة في الولايات المتحدة ، ففي كثير من الأحيان تشير الاستطلاعات السنوية للرواتب(الدخول) إلى أن الجامعات الخاصة في الولايات المتحدة تدفع لأساتذتها ٣٠% أكثر مما تدفعه في المتوسط الجامعات الحكومية ، فليس من المستغرب إذن آلا تصنف أي من مؤسسات التعليم العالي العامة في "الولايات المتحدة "على الصعيد الوطني ضمن أعلى ٢٠؛ فالجامعات الخاصة تكافئ أعضاء هيئة التدريس الممتازة برواتب أعلى، وبالتالي يميل أفضل الأكاديميين إلى البحث عن عمل بها(٥٥)، نظرا لما تمثلة من فرص جاذبة .

وقد استطاعت –بنجاح –معظم الجامعات التي تمت مراجعتها من قبل "فيليب ج. ألتباك" و"جميل سالمي" تنويع مصادر تمويلها عن طريق العمل على تعبئة موارد إضافية كثيرة وراء الدعم المباشر الذي يتلقونه من الحكومة، والجزء الآخر مرتبط عادة بقدرة الجامعة على المنافسة للحصول على التمويل العام للبحوث، فقد حصلت جامعة هونغ كونغ للعلوم والتكنولوجيا، –مثلاً –بما يضيف بعدا في هذا الاطار له دلالة، على ٧٢% من تمويل الأبحاث على أساس تنافسي عام ٢٠٠٩(٥٦) .

ويعتبر توافر التمويل البحثي التنافسي، حقيقة عامل مهم، ففي تحليلهم المقارن للجامعات الأوروبية والأمريكية، لاحظ "فيليب أجيون وزملاؤه" "Philippe Aghion & colleagues" (٢٠٠٩) ، أنه بغض النظر عن مستوى التمويل العام ودرجة الاستقلالية الإدارية التي تتمتع بها الجامعات ، كانت التنمية الضعيفة لآليات التمويل التنافسي إحدى الفروق الرئيسة التي تم تحديدها لتفسير الأداء الأقل كثيرا للجامعات البحثية الأوروبية في التصنيف العالمي(٥٧) بمعاييره المتوخاه في هذا الاطار، وبالمثل، أشارت دراسة "كاترين مايس وزملائها" (2011) "Katrien Maes et al" لرابطة الجامعات البحثية الأوروبية" "League of European Research Universities" ، إلى عدم قدرة الجامعات في أوروبا على المساهمة بشكل كبير في إنتاج المنتجات والخدمات المبتكرة إلى اعتماد التمويل فيها على معايير أخرى غير التميز(٥٨).

وأخيرا، فإن جودة موارد التمويل في الأيام الأولى من مؤسسة ما ليس كافياً لبناء مؤسسة من طراز النخبة العالمية، حيث يجب أن يستمر –وفقا لذلك – التمويل على المدى الطويل، حيث تظهر قصة جامعة إيبادان "University of Ibadan" –كدليل مهم على هذا – ، أنه مع تدهور الوضع السياسي ومن ثم الاقتصادي في دولة نيجيريا، تدهورت بالتالي موارد الميزانية المتاحة للجامعة، وبالمثل، في روسيا، تلقت المدرسة العليا للاقتصاد "Higher School of Economics" مستوىً عاليا من التمويل عند إطلاقها، ولم تستطع الحكومة الحفاظ على مساهمتها خاصةً من حيث رأس المال المستثمر خلال الأزمة المالية بعد عام ٢٠٠٧(٥٩).والتي أثرت فيها بشكل كبير.

٣. **الحوكمة المناسبة" Appropriate Governance":**

يتعلق البعد الثالث بالإطار العام التنظيمي والبيئة التنافسية، ودرجة الاستقلالية الأكاديمية والإدارية التي تتمتع بها الجامعات، وقد أشارت "الإيكونيميست" (٢٠٠٥) إلى أن نظام التعليم العالي في الولايات المتحدة بأنه "الأفضل في العالم"، وعزت هذا النجاح ليس فقط لثرواته ولكن أيضا إلى استقلاله النسبي عن الدولة، وروح المنافسة التي تشمل كل جانب من جوانبه، وقدرته على جعل العمل الأكاديمي والإنتاج مهمان ومفيدان للمجتمع ، وسجل التقرير أن البيئة التي تعمل فيها الجامعات تعزز التنافسية بشكل كبير، والبحث العلمي غير المقيد، والتفكير النقدي، والابتكار، والإبداع ، وعلاوة على ذلك، تتمتع المؤسسات ذات الاستقلالية الكاملة بمرونة أكثر لأنها ليست ملزمة بالبيروقراطية المرهقة والمعايير المفروضة عليها من الخارج، حتى في ظل آليات المساءلة المشروعة التي تلتزم بها ونتيجة لذلك، يمكنها إدارة مواردها بخفة الحركة وسرعة الاستجابة لمطالب السوق العالمية سريعة التغير(٦٠)...

وتشير التصنيفات الدولية للجامعات إلى تأخر الجامعات الأوروبية عن نظيراتها الأمريكية، وهو ما يرجع مع الضعف النسبي للتمويل، إلى أن الحوكمة كانت المحدد الرئيس الآخر لذلك، "فالجامعات الأوروبية تعاني من سوء الإدارة، وعدم كفاية الاستقلالية"(٦١).

والواقع أن البيانات قد تشير إلى وجود علاقة قوية بين مستوى الاستقلال المؤسسي المتاح لمؤسسات التعليم العالي والموقع الذي تحتله في التصنيفات العالمية المقررة، وذلك مع الأخذ في الاعتبار أن لاحتلالها تلك المواقع في التصنيفات الدولية عوامل عديدة متشابكة ولا تقتصر بالضرورة على الاستقلال المؤسسي فقط.

هذا وتعتبر موهبة التعبير عن رؤية تحريضية دافعة لمستقبل المؤسسة لجميع أصحاب المصلحة واحدة من الطرق التي تتبدى فيها القيادة الهادفة، فلا تعد الرواتب الجيدة كافية لجذب وتحفيز الأكاديميين للأداء العالي؛ حيث يجب أن يشعر أعضاء هيئة التدريس أنهم جزء من مشروع كبير لضمان التزامهم الكامل نحو بناء أو تجديد المؤسسة في كلمات تصف هذا الدافع أو التوجه (٦٢) ...، وبكلمات أول رئيس لجامعة "هونغ كونغ للعلوم والتكنولوجيا" "Hong Kong University of Science and Technology" ،،عن صفات ودافع أعضاء هيئة التدريس، "أنهم يملكون

الموهبة، والقدرة، ولكن ما جلبهم هنا في النهاية كانت قلوبهم" ،وعندما تأسست جامعة "بوهانج للعلوم والتكنولوجيا" "Pohang University of Science and Technology"، كان لقادتها الحكمة الكافية بدراسة تجربة صعبة لإحدى الجامعات الجديدة التي أنشئت قبل سنوات قليلة في كوريا بعناية(٦٣) فائقة ولها دلالات مهمة في هذا الشأن.

وقد توصل جابنون "N. Jabnoun" إلى أن الثروة والديمقراطية ارتبطت مع عدد أفضل ٥٠٠ جامعة فقط بسبب ارتباطهم مع الشفافية التي تتمتع بها، وهذا ما يتفق مع ما توصل إليه "جابنون" كذلك في (٢٠١٠) المطبق على أفضل ٥٠٠ جامعة لتصنيف "AUWR"، حيث أكد على أن العامل الرئيس لامتلاك البلدان لأفضل ٥٠٠ جامعة هو الشفافية، فقد يشير انخفاض الشفافية إلى مستويات أعلى من المحسوبية وانخفاض مستويات الجدارة ذاتها ، الذي كان حاسماً لضمان التوظيف السليم والترقية ومنح الأموال المخصصة للبحث بشكل أساسي، ومن ناحية أخرى ، كشفت نتائج الارتباط الجزئي وتحليل الانحدار أن معدل الناتج المحلي الإجمالي للفرد (GDPPC) قد ارتبط مباشرة مع المتغير التابع (عدد أفضل ٣٠٠ جامعة في المليون)، بينما ارتبط مؤشر الديمقراطية بالمتغير التابع من خلال علاقتها مع مؤشر إدراك الفساد أو الشفافية، وهو ما يعني بشكل كبير أن الجامعات المرتبة بين أفضل ٥٠٠ تكون عموما في البلدان ذات المستويات الأعلى من الشفافية ،على الرغم من أنها قد لا تكون غنية أو ديمقراطية ، وهذا ما يفرض أو يدعو بقوة واضعي السياسات نحو تحسين الشفافية لتكون جامعاتهم من بين أفضل ٥٠٠جامعة عالمية ، فإذا أرادت هذه الدول التنافس على أفضل ٣٠٠ جامعة، فإنها تحتاج أيضاً إلى زيادة تمويل الجامعة في قطاع كبير ، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تنويع مصادر تمويلها، بالبحث عن مصادر أخرى ، وكذلك استقطاب التمويل الأجنبي، ويمكن تحسين الشفافية من خلال تشريع قوانين ملزمة وواضحة تعزز الشفافية في الجامعات(٦٤).على اختلافها .

٥. **مسارات إلى التحول**:"Paths to Transformation "

اتفق سالمي "Salmi" (٢٠٠٩) و"مارجينسون" "Marginson"، (2011)على الشروط التالية اللازمة لإنشاء وصيانة الجامعات البحثية العالمية على المدى الطويل:

١. **ظروف خارجية مواتية:**

على الدولة أن يكون لديها الرغبة القوية للوصول إلى الوجاهة والقدرة التي يمكن أن تجلبها مثل تلك الجامعات، إضافة لذلك، يجب أن يكون للدولة القدرة الاقتصادية على تمويلها على أساس مستدام من مجموعة من المصادر العامة والخاصة ،على أن تكون السياسات والأطر التنظيمية وبرامج التمويل مواتية لتطور الجامعة البحثية العالمية، وليست غير مواتية لها، وفيما يتعلق بهذه المسائل، يجب أن تكون للجامعات البحثية ميزانيات كافية ومتواصلة، فلا يمكن أن تنجح على أساس عدم كفاية التمويل أو التقلبات الحادة في الميزانية على مر الزمن(٦٥)، هذا وتظهر التجارب الدولية أن هناك ثلاث استراتيجيات أساسية على مستوى العالم يمكن اتباعها من قبل الحكومات لإنشاء الجامعات البحثية رفيعة المستوى، وهي:

١) **ترقية" Upgrading" عدد قليل من الجامعات القائمة القادرة على التميز (اختيار الفائزين "Picking Winners Approach"): ومن بين الجامعات التي نجحت بهذا النهج جامعات "إيبادان بنيجيريا"، و"شنغهاي جياو تونج بالصين"، و"مالايا بماليزيا"، و"شيلي البابوية الكاثوليكية بشيلي"، ومعهد "مونتيري للتكنولوجيا بالمكسيك"،... وجميعها حكومية فيما عدا الأخيرتين (٦٦)...**

وتتمثل إحدى الفوائد الرئيسة لهذا النهج الأول في أن تكلفته يمكن أن تكون أقل بكثير من بناء مؤسسات جديدة تبدأ من نقطة الصفر، وهي الاستراتيجية المتبعة من قبل الصين منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي، من خلال سلسلة من الإصلاحات المستهدفة بعناية والبرامج الاستثمارية، وفي الواقع فلقد منحت جامعتا بكين "Beijing" و "Tsinghua"، وهما من أكبر جامعات الصين، امتيازات خاصة من قبل السلطات الوطنية، بما يسمح لهما باختيار أفضل الطلاب من كل مقاطعة قبل أي جامعة أخرى، وهو ما سبب الكثير من الذعر للجامعات الرائدة الأخرى في جميع أنحاء البلاد، ولكن من غير المرجح أن ينجح هذا النهج في البلدان التي لا يتم تعديل البنية والترتيبات الإدارية التي حالت تاريخيا بشكل كبير دون ظهور جامعات عالمية رفيعة المستوى بها، ويتعين على الحكومات لذلك، بناء بيئة للسياسات الخارجية الداعمة وتهيئة الظروف التمويلية والتنظيمية التي تمكن الجامعات وتشجعها على المنافسة على المستوى الدولي

وفق مجموعة من المؤشرات التي غالباً ما تقيم وفقها جودة وأهمية التعليم الجامعي، بما في ذلك السمعة والجوائز، والطلاب وأعضاء هيئة التدريس الأجانب، والمنح البحثية، وتعد الطريقة الأولى لتسهيل هذه الأمور هي منح الحكم الذاتي الإداري للجامعات، والأخرى هي توفير التمويل القائم على الأداء، والثالثة هي وضع النظم الضريبية المواتية التي تسمح للشركات والمحسنين لتقديم التبرعات المعفاة من الضرائب للجامعات، وتقدم الولايات المتحدة والهند أمثلة جيدة لهذه الممارسة[٦٧] بشكل كبير.

ومع ذلك يعرض إدخال برنامج لإنشاء الجامعات على مستوى العالم من خلال هذا المدخل اثنين من المخاطر الكبرى المتوقعة من وجهة نظر التنمية المتوازنة لنظام التعليم العالي الوطني، فالأول هو التشوه المحتمل في توزيع الموارد العامة وزيادة التفاوت بين مؤسسات التعليم العالي ولذلك ينبغي تجنب تخفيض إيرادات مؤسسات التعليم العالي الأخرى، فمهمتهم ليست أقل قيمة لتلبية احتياجات التعليم والتدريب لسكان البلاد بشكل معين. [٦٨]

وفي ظل تواجد الموارد المحدودة لتوفير ميزانية إضافية للتعليم العالي، يمكن رؤية اثنين أو ثلاثة من السيناريوهات المختلفة لتحفيز التقدم في الأداء الجامعي، فمع الموارد القليلة، يمكن وضع الأولوية الأولى لتحديث الإدارة الحكومية للجامعات الحكومية، كما حدث هذا طوعا في البرتغال مع مجموعة صغيرة من الجامعات، ومع مستوى أعلى من الموارد المتاحة، فيتمثل أحد الخيارات في إدخال مسابقة لتطوير مراكز التميز البحثي التي تعالج أولويات النمو الاقتصادي والتنمية في البلاد، –وطنيا وإقليمياً على حد سواء– ، والتوسع في جهود برنامج تحسين الجودة والمساواة في التعليم العالي "MECESUP" في العقد الماضي،... وأخيرا فإن حقن موارد إضافية كبيرة ستمكن بشكل أساسي من تصميم خطة طموحة لدعم أفضل الجامعات في البلاد من خلال مبادرة التميز المماثلة لمبادرة التميز الألمانية و/أو إنشاء جامعة حكومية جديدة بنموذج حوكمة مختلف، كما هو الحال في هونغ كونغ في جامعة "العلوم والتكنولوجيا" التي تأسست قبل ٢٠ عاماً، أو كما هو يجري اليوم في سنغافورة من خلال إنشاء جامعة حكومية رابعة بها ، تتميز بهذه السمات[٦٩].

٢) **تشجيع عدد من المؤسسات القائمة للاندماج والتحول إلى جامعة جديدة من شأنها تحقيق نوع من التآزر يرتبط بالمؤسسة عالمية المستوى (الصيغة الهجينة Hybrid "Formula"): فمن الضروري الاشارة الى أن النهج الثاني الممكن لبناء جامعة من المستوى العالمي يتمكن من تشجيع عمليات الاندماج بين المؤسسات القائمة، وتعد فرنسا والدنمارك هما الدولتان اللتان شرعتا بجد في السنوات الأخيرة في هذا المسار، ففي فرنسا، تستكشف الجامعات والمدارس العليا المفردة جدوى الدمج بينها على أساس أقاليمي، وفي الدنمارك، أنشأت الحكومة صندوق الابتكار "Innovation Fund" الذي من شأنه، من بين أمور أخرى، مكافأة الجمع بين المؤسسات المتشابهة ، وفي الصين أيضاً، جرى عدد من عمليات الاندماج لتعزيز المؤسسات القائمة، وفي عام (٢٠٠٤)، حيث اندمجت في المملكة المتحدة، جامعة فيكتوريا في مانشستر (VUM) مع جامعة معهد مانشستر للعلوم والتكنولوجيا (UMIST) ، ونتج عنه أكبر جامعة في المملكة المتحدة، بالهدف المعلن للوصول إلى "أعلى ٢٥ بحلول عام ٢٠١٥". ويعد الهدف الصريح أو الضمني في كثير من الحالات لهذه الاندماجات المقررة، التي تتم في معظم الحالات بين مؤسسات قوية بالفعل، هو إنشاء جامعات بحثية ممتدة أكبر وأشمل في استجابة واضحة لحقيقة أن المقارنة التي تجريها التصنيفات العالمية لعدد المنشورات والجوائز الإجمالية للمؤسسات بشكل مستقل من حجم التحاق الطلاب بها، وتتمثل الميزة الكبرى لعمليات الدمج في إمكانية إنشاء مؤسسات قوية قادرة على استفادة تعاونها الجديد من الموارد البشرية والمالية المجتمعة[٧٠] ، في هذا السياق بشكل معين.**

ومع ذلك يمكن لعمليات الاندماج أيضاً أن تكون محفوفة بالمخاطر، فيحتمل أن تتفاقم المشاكل بدلا من حلها، ففي حالة فرنسا–على سبيل المثال–، زادت عمليات الاندماج الكتلة الحرجة من الباحثين وتحقيق أعلى مكان في الترتيب "SJTU" الذي يفضل نتائج البحوث، لكنها لم تعالج القيود الأساسية في الجامعات الفرنسية، بما في ذلك السياسات غير المرنة للقبول، والأساس المالي الضعيف، وترتيبات الحوكمة الجامدة، والممارسات الإدارية التي عفا عليها الزمن، ولكن للحالة الدنماركية، بالرغم من ذلك، فرصا أكبر للنجاح لأن الضغط من أجل الاندماج يجري ضمن سياق إصلاح الإدارة الشاملة التي تهدف إلى تحويل جميع الجامعات في البلاد إلى مؤسسات أكثر مرونة

وديناميكية ،..وثمة خطر آخر يرتبط بعمليات الدمج هو أن المؤسسة الموحدة حديثا يمكن أن تعاني بسبب الثقافات المؤسسية المتصادمة ، ووفقا لهذا يتمثل أحد التحديات الرئيسة عند إجراء عملية الدمج في خلق ثقافة أكاديمية مشتركة ورؤية تحول بين جميع تلك الوحدات، وتحقيق التماسك الداخلي للمؤسسة التي أنشئت حديثا، وفي كثير من الحالات، يتقيد قادة الجامعات المندمجة بشدة بمستوى عال من الاستقلال للوحدات المكونة، كما قد تتحمل الجامعة الجديدة التي أنشئت عن طريق دمج الجامعات القائمة إرث العلامات التجارية القديمة المتوافرة ، والتي قد تكون في الواقع في بعض الحالات عقبة أمام الطلبة وأعضاء هيئة التدريس والموظفين المتفوقين، وتتطلب قيادة المؤسسة المجمعة الجديدة، الدهاء السياسي لإدارة احتياجات مختلف المكونات المتضاربة[٧١] ، كمتطلب أساسي وفقا لهذا السياق .

٣) خلق جامعات جديدة بالمستوى العالمي من الصفر (نهج الصفحة البيضاء –"Clean Slate Approach"): ففي البلدان التي بها عادات مؤسسية، وهياكل حكم مرهقة، وممارسات إدارية بيروقراطية كسمات تصف ممارساتها ، حيث تمنع الجامعات التقليدية من الابتكار، فإن خلق مؤسسات جديدة قد يكون هو النهج الأفضل، شريطة أن يكون من الممكن تعيين أعضاء هيئة تدريس وموظفين لم يتأثروا بثقافة الجامعات التقليدية، وشريطة ألا تكون الموارد المالية عائقاً ، ويمكن للمؤسسات الجديدة أن تنشأ من القطاع الخاص، أو يمكن للحكومات أن تسمح لمؤسسات عامة جديدة العمل تحت إطار تنظيمي أكثر مواتاة[٧٢].) ومرونة متوخاه . ومن بين المؤسسات التي حققت نجاحاً بهذا النهج المدرسة العليا للاقتصاد في روسيا، والمعاهد الهندية للتكنولوجيا، والجامعة الوطنية في سنغافورة، وبوهانغ للعلوم والتكنولوجيا بكوريا الجنوبية وجميعها حكومية عدا الأخيرة[٧٣]...

وقد يكون – وفقا لهذا – لإنشاء مؤسسات جديدة أيضا فوائد جانبية يمكن أن تسهم بشكل كبير في تحفيز المؤسسات القائمة لتصبح أكثر استجابة لبيئة أكثر تنافسية، وتشير أمثلة كثيرة من العالم إلى أن ظهور الجامعات الخاصة ذات الجودة العالية في البلدان التي لديها قطاع عام في الغالب للتعليم العالي قد أثار الجامعات الحكومية إلى أن تصبح أكثر تركيزاً وبخاصة في الناحية الاستراتيجية، وتتطلب

المحافظة على الظروف المواتية التي يتأسس عليها إنشاء مؤسسة جديدة عالمية المستوى يقظة دائمة كما يبين النقص المتزايد لأعضاء هيئة التدريس الذي تواجهه المعاهد الهندية للتكنولوجيا (IITs) "Indian Institutes of Technology" ،على سبيل التقرير ، فقد أدى النجاح الاقتصادي للهند الى فجوة دخل أكبر بين المعاهد والصناعة مما كان موجودا في الماضي، ونتيجة لذلك يسعى خريجون واعدون أقل عدداً إلى ممارسة العمل الأكاديمي ، وتشير التقديرات إلى أن المعاهد تعاني بالفعل من نقص لا يقل عن ٩٠٠ عضوا من أعضاء هيئة التدريس المؤهلين[٧٤] ، وفقا لإحصاءاتها .

٢. **ظروف داخلية مناسبة:**

فتأكيدا و كما هو الحال مع الظروف الخارجية، يجب أن يكون هناك رغبة قوية لخلق وصيانة هذه المؤسسة ، وعلاوة على ذلك يجب أن يكون هناك موارد بشرية وقدرات مادية كافية لدعم البحث والتعليم والاتصالات والقيادة المؤسسية والمنظمة؛ بما في ذلك الإتاحة المتصفة بالمحترفة للخدمات والقيادة التنفيذية، كما يجب أن تكون هناك استقلالية مؤسسية تكفي لتمكين القرارات والمبادرات الاستراتيجية...، كما يجب على الحوكمة الداخلية والثقافة التنظيمية دعم الانفتاح والتحسين المستمر للأداء، ويجب أن يكون هناك قدرة اتصال عالمية، خصوصاً في تبادل المعرفة وإدارة تدفق الأشخاص في الاتجاهين، وعلاوة على ذلك، ينبغي تخصيص موارد للبحث على أساس الجدارة، وأخيراً: يجب أن تكون هناك حرية أكاديمية كافية تسمح بتمكين المبادرات الخلاقة والترابط العالمي في جميع التخصصات الموجودة .

هذا ويمكن تحديد بعض الآليات لتي يمكن للجامعة من خلالها تحسين تنافسيتها ووجاهتها على المستويين الوطني والدولي (٧٥) ، في الآتي :

١) تظهر التجارب الدولية بشكل كبير أن الجامعات التي تطمح لتحسين النتائج يجب أن تلتزم بتقييم موضوعي محدد لنقاط القوة والضعف فيها، ووضع أهداف جديدة، وتصميم وتنفيذ خطة التجديد التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج أفضل لمهمتها بشكل واضح، وهذا يتطلب فريق قيادة له رؤية جريئة للمهمة وأهداف جديدة للمؤسسة، وعملية تخطيط استراتيجية شاملة لترجمة الرؤية إلى برامج وأهداف محددة، وحشد مجتمع الجامعة بأكمله حول خطة التحول الجامعية المقررة.

٢) تظهر التجارب الدولية كذلك أنه من أجل تنفيذ الإصلاحات الداخلية بنجاح فمن المهم للقيادات الأكاديمية العمل على إيقاظ الشعور بالحاجة الملحة إليها بما يتيح تعبئة مجتمع الجامعة بأكمله لقبول عملية التحول والمشاركة فيها، فجامعة آرهوس Aarhus "University" في الدنمارك، على سبيل المثال: نفذت تغييرات جذرية في ظل زخم شكله رئيس الجامعة المبتكر، الذي التزم بتحفيز تحسين الجامعة بشكل موجه.

٣) ويعد من العناصر الرئيسة للرؤية مستقبلية لأي جامعة هو اختيار مجال سوق معين يمكن للجامعة فيه إنشاء معظم مزاياها النسبية، ومن هذا المنطلق، فمن المهم التأكيد على أن أي جامعة لا يمكنها –على الأرجح–، وفقا لهذا أن تتفوق في جميع المجالات، فإحدى السمات البارزة للجامعات الناجحة الجديدة في آسيا كانت قدرتهم على التركيز على مجال واحد واضح المعالم، وبالتالي فإن جزءاً من الرؤية يتمثل في تحديد مجالات رئيسة تريدها الجامعة ولديها القدرة للعمل كمؤسسة دولية فيه...

٤) وتتمثل إحدى الطرق لتسريع التحول إلى جامعة عالمية في الاستخدام الفعال لاستراتيجيات التدويل ، وهذا يعني، أولاً: القدرة على جذب الأساتذة والباحثين الأجانب كعامل للتحسين ، ويجب أن تكون الجامعات أكثر قدرة على تقديم الحوافز والشروط المرنة للدفع والعمل، وثانياً: يمكن لتدفق الطلاب المتفوقين الدوليين أن يكون مفيداً جدا في تحسين المستوى الأكاديمي للطلاب وتحسين جودة العملية التعليمية من خلال البعد متعدد الثقافات،،، ولهذا فإن القدرة على تقديم برامج بلغة أجنبية، وخاصة بالإنجليزية، يمكن أن يشكل عامل جذب قوي ومهم ، فقد لوحظ أنه ضمن أفضل ١٠٠ جامعة في (تصنيف شنغهاي) ، يوجد ١١ فقط من البلدان التي لا تكون فيها اللغة الرسمية هي الإنجليزية، ولكن يتم تقديم العديد من برامج الدراسات العليا فيها باللغة الإنجليزية (الدنمارك، وفنلندا وإسرائيل وهولندا والنرويج والسويد وسويسرا)...

٥) وتتمثل أحد الجوانب الرئيسة في هذا الإطار أن تتضمن الخطة الاستراتيجية تعريف المعايير والعمليات لتخصيص الموارد داخل الجامعة، وذلك بغرض تشجيع التحسن الكمي والنوعي في مجالات البحوث ذات الأولوية من خلال صناديق الاستثمار المخصصة، وهذا يتطلب سياسة داخلية واضحة لتطوير ومراقبة البحث لتحديد المجالات التخصصية

المطلوبة ومتعددة التخصصات التي تريد الجامعة تحقيق الريادة العلمية فيها، وفقا لما تقرره أو تعتمده.

٣. **الوقت:**

من غير المقبول المماراة بالأهمية الكبيرة للوقت، فمن المستحيل أن تصبح جامعة ما جامعة عالمية المستوى بين عشية وضحاها ، ولربما يكون الحد الأدنى من الوقت اللازم هو ١٢ إلى ١٥ سنة، حتى مع الموارد الممتازة والقيادة الأولي المتفوقة والقرارات التي يتم اتخاذها دون أخطاء كثيرة، فجامعة "هونغ كونغ للعلوم والتكنولوجيا" (HKUST)، –على سبيل المثال– ، وهي جامعة متوسطة الحجم– كما أسلفنا – تأسست عام ١٩٩١ م ولكنها لم تعد بالفعل من أقوى الجامعات البحثية في شرق آسيا، إلا بعد ما يزيد قليلاً على عقد من الزمن، وفي المقابل، على الرغم من العقد الأخير من الاستثمارات الممتازة في المملكة العربية السعودية، وخصوصا في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتكنولوجيا المنشأة حديثا، فإن هذه الدولة لم تتمكن بعد من تحقيق رفع كبير في أداء النشر بها، ويبدو أن المملكة العربية السعودية ستستغرق وقتاً أطول في ذلك من هونغ كونغ[٧٦].

ووفقا لما جاء في هذا المحور، فلقد تبينت ملامح التصنيفات العالمية للجامعات، والتي تمثل قمة التنافس العالمي في مجالها، من حيث طبيعتها، ودوافعها ومبرراتها، والعوائد المتحققة منها، هذا بالإضافة الى التعرف على مؤشرات هذه التصنيفات العالمية للجامعات، وخصائصها الأساسية، والعوامل أو الظروف الوطنية المؤثرة فيها وفي بنائها، وكذلك مسارات التحول الوطني نحوها. ويتناول المحور التالي من الدراسة –بشكل سريع –طبيعة ومؤشرات العلاقة بين التنافسية في التعليم العالي، ومتطلبات نخبة الجامعات العالمية.

المحور الرابع: العلاقة بين التنافسية في التعليم العالي ومتطلبات نخبة الجامعات العالمية:

تتمثل الفكرة الأساسية في العلاقة بين التنافسية في التعليم العالي والتصنيفات العالمية للجامعات، في أن تنافسية التعليم العالي تعني قدرة مؤسساته على التنافس من أجل الوصول لأفضل الموارد المتاحة وتقديم أفضل الخدمات على مستويات التعليم والبحوث والخدمة المجتمعية.

والواقع أن الوصول لأفضل الموارد وتقديم أفضل الخدمات في علاقة ديالكتيكية حوارية، فالوصول لأفضل الموارد هو السبيل لتقديم أفضل الخدمات، كما أن تقديم أفضل الخدمات هو السبيل للوصول لأفضل الموارد البشرية والمادية بشكل معين ، ولا يقتصر ذلك على البيئة المحلية أو الوطنية المحيطة، بل يمتد بالضرورة للساحة الدولية على تشعبها ، وقد حدد هاو ما "Hao Ma" ،، متطلبات أربعة لتحقيق التنافسية العالمية أسماها بالـ4Cs: الإبداع والابتكار، والتعاون، والاستمالة، والتنافس، وذلك بغرض تعزيز المكانة في التصنيفات العالمية للجامعات، وهو ما يرتبط مع النموذج الثلاثي الذي طوره سالمي" Jamil Salmi" (٢٠٠٩) والمكون من: تركيز الموهبة، ووفرة الموارد، والحوكمة المناسبة.

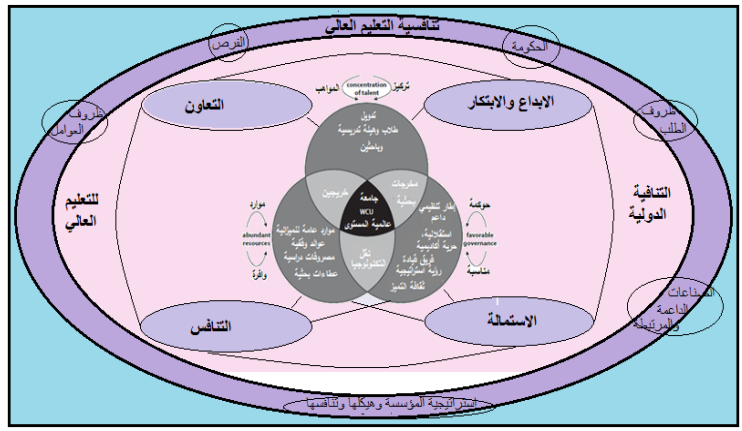

الشكل رقم (6): العلاقة بين التنافسية العالمية في التعليم العالي وخصائص جامعات النخبة في التصنيفات العالمية (اعداد الباحثين) .

ويمكن للشكل رقم (٦) أن يمثل نموذجاً لطبيعة العلاقة بين متطلبات التنافسية العالمية في التعليم العالي، والخصائص الرئيسة لجامعات النخبة في التصنيفات العالمية:

وهو يوضح بشكل مركز تنافسية التعليم العالي ومكوناتها (ظروف العوامل، وظروف الطلب، واستراتيجية المؤسسة وهيكلها وتنافسها، والصناعات الداعمة والمرتبطة، والحكومة، والفرص) ، في ارتباط مع متطلبات التنافسية الدولية الأربعة (الإبداع والتعاون والتنافس والاستمالة)، وهي في حالة ترابط مع بعضها البعض؛ فالتعاون والاستمالة على الموارد المشتركة يُمَكِّن من المنافسة على مستويات أعلى،

وجميعها يحتاج إلى الإبداع والابتكار في الوسائل وإتاحة الخدمات، وهي تعمل كحلقة وصل بين التنافسية العامة من جهة، وبين متطلبات وشروط الجامعات عالمية المستوى من جهة أخرى؛ فالإبداع يرتبط بتركيز المواهب الذي يتطلب بالتالي تدويلاً للتعليم العالي في كافة مناشطة، وهو ما يرتبط بالتعاون كمتطلب أساسي للتنافسية العالمية، كما أن التنافس على الموارد المالية والبشرية يرتبط بوفرة الموارد والإطار التنظيمي الذي يوفر للجامعات الاستقلالية والقدرة على الحركة الأكثر حرية من أجل التنافس والتعاون وأيضاً الإبداع، أما الاستمالة فتشبه التعاون غير أنها علاقات يتم دعمها مع جهات غير مرتبطة بصورة مباشرة بالتعليم العالي، ما يرفع من مواردها، ويتطلب الاستقلالية أيضاً.

ويتناول المحور التالي رصد واقع كل من تنافسية التعليم العالي، والتصنيفات العالمية للجامعات في جمهورية مصر العربية.

المحور الخامس: واقع كل من تنافسية التعليم العالي، والتصنيفات العالمية للجامعات في جمهورية مصر العربية:

يتناول هذا المحور من الدراسة بالتحليل العلاقة بين التنافسية في التعليم العالي ومتطلبات نخبة الجامعات العالمية، ثم العروج على واقع تنافسية التعليم العالي في مصر، ومواقع مؤسساته على تصنيفات نخبة الجامعات العالمية، كما تدلنا التقارير والمؤشرات والنتائج التي أسفرت عنها بعض الدراسات السابقة في هذا المجال ، والتعرض للمشكلات أو المعوقات التي أدت الى تردي وضعية التعليم العالي المصري في التصنيفات العالمية، وهو ما يقودنا الى التوصيات والمقترحات الاجرائية (التطبيقية)، التي ستعاون في التغلب على هذه المعوقات والمشكلات، وتعزيز تنافسية التعليم العالي المصري، وتحسن من واقع مؤسساته على تصنيفات نخبة الجامعات العالمية . وذلك على النحو التالي:

أولاً: واقع تنافسية التعليم العالي في مصر:

يتم بحث وتحليل واقع تنافسية التعليم العالي المصري –في الدراسة الحالية–بناء على نموذج "بورتر"، المعدل للتنافسية، والذي تمت الإشارة اليه في متن هذه الدراسة، وذلك كما يلي:

١. **حالة العوامل** Factor Conditions:

وتمثل المدخلات اللازمة لتنفيذ مهام نظام التعليم العالي، وأهمها:

١) **لغة التعليم: فلقد نص قانون تنظيم الجامعات الساري في مادته الـ ١٦٨على أن: "اللغة العربية هي لغة التعليم في الجامعات الخاضعة لهذا القانون، وذلك ما لم يقرر مجلس الجامعة في أحوال خاصة استعمال لغة أخرى" وهو الأمر الذي يفتح الباب أمام التدريس باللغات الأجنبية ومنها الإنجليزية في بعض البرامج الخاصة (٧٧) ، التي يمكن تحديدها أو الاشارة اليها .**

والواقع أن اللغة العربية تعد ميزة تنافسية كبيرة للتعليم بالجامعات المصرية، إذا ما تم استغلالها، فهي أكثر اللغات السامية انتشاراً في العالم، حيث بلغ عدد الناطقين بها حوالي ٧٠٠ مليون نسمة في الوطن العربي إضافة للعديد مناطق الجوار، فضلاً عن الجاليات العربية في مختلف أنحاء العالم (٧٨)، ، وبغض النظر عن دقة هذه البيانات، فإنها تعبر عن أهمية اللغة العربية كواحدة من أوسع لغات العالم انتشاراً.

أما اللغة الإنجليزية ، فمع أهميتها كالغة للتعليم في اجتذاب العديد من الطلاب والباحثين من مختلف دوائر الاهتمام المصرية: الإقليمية والدولية، فتشير البيانات إلى أن هناك العديد من التحديات لتلبية الطموحات المختلفة في تدريس اللغة الإنجليزية وجودة تعلمها، وهو ما يتضح من خلال بيانات تقرير التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي، الأمر الذي ينعكس بصفة خاصة في ضعف التعليم الحكومي، وربما يرتبط ذلك أيضا بضعف رواتب المعلمين وحجم الفصول الدراسية، وعدم كفاية الوقت المخصص لتدريس اللغة الإنجليزية، وعدم كفاية التدريب وثقافة التدريس البعيدة عما تم تعلمه في الجامعات، وبالتدريس الخصوصي الذي يُلجئ المعلمين لرداءة التدريس المدرسي للمواد الدراسية ومنها اللغة الإنجليزية حيلة لرفع الطلب على الدروس الخصوصية، وبالاختبارات عالية المخاطر التي تجعل من الأداء في الامتحانات أكثر أهمية من التعليم(٧٩)...الخ .

ولذلك، ووفقا لما تم ذكره ، فمن المتوقع أن تشكل اللغة العربية كلغة للتدريس فرصة سانحة لاجتذاب الطلاب والعملاء الناطقين بها، بينما يشكل واقع اللغة

الإنجليزية كلغة ثانية إحدى التحديات المهمة التي تواجه جاذبية البلاد لمؤسسات التعليم العالي الأجنبية وللطلاب والعملاء غير الناطقين بالعربية.

٢) جودة التعليم العام: وفقاً لبيانات تقرير التنافسية العالمية لعام (٢٠١٧/١٦ م) ، جاءت جودة نظام التعليم المصري (بالدرجة ١٠/٢,١)، في المركز الـ١٣٥/١٤٤، كما احتلت جودة تعليم الرياضيات والعلوم بالبلاد (بالدرجة ١٠/٢,٦) المركز العالمي ١٣٠/١٤٤(٨٠).

ووفقا لذلك، فمن المتوقع أن تشكل تلك البيانات تحدياً لنوعية مدخلات التعليم العالي، وخط إمداد متواضع من الطلبة المؤهلين للنجاح في التعليم العالي الوطني والدولي.

٣) جودة رأس المال البشري: وفقا لـ"تقرير رأس المال البشري The Human Capital "Report"، الصادر عام ٢٠١٦، تتمتع مصر برأس مال بشري تقع جودته قرب نهاية الثلث الثاني من دول العالم التي يتناولها التقرير؛ حيث تحتل بالدرجة (١٠٠/٦٣,٧٢) الترتيب العالمي الإجمالي (١٣٠/٨٦) على مؤشر جودة رأس المال البشري(٨١)، كما يبين الجدول رقم (٢).

جدول رقم (٢): جودة رأس المال البشري في مصر

الدولة	المؤشر الإجمالي		مجموعة الأعمار ١٤-٠		مجموعة الأعمار ٢٤-١٥		مجموعة الأعمار ٢٥-٥٤		مجموعة الأعمار ٥٥-٦٤		مجموعة الأعمار ٦٥-	
	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب	الدرجة	الترتيب
مصر	٦٣,٧٢	٨٦	٨٠,٢٥	٧٧	٦٢,٤١	٨٣	٥٨,٠٩	٨٧	٦٢,٦٢	٨٥	٤٣,١٧	١٠١

(Source: World Economic Forum,2016)

ويلاحظ على بيانات الجدول السابق رقم (٢) أن جودة رأس المال البشري تتحسن في الأجيال الأحدث، كما يتضح من مجموعات الأعمار في الجدول، حيث يتحسن ترتيبها من المركز الـ١٠١ للمسنين فوق ٦٥ عاماً، إلى ٧٧ للأطفال حتى الرابعة عشرة، ومع ذلك يشير المؤشر الإجمالي إلى الترتيب الـ١٣٠/٨٦، وهو ما يمكن معه القول أن المصريين يقعون ضمن الشعوب متوسطة الثراء بالمواهب والمهارات والقدرات التي تمكن وتدعم التعليم العالي من خلال توفير الموارد البشرية الكافية لغرض التوظيف في الجامعة، وكذلك خلق اقتصاد يمكن من توظيف الخريجين، وفقا للاحتياجات وخصائصهم.

٤) **التمويل الحكومي: تعد المخصصات الحكومية المصدر الرئيس لتمويل مختلف الأنشطة الخاصة بالتعليم العالي الحكومي، بكافة مستوياته، في مصر، على خلاف التعليم العالي الخاص الذي لا تخصص الدولة له أي تمويلات(٨٢).**

وتشير البيانات بشكل كبير إلى استمرار انخفاض مخصصات التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي في العقد الأول من القرن الحادي والعشري(٨٣)،... لذلك فقد قامت الحكومة في السنوات الأخيرة بتشجيع الجامعات الحكومية على تنويع مصادر دخلها بخلاف ما تحصل عليه من دخل محدود من الرسوم الدراسية لطلاب البرامج الخاصة (كنظام الانتساب، وبرامج التدريس بلغات أجنبية، وغيرها)، وأدى ذلك إلى ضخ موارد إضافية عن طريق التبرعات والبحوث التعاقدية والاستشارات وبرامج التعليم المستمر وغيرها من الأنشطة التي تقررها، وتشير التقديرات كذلك إلى أن الجامعات الحكومية تغطي نحو ١٠% من مواردها من خلال ما تحصل عليه من موارد ذاتية(٨٤)...

ولا تعتمد البدائل الاستراتيجية في اطار ما سبق، لتخصيص الميزانية على الأداء، كما أنها لا تكشف عن الاحتياجات الحقيقية لمؤسسات التعليم العالي أو توفر الحوافز اللازمة لمواءمة عملياتها وبرامجها التعليمية مع احتياجات المجتمع وتوقعات أصحاب العمل(٨٥).

ومع غياب تخصيص جيد لموارد التعليم العالي، حيث يذهب معظم موازنة مؤسساته لتغطية الأجور والنفقات الجارية، ومع ذهاب ٤٠% من النفقات الحكومية على التعليم العالي إلى ثلاث جامعات مصرية كبرى (الأزهر والقاهرة والإسكندرية)، ومع استقرار التمويل وتزايد عدد الطلاب، فقد أدى ذلك إلى انخفاض نصيب الطالب بشكل كبير من موازنة التعليم العالي المصري إلى معدلات ضئيلة مقارنة بها في الكثير من الدول العربية والنامية، وهو ما أدى إلى ضعف جودة التعليم العالي في مصر(٨٦) ، وتدني خدماته .

٥) **السكان وأعمارهم: يبلغ عدد سكان ج .م .ع . وفق بيانات البنك الدولي لعام ٢٠١٥ نحو ٥،٩١ مليون نسمة، بالترتيب السكاني العالمي الـ١٥(٨٧).**

ويبدو بناء على بيانات عام (٢٠١٤) أن أعمار ما يقارب ٥٥% منهم تحت ٢٥ عاماً كما توضح بيانات الهرم السكاني(٨٨).

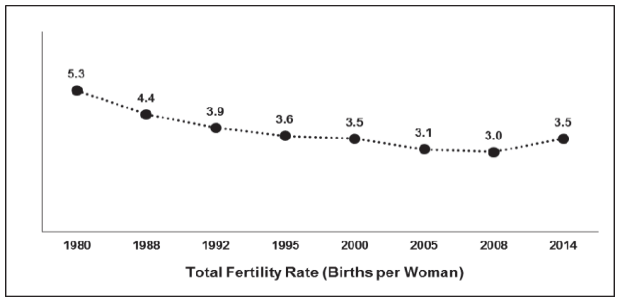

الشكل رقم (٨): معدلات الخصوبة في مصر بالفترة من ١٩٨٠- ٢٠١٤(ج. م. ع. : المسح السكاني الصحي،٢٠١٤ م)

وبالرغم من الاتجاه العام لانخفاض معدلات الخصوبة كما يبين الشكل رقم (٨)، حيث انخفض معدل المواليد لكل امرأة من ٥,٣ مولود عام ١٩٨٠ إلى ٣,٥ مولود عام ٢٠٠٤(٨٩)، وصلت نسبة النمو السكاني إلى ١,٦% في عام ٢٠١٥، ولذلك يتوقع أن يفوق عدد سكان مصر المائة مليون بحلول عام(٢٠٣٠)(٩٠)، وعليه، فإنه يتوقع استمرار كثافة الطلب على التعليم العالي.

ومن المتوقع أن تؤثر هذه البيانات إيجاباً على نظام التعليم العالي فيما يخص كفاية السوق المحلية لإمداد الجامعات بالطلاب والدارسين، فضلاً عن الطلاب الدوليين خاصة الناطقين منهم باللغة العربية...

٦) **التكاليف: وفقاً لبيانات تقرير وحدة استخبارات الإكونوميست "The Economist Intelligence Unit" ، لغلاء المعيشة عبر العالم لعام "Worldwide Cost of Living" 2016، لا تحتل أي من مدن مصر مراتب متقدمة بين أكثر مدن العالم غلاء، كما أنها لا تقع من جهة أخرى بين أرخصها(٩١)، لذلك يمكن القول أن مصر تعد مكاناً غير مكلف لتشغيل الجامعات.**

وأما عن التكاليف الفعلية للدراسة فهي نسبية، فبالنسبة للطلبة المصريين، تعد تكاليف الدراسة بالجامعات الحكومية في الواقع محتملة إلى حد ما حيث لا يزال التعليم بها مجاني، أما التكاليف للطلاب الدوليين فهي أكثر بكثير لأنها لا تحصل على

التمويل الحكومي وتضطر إلى دفع ثمن الإقامة، وهو أمر مكلف، ومع ذلك، يقال أن التكاليف الإجمالية للطلاب الدوليين في مصر أقل كثيراً من الدراسة بالجامعات الغربية أو في الصين أو في هونغ كونغ على سبيل المثال .

٢. **ظروف الطلب:**

توصل تقرير لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي، لعام ٢٠١٠: إلى أنه ثمة زيادة مفرطة ومزمنة في عدد خريجي الجامعات بمصر، وأن نحو ٥٠% منهم يعجزون عن الحصول على عمل في المجالات التي درسوها، وأن خريجي الإنسانيات (المسار العربي)، والتجارة (المسار العربي) والزراعة يواجهون صعوبات خاصة، وأن العديد من خريجي الجامعات يتمتعون بمهارات غير ملائمة للوظائف التي يتقدمون لشغلها، وأن الطلاب الجامعيين غير راضين لأن مساقاتهم لا تساعدهم على تنمية المهارات العملية، ويسعى العديد منهم إلى العمل في الخارج، باعتبار ذلك جزئياً وسيلة لاكتساب الخبرة العملية(٩٢).

وعلى الرغم من التأثير المؤكد لعامل جودة التعليم العالي المصري ومدى ارتباطه بمتطلبات سوق العمل على تحديد ظروف الطلب عليه، فإنه يمكن القول أنه يتحدد أيضاً بالعوامل الثلاثة التالية:

١) السوق المحلي الكبير: فمع تعداد سكانها الكبير والمتزايد، يستمر الطلب المحلي في مصر على التعليم العالي في النمو ويستمر تفوقه على العرض إذا لم تتحقق توسعات كبيرة في عروضه التعليمية، إضافة إلى ذلك، يستمر الطلب العالمي على خدمات التعليم العالي في النمو القوي في المستقبل المنظور، وخاصة من داخل آسيا وأفريقيا، فالدافع وراء نمو العديد من دولهما يكمن في زيادة الازدهار الاقتصادي والقيمة التي يضعها العديد من الأسر موضع الاعتبار للتعليم.

٢) الطلب العالمي على التعليم العالي: تشير البيانات إلى ارتفاع أعداد الطلبة الدوليين إلى ٤,٥ مليون في عام ٢٠١٤، أي أكثر من ضعفي عددهم في عام ٢٠٠٠، بزيادة سنوية تبلغ نحو ١٠%، وتتوقع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بناء على التغيرات الديمغرافية المتوقعة إلى ارتفاعها إلى ٨ ملايين من الطلبة بحلول

عام(٢٠٢٥) (٩٣)، ويمكن لمصر أن تستقطب نسبة مناسبة من هذا الحراك الطلابي الدولي كذلك ...

٣) منافسة دول أخرى: مع نمو الطلب العالمي على التعليم العالي، ترغب الحكومات الوطنية في تأسيس مراكز التعليم" Education Hubs" لجذب الطلاب والمؤسسات الأجنبية، وقد بذلت العديد من دول آسيا والشرق الأوسط الجهود الرامية إلى إنشاء مراكز للتعليم، بالاعتماد إلى حد كبير على نموذج جذب الجامعات الغربية ذات الوجاهة لإنشاء أحرام أو التشارك محلياً، وقد عملت كل من (قطر وأبو ظبي وهونج كونج وشنجهاي وبكين) على جذب مؤسسات التعليم العالي الأمريكية الراقية(٩٤).

هذا ويشير تصنيف QS لأفضل ٥٠ نظاماً للتعليم العالي في العالم إلى عددٍ من النظم التي يحتمل أن تمثل منافسين لنظام التعليم العالي في مصر الذي يحتل الترتيب العالمي الـ٤٧، من بين نظم التعليم العالي بالدول العربية ، فتأتي نظم كل من المملكة العربية السعودية، ولبنان ودولة الإمارات بالمراكز العالمية (٣٦، و٤٤، و٤٨ على الترتيب)، ومن بين نظم التعليم العالي بكل من أفريقيا وآسيا تأتي نظم كل من الهند، وجنوب أفريقيا وتركيا بالمراكز العالمية (٢٤، و٣٠، و٣٩)على التوالي (٩٥).

٣. **سياق التنافس بين المؤسسات "Context for Firm Rivalry":**

يمكن تحديد سياق التنافس بين مؤسسات التعليم العالي من خلال العوامل التالية:

١) سهولة ممارسة الأعمال التجارية: تحتل مصر مرتبة قرب نهاية الثلث الثاني على مؤشر تقرير البنك الدولي لـ"سهولة ممارسة الأعمال" Doing Business: Equal Opportunity for All" لعام(٢٠١٧)، حيث تحتل المركز العالمي ١٢٢/١٩٠، وقد اتخذت مصر العديد من الإجراءات لتسهيل بدء الاستثمار، ومن بينها دمج الإجراءات اللازمة له من خلال الشباك الواحد، ولكنها زادت من صعوبة التجارة عبر الحدود من خلال جعل عملية الحصول على وثائق معالجتها أكثر تعقيداً ومن خلال فرض سقف على الودائع والسحوبات للواردات، ومع ذلك، تبتعد مصر فيما يخص سهولة ممارسة الأعمال عن العديد من الدول التي عادة ما تقارن بها مثل جنوب أفريقيا، ودول الجوار كالمغرب وتونس، فضلاً عن عمان وقطر والسعودية والكويت

والأردن وإيران، بينما يليها كل من البرازيل والهند ولبنان، والعراق والسودان وليبيا وذلك ضمن دائرتها الإقليمية، ولكنها تقارن في المقابل بدول أخرى كالهند والبرازيل(٩٦).

ومما لا شك فيه، أن هذا الترتيب وتلك السمعة يمكن أن يعوقا مصر بشكل أو بآخر عن جذب المزيد من الشركات العالمية لإنشاء مكاتب أو مقرات إقليمية ومحلية، والتي بدورها تحد من تنوع معين أرباب العمل المحتملين للخريجين.

٢) الحرية الاقتصادية: تحتل مصر على مؤشر الحرية الاقتصادية "Index of Economic Freedom" ، لعام ٢٠١٦ الترتيب العالمي الـ١٢٥ والترتيب الإقليمي الـ١٢ بين دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط الأربعة عشر التي يغطيها التقرير(٩٧)، وهو ما يعني وجود مشكلات فيما يخص حماية الملكية الخاصة للأصول وحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، وروح المبادرة والإبداع، وغيرها من مشكلات .

وهي بيانات يمكن أن تعوق مصر عن جذب المزيد من الشركات العالمية لإنشاء مكاتب أو مقرات إقليمية ومحلية، والتي بدورها تحد من تنوع معين لأرباب العمل المحتملين للخريجين، وفي هذا الإطار أيضاً قد تعوق اجتذاب الجامعات العالمية لفتح فروع لها في مصر، الخ.

٣) الشفافية: تحتل مصر على مؤشر الشفافية العالمية وفق بيانات (٢٠١٦) المركز العالمي ١٠٨/ ١٧٦، بالدرجة ٣٤/١٠٠(٩٨).

ومن المتوقع أن تحد هذا البيانات بشكل معين من قدرة مصر على اختيار أفضل العناصر سواء من الطلبة أو هيئة التدريس للانتساب لمؤسسات التعليم العالي بها.

٤) التنظيم الحكومي: يمكن أن يشار وبقليل من الجهد أن نظام التعليم العالي في مصر مغرق في المركزية، حيث يضطلع فيه رئيس الجمهورية بأدوار مهمة ومتعددة كالسماح بإنشاء المؤسسات، وتعيين رؤساء الجامعات الحكومية وجميع الكيانات الرئيسة(٩٩)،... وتقوم وزارة التعليم العالي والمجلس الأعلى للجامعات برئاسة الوزير وعضوية رؤساء الجامعات في الغالب، باتخاذ القرارات المهمة فيما يخص التعليم ، ويتم تحديد ميزانيات الجامعات وإدارتها بطريقة مفرطة أو شديدة المركزية وغير الفعالة

كذلك من قبل وزارات التعليم العالي والمالية والتخطيط ورؤساء الجامعات ، .. الذين غالباً ما يكونون الوحيدين الذين يمتلكون صورة كاملة عن تمويل مؤسساتهم، ولا تملك الأقسام الأكاديمية –على اختلافها –ميزانياتها المستقلة، وعلاوة على ذلك، هناك مقاومة كبيرة للتغيير من جانب بعض أعضاء هيئة التدريس والإداريين، بشكل أو بآخر، فهم يخشون فقدان امتيازاتهم الهزيلة، وربما حتى مناصبهم إذا ما أصبح النظام أكثر تنافسية وتطبيقاً لمبدأ الجدارة(١٠٠) ، وفقا لما هو متبع في الجامعات العالمية ذات السمعة الكبيرة .

كما تتميز إدارة شئون الطلبة الدوليين في مصر بالمركزية الشديدة، "فالإدارة العامة لقبول الطلاب الوافدين بوزارة التعليم العالي، هي المختصة بترشيح الطلاب الوافدين للقبول بالجامعات والمعاهد المصرية" (١٠١)، ...كما يصدر بشأن قبول الطلاب الوافدين بالجامعات المصرية قرار من وزير التعليم العالي، ويكون تحويلهم ونقل قيدهم بقرار منه أيضاً، ولا يجوز أن يزيد عددهم بكل كلية عن ١٠ % من عدد الطلاب المصريين(١٠٢) القائمين بالجامعات.

ومن المتوقع أن تؤثر تلك البيانات –سلباً –على قدرة مؤسسات التعليم العالي على اتخاذ المبادرات الأكاديمية أو الإدارية أو المالية المناسبة.

٥) الحرية الأكاديمية: تشير الوقائع ودلالتها أن الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والمؤسسات يعانون من فرض قيود على الحرية الأكاديمية، وفي معظم المؤسسات التعليمية المصرية، تغيب الحرية الأكاديمية تقريباً، وقد وضعت الحكومة المصرية نظاماً شاملاً لضمان السيطرة الكاملة على البيئة الأكاديمية بدءاً بالقواعد والأنظمة الشاملة والتعيين السياسي لرؤساء الجامعات والعمداء، وتمتد هذه السيطرة إلى الأنشطة الطلابية، ممثلة في الروابط الطلابية، ونوادي الطلاب، والمنشورات الطلابية، ومع ذلك، فإن الحكومة، من خلال رئيس الجامعة وعمداء هيئة التدريس، تستعرض وتراقب جميع أهداف المقررات وموادها التعليمية ومخرجاتها(١٠٣).

وبالرغم من التأثير السلبي لهذه البيانات على اجتذاب الطلاب والباحثين ومؤسسات التعليم العالي، فإنها لا تزال أفضل حالاً من بيانات منافسي مصر غير الغربيات كالصين وبعض دول المحيط العربي في هذا الشأن.

٤. الصناعات الداعمة ذات الصلة:

هناك عدد من الصناعات ذات الارتباط بالتعليم العالي وتسهم جودتها في تعزيز جودته وتنافسيته على المستويات العالمية، ومنها:

١) التعليم العام: يعاني التعليم العام من عدد من المشكلات التي تؤثر سلبياً على جودته، من أهمها: مصاعب في مجال البنية التحتية، ونوعية التعليم الرديئة مع الاعتماد على التدريس الخصوصي، والمركزية المفرطة في الإدارة؛ والتركيز على الحفظ والتلقين في التدريس من أجل الامتحانات، والاتجاهات السلبية نحو التدريب المهني؛ وترسيخ الفوارق الاجتماعية بين الدارسين؛ والوصول والتمويل والقدرات البحثية غير الكافية للجامعة(١٠٤)، ومتطلباتها.

٢) البحث والابداع: تتمتع مصر بعدد ٩٨ ألف عالم في المجالات النظرية والتطبيقية المختلفة في ١٩ "جامعة حكومية" و١٩٨ "مركز بحثي"(١٠٥)، محتلة في ذلك مركزاً عالمياً متقدماً (الـ١٣٨/٤٦)، وفق تقرير التنافسية العالمية لعام (٢٠١٧)م ، ومع ذلك يشير التقرير إلى احتلال مصر مواقع متأخرة على سلم الابتكار مقارنة بالدول الأخرى التي يغطيها، فهي تحتل المركز الإجمالي ١٣٨/١٢٢، والمركز الـ١٣٨/١٣٧ في التعاون بين الجامعات والصناعة في البحوث والتنمية، والمركز ١٣٨/١٣٥ في القدرة على الابتكار(١٠٦)...

وهي بيانات يمكن أن تشكل عائقاً أمام مصر في اجتذاب مؤسسات التعليم العالي الدولية فضلاً عن الطلاب الدوليين للدراسة بجامعاتها.

٣) الاستعداد الشبكي واقتصاد المعرفة: تحتل مصر المركز الـ٩٦/ ١٣٩ بالدرجة ٣,٧ /١٠ على مؤشر الاستعداد الشبكي لعام ٢٠١٦ "The Networked Readiness Index 2016" (١٠٧).

وقد حققت مصر المركز العالمي الـ١٤٤/٨٣ على مؤشر اقتصاد المعرفة للبنك الدولي لعام ٢٠٠٧(World Bank) ،(2007 يسبقها كل من قطر والكويت والبرازيل والأردن وعمان ولبنان والسعودية وتونس، ويليها أيران والهند، واليمن والسودان... (١٠٨)

والواقع أنه بالرغم من الجهود المبذولة، فإن الوصول إلى المعرفة لم يدرك من جميع شرائح المجتمع في جميع المحافظات، وهناك حاجة مهمة ليس للتوسع

التكنولوجي فحسب، بل أيضا للفرص التعليمية والموارد الاقتصادية لاستفادة المصريين من فرص توفر التكنولوجيات الجديدة، ولا تزال حرية وسائل الإعلام تعوقها سلسلة من القيود القانونية وغير القانونية(١٠٩).

٤) تنوع مقومات الاقتصاد: لا شك أن الزراعة والصناعة والخدمات تشكل أهم مقومات الاقتصاد المصري، بالنسب: ١٣,٦٣%، و٣٧,٥٥% ، و٤٨,٨٢% على الترتيب وفق بيانات ٢٠٠٩(١١٠)، بما يجعله أكثر اقتصادات الشرق الأوسط تنوعاً بما يمثله ذلك من تنوع لأرباب العمل الرئيسة لخريجي الجامعات وفي بعض الحالات توفير المنتجات والخدمات للتعليم العالي.

ومع احتلال كمية المورد المحلي الترتيب العالمي الـ١٣٨/٦٤، وفق تقرير التنافسية العالمية لعام ٢٠١٧، تحتل جودته الترتيب العالمي الـ١٣٨/١٠٦(١١١)...

وتشير هذه البيانات بشكل كبير إلى أن تواصل النمو الاقتصادي في مصر يعزز موقف البلاد المادي والاقتصادي وجذب اقتصادها للشركات الأجنبية لتأسيس وجود محلي، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على المواهب المحلية من خريجي الجامعات، ولذلك فإن توقعات التوظيف لخريجي الجامعات المصرية –بشكل تقريري– سيكون أعلى نسبياً من خريجي الدول المجاورة.

٥) مؤسسات التعاون" Institutions for Collaboration (IFCs)": وهي مؤسسات لا تنخرط بشكل مباشر في صناعة التعليم، كالوزارات الحكومية والوكالات التنظيمية ذات التأثير القوي على التنافسية، وإنما تشمل المؤسسات التي تؤثر بشكل غير مباشر عليها، من قبيل المراكز البحثية، ومراكز التدريب(١١٢)، والجمعيات المهنية، والاتحادات التجارية، ومنظمات نقل التكنولوجيا، ومراكز الجودة، وروابط خريجي الجامعات" University Alumni"، لذلك يمكن القول أنه بسبب التدخل الحكومي المكثف في قطاع التعليم العالي في مصر، فإن مؤسسات التعاون –عمليا –غير موجودة، باستثناء الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد National Authority to Ensure the Quality of Education and Accreditation"، وأندية أعضاء هيئة التدريس، والاتحادات الطلابية محدودة الفاعلية...

والواقع أن هناك العديد من آليات التعاون بين مؤسسات التعليم العالي في مصر ونظيراتها في الخارج، ومنها اتحاد الجامعات العربية" Association of Arab Universities"، واتحاد جامعات العالم الإسلامي "Federation of the Universities of the Islamic World (FUIW)"، واتحاد الجامعات الأفريقية "Association of African Universities"، والمنظمة العربية لضمان الجودة في التعليم "Arab Organization for Quality Assurance in Education (AROQA)"، ورابطة وكالات ضمان الجودة في العالم الإسلامي "Quality Assurance Agencies of the Islamic World (QA-Islamic)"، والشبكة العالمية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي "International Network for Quality Assurance Agencies in Higher Education (INQAAHE)".

ومع ذلك، تفتقد مصر لآليات مهمة لتفعيل التعاون الإقليمي والدولي وتسهيل الحراك الأكاديمي، واجتذاب الزبائن من الطلبة والشركات خاصة من محيطها، من قبيل أطر المؤهلات الوطنية والإقليمية على سبيل المثال ووفقا لما تم عرضه.

ثانياً: واقع مؤسسات التعليم العالي المصري في التصنيفات العالمية:

فيما يلي يتم تناول واقع بعض الجامعات المصرية التي تمثل نخبة، وذلك ضمن نخبة الجامعات على مستوى العالم، في التصنيفات المختلفة، وأهم الخصائص الرئيسية التي تمتاز بها.

١. نخبة جامعات العالم في مصر:

تشير الدراسة فيما يلي إلى القيم التي حققتها جامعات النخبة العالمية في مصر على مؤشرات التصنيفات العالمية المختلفة، بما يسهم في تحديد نقاط الضعف التي يمكن بمعالجتها تطوير واقع الجامعات المصرية على التصنيفات العالمية للجامعات.

١) **تايمز** "Times Higher Education World Universities Ranking" ٢٠١٦-٢٠١٧: ويضم مؤشرات خمسة رئيسة، هي: الاستشهاد، ودخل الصناعة، والهيئة الدولية، والبحوث، والتعليم.

٢) ويبين الجدول رقم (٣) واقع بعض الجامعات المصرية على تلك المؤشرات الخمسة:

جدول رقم (٣) يصف واقع مؤشرات تصنيف تايمز للتعليم العالي في بعض الجامعات المصرية، ٢٠١٧/٢٠١٦ م

الرتبة	الجامعة	الإجمالي	٣٠% الاستشهاد	٢,٥% دخل الصناعة	٧,٥% الهيئة الدولية	٣٠% البحوث	٣٠%[١١٣] التعليم (بيئة التعلم)
					هيئة التدريس- الطلاب - البحوث	الحجم- الدخل- السمعة	السمعة- نسبة هيئة التدريس للطلبة-نسبة طلبة الدكتوراه والبكالوريوس ، والدخل المؤسسي
٦٠١-٨٠٠	الجامعة الأمريكية	18.6-27.5	16.4	33.2	69.4	8.7	24.8
٦٠١-٨٠٠	سوهاج	18.6-27.5	30.9	32.1	43.4	1.8	21.6
٦٠١-٨٠٠	قناة السويس	18.6-27.5	18.7	32.1	44.9	22.5	16.6
+٨٠١	عين شمس	<18.5	9.6	33.3	31.2	7.9	19.2
+٨٠١	الإسكندرية	<18.5	20.6	34.8	42.2	8.7	16.2
+٨٠١	القاهرة	**<18.5**	**15.8**	**33.4**	**30.6**	**11.8**	**18.2**
+٨٠١	المنصورة	<18.5	19	32.1	37.1	2.6	15.7
+٨٠١	جنوب الوادي[١١٤]	<18.5	22.2	32.1	43.5	4.4	12.5

(Source: Times Higher Education World Universities Ranking, 2016/2017)

ويشير الجدول السابق وفقا للإحصاءات الخاصة بالمؤشرات الخمسة لتصنيف (تايمز) إلى ضعف واضح في كل من الاستشهاد ودخل الصناعة والهيئة الدولية والبحوث وبيئة التعلم في التعليم العالي بالجامعات المصرية، وذلك بالمقارنة بالجامعات الـ ١٠٠ الأولى في العالم كما يبين الجدول رقم (٤) ، وكمثال جامعتي الصدارة "أكسفورد" و"كاليفورنيا للتكنولوجيا"

جدول رقم (٤): واقع مؤشرات تصنيف تايمز للتعليم العالي في جامعتي الصدارة أكسفورد وكاليفورنيا للتكنولوجيا

الرتبة	الجامعة	الإجمالي	٣٠% الاستشهاد	٢,٥% دخل الصناعة	٧,٥% الهيئة الدولية	٣٠% البحوث	٣٠%[١١٥] التعليم (بيئة التعلم)
					هيئة التدريس- الطلاب - البحوث	الحجم- الدخل- السمعة	السمعة-نسبة هيئة التدريس للطلبة- نسبة طلبة الدكتوراه والبكالوريوس، والدخل المؤسسي
١	أوكسفورد	95	99.2	62.5	94.5	99.1	89.6
٢	كاليفورنيا للتكنولوجيا	94.3	99.8	90.8	63.4	95.7	95.5

(Source: Times Higher Education World Universities Ranking, 2016-2017)

٣) والنظر المتعمق في الجدول السابق رقم (٤) يّلحظ وببساطة الفجوة الكبيرة بين الجامعات المصرية ودول المنافسة (النخبة) على مؤشرات تصنيف (التايمز) الخمسة وهي (الاستشهاد، ودخل الصناعة، والهيئة الدولية، والبحوث، والتعليم) .

٤) **شانجهاي "Academic Ranking of World Universities" ٢٠١٦**: ويضم مؤشرات أربعة رئيسة، هي: جودة التعليم وجودة هيئة التدريس ومخرجات البحث، ومعدل الأداء الأكاديمي لهيئة التدريس، ويبين الجدول رقم (٥) واقع جامعة القاهرة عليها.

جدول رقم (٥): واقع جامعة القاهرة على مؤشرات تصنيف شنجهاي الأكاديمي، ٢٠١٦ م

			%١٠	%٢٠	%٢٠	%٢٠	%٢٠	%١٠(١١٦)
			جودة التعليم	جودة هيئة التدريس		مخرجات البحث		معدل الأداء الأكاديمي لهيئة التدريس
الرتبة	الجامعة	الإجمالي	الخريجين	الجوائز	HiCi	N&S	Pub	PCP
٤٠١-٥٠٠	القاهرة (١١٧)	-	19.2	0.0	0.0	3.2	33.1	17.7

(Source: Academic Ranking of World Universities,2016)

وهو يشير إلى ضعف واضح في مستوى جامعة القاهرة في جودة هيئة التدريس بصفة خاصة، وذلك فيما يتعلق بالحاصلين على جوائز علمية، والنشر في مجلة الطبيعة والعلوم "Nature and Science"، بالمقارنة بجامعات الفئة العالمية، كما يوضح الجدول رقم (٦):

جدول رقم (٦) يصف واقع مؤشرات تصنيف شانجهاي للتعليم العالي في جامعات الفئة العالمية

			%١٠	%٢٠	%٢٠	%٢٠	%٢٠	%١٠(١١٨)
			جودة التعليم	جودة هيئة التدريس		مخرجات البحث		معدل الأداء الأكاديمي لهيئة التدريس
الرتبة	الجامعة	الإجمالي	الخريجين	الجوائز	HiCi	N&S	Pub	PCP
٧	أوكسفورد	58.9	49.7	54.9	56.2	55.0	74.5	46.1
٨	كاليفورنيا للتكنولوجيا(١١٩)	57.8	51.0	66.7	39.7	57.3	43.6	100.0

(Source: Academic Ranking of World Universities,2016)

وعند مقارنة واقع مؤشرات تصنيف شانغهاي لجامعات الفئة العالمية والجامعات المصرية، يمكن ملاحظة الفروق الكبيرة، وكيف أن واقع التعليم العالي للجامعات المصرية على ضوء هذه المؤشرات يبدو ضعيفا، وفقا للإحصاءات المقررة ودلالتها.

٥) "كيو اس QS" ٢٠١٦: وهو يضم مؤشرات ستة رئيسة، هي: السمعة الأكاديمية، والسمعة لدى جهات التوظيف ونسبة هيئة التدريس الطلاب، ومعدل الاستشهاد، وهيئة التدريس الدولية والطلبة الدوليين، ويبين جدول رقم (٧) واقع عدد من الجامعات المصرية عليها.

جدول رقم (٧) : واقع عدد من الجامعات المصرية على مؤشرات كيو اس QS

الرتبة	الجامعة	١٠٠%	٤٠%	١٠%	٢٠%	٢٠%	٥%	٥% (١٢٠)
		الإجمالي	السمعة الأكاديمية	السمعة لدى جهات التوظيف	هيئة التدريس الطلاب	معدل الاستشهاد	هيئة التدريس الدولية	الطلبة الدوليون
٣٦٥	الجامعة الأمريكية(١٢١)	٣٢,٢٠	٣١,٦	٦١,٤	٣٥,٥		٣٥,٥	
٥٥١-٦٠٠	القاهرة(١٢٢)		٣٣,٩	٥٧,٣				
+٧٠١	عين شمس(١٢٣)			٤١,٥				
+٧٠١	الأزهر(١٢٤)							٦٧
+٧٠١	الاسكندرية(١٢٥)			٣٤,٤				

(Source : QS World University Rankings, 2016)

وهو يشير إلى ضعف واضح في كل من معدلات هيئة التدريس للطلاب، ومعدلات الاستشهاد، وهيئة التدريس الدولية، وهو ما يمكن أن يفسر ضعف السمعة الأكاديمية، وذلك في مقابل واقع الجامعات العالمية الفئة كما يبين جدول رقم (٨).

جدول رقم (٨) : واقع عدد من الجامعات عالمية الفئة على مؤشرات كيو اس QS

الرتبة	الجامعة	١٠٠%	٤٠%	١٠%	٢٠%	٢٠%	٥%	٥% (١٢٦)
		الإجمالي	السمعة الأكاديمية	السمعة لدى جهات التوظيف	هيئة التدريس الطلاب	معدل الاستشهاد	هيئة التدريس الدولية	الطلبة الدوليون
٥	كاليفورنيا للتكنولوجيا(١٢٧)	٩٦,٩٠	٩٩,٤	٨٠,٧	١٠٠	١٠٠	٩١,٢	٨٧,٧
٦	أوكسفورد(١٢٨)	٩٦,٨٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	٨٣,٦	٩٨,٧	٩٨,٢

(Source : QS World University Rankings, 2016)

وبالنظر الى الجدول السابق رقم(٨) يتضح الفرق الكبير بين واقع الجامعات المصرية على هذا التصنيف، وواقع الجامعات عالمية الفئة في المؤشرات الستة المتعلقة به وهي(السمعة الأكاديمية، والسمعة لدى جهات التوظيف ونسبة هيئة التدريس الطلاب، ومعدل الاستشهاد، وهيئة التدريس الدولية والطلبة الدوليين) .

٢. الخصائص الأساسية:

تتسم جامعات النخبة العالمية بخصائص ثلاثة رئيسة، هي: تركيز المواهب، ووفرة الموارد، والحوكمة المناسبة، وتتناول الدراسة واقعها في الجامعات المصرية، فيما يلي:

١) تركيز المواهب:

أ- تدويل هيئة التدريس: تحاول جامعات النخبة العالمية اجتذاب أفضل الأكاديميين في العالم، كما تحرص على إعداد أكاديمييها في أفضل الجامعات العالمية، وتحاول الدراسة فيما يلي رصد واقعه في بعض الجامعات المصرية بالمقارنة بأفضل جامعات النخبة العالمية:

- نسبة أعضاء هيئة التدريس الدوليين: يشير جدول رقم (٩) إلى نسب أعضاء هيئة التدريس الدوليين في بعض الجامعات المصرية.

جدول رقم (٩): نسبة هيئة التدريس الدولية ببعض الجامعات المصرية ، وفقاً لتصنيف QS

الرتبة	الجامعة	%
٣٦٥	الجامعة الأمريكية[١٢٩]	٢١٥/ ٥٣٤= ٤٠,٢%
٥٥١-٦٠٠	القاهرة[١٣٠]	١٣٢/ ١٢١١٧=١%
+٧٠١	عين شمس[١٣١]	٥٢٦/ ١٠٦٨١=٤,٩%
+٧٠١	الاسكندرية[١٣٢]	٨٢/ ٨٠٧٥=١%
+٧٠١	الأزهر[١٣٣]	-
-	المنصورة[١٣٤]	-
-	طنطا[١٣٥]	
-	الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري[١٣٦]	٢٧/ ٢٩٠٦=٠,٩%
-	البريطانية[١٣٧]	٨/ ٥١٧= ١,٥%
-	بنها[١٣٨]	١٣/ ٤٥٧٣=٠,٢%

(Source: QS World University Rankings,2016)

وهو يشير إلى انخفاض معدلات أعضاء هيئة الدريس الدوليين بالجامعات المصرية (فيما عدا الجامعة الأمريكية التي تحتل موقعً ضمن الـ٤٠٠ الأولى في العالم) بالمقارنة بمؤسسات التعليم العالي الأجنبية التي تحتل مواقع ضمن المائة الأولى في العالم، كما يبين جدول رقم (١٠).

جدول رقم (١٠): نسبة هيئة التدريس الدولية في بعض الجامعات الأجنبية، وفقاً لتصنيف QS

الرتبة	الجامعة	%
٥	كاليفورنيا للتكنولوجيا[١٣٩]	٣٤,٤% =٩٤١/٣٢٤
٦	أوكسفورد[١٤٠]	٤٣,٩% =٦٧١٠ /٢٩٤٦
٩٩	جامعة كوريا[١٤١]	٩%=٣٧٦٩/٣٣٩
١٠٠	كلية ترينيتي دابلن، جامعة دبلن The ،Trinity College Dublin University of Dublin [١٤٢]	٤٢,٣% =١١٨١/٥٠٠

(Source: QS World University Rankings,2016)

حيث يشير الجدول السابق رقم (١٠)، الى أن واقع أعضاء هيئة التدريس الدوليين ببعض الجامعات المصرية وفقا لتصنيف (QS)، مقارنة بجامعات الفئة العالمية المتضمنة بالجدول، يبدو ضعيفا، باستثناء الجامعة الأمريكية التي تحتل موقعا بينها، كما تمت الاشارة إليه.

- **الإعداد الدولي لهيئة التدريس: يتخذ تدفق المبعوثين من مصر وإليها – وفقا لما هو متاح –أشكالا متنوعة من بينها القصير والبعيد المدى، وبعثات ما بعد الدكتوراه، وزيارات للأساتذة، والتدريب والتطوير، والتشاور. وقد انخفض عدد المبعوثين المصريين من الجامعات الحكومية إلى الخارج من ٢٥١ في عام ٢٠٠٠ إلى ٧٤ فقط في عام ٢٠٠٤، ولا توجد معلومات مماثلة فيما يتعلق بالمبعوثين الدوليين في مصر، وعلى الرغم من أن المبعوثين المصريين الـ٧٥٩ الذين كانوا يعملون بصفة مؤقتة خلال السنة الدراسية ٢٠٠٨/٠٧ في مؤسسات التعليم العالي بالولايات المتحدة لا يمثلون سوى ٧،٠% من المبعوثين الأجانب، فقد ضاعفت مصر هذا العدد منذ عام ٢٠٠٣، فأصبح يمثل أكبر معدل نمو بين البلدان موضع المقارنة(١٤٣)، ووفقا لما تمت الاشارة اليه .**

ب- **انتقائية الطلبة الجدد: توافقا مع الاطار العام، فيستند قبول الطلاب في مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة حصراً إلى نتائج امتحانات الثانوية العامة، ويديره**

مركزياً مكتب التنسيق، ولا تمنح عملية القبول هذه أي استقلالية مؤسسية أو مرونة لمؤسسات التعليم العالي لدمج رسالتها وقدراتها في عملية القبول الخاصة بها(١٤٤).

من جهة أخرى، يتم القبول بكافة الجامعات الحكومية المصرية اعتباراً من العام الجامعي ٢٠١٦/٢٠١٧ م، وفقاً لقواعد التوزيع الجغرافي، فيما عدا عدد قليل من الكليات(١٤٥)، وهو الأمر الذي يحرم الكليات والجامعات من التنافس على أفضل الطلاب الوطنيين فضلاً عن الدوليين...

وتشير هذه البيانات إلى احتمال حرمان الجامعات المصرية وكلياتها من تركيز المواهب الطلابية فضلاً عن المواهب من أعضاء هيئة التدريس.

ج- التوازن بين طلاب المرحلة الجامعية والدراسات العليا: تتميز صورة طلاب المرحلة الجامعية الأولى والدراسات العليا في الجامعة المصرية بحالة من اللاتوزان الشديدة التي تميل لصالح المرحلة الجامعة الأولى، وهو يؤثر سلباً على كم البحوث المدارة وجودتها، وهو ما يتبين من الجدول رقم (١١):

جدول رقم (١١): نسبة طلاب ما قبل الدراسات العليا والدراسات العليا، وفقاً لتصنيف QS

الرتبة	الجامعة	المرحلة الجامعية %	الدراسات العليا %
٣٦٥	الجامعة الأمريكية(١٤٦)	٩٠	١٠
٥٥١-٦٠٠	القاهرة(١٤٧)	٩٥	٥
+٧٠١	عين شمس(١٤٨)	٨٧	١٣
+٧٠١	الاسكندرية(١٤٩)	٩٧	٣
؟	المنصورة(١٥٠)	٩٨	٢
+٧٠١	الأزهر(١٥١)	٩٢	٨
	طنطا(١٥٢)	٩٦	٤
	البريطانية[١٥٣]	١٠٠	٠
	بنها[١٥٤]	٧٦	٢٤

(Source: QS World University Rankings,2016)

وهو يشير إلى انخفاض نسب طلبة الدراسات العليا بالجامعات المصرية من مجموع طلابها بالمقارنة بنظيراتها في مؤسسات التعليم العالي التي تحتل مواقع ضمن الـ١٠٠ الأولى في العالم، كما يوضح الجدول رقم (١٢).

جدول رقم (١٢): نسبة طلاب الدرجة الجامعية الأولى والدراسات العليا في بعض الجامعات الأجنبية، وفقاً لتصنيف QS

الرتبة	الجامعة	المرحلة الجامعية %	الدراسات العليا %
٥	كاليفورنيا للتكنولوجيا(١٥٥)	١٤	٨٦
٦	أوكسفورد(١٥٦)	٢٨	٧٢
٩٩	جامعة كوريا(١٥٧)	٨١	١٩
١٠٠	كلية ترينيتي دابلن، جامعة دبلن Trinity College Dublin، The University of Dublin (١٥٨)	٦٩	٣١

(Source: QS World University Rankings,2016)

فوفقا للجدول السابق رقم (١٢) يتضح أن نسبة تمثيل طلاب الدراسات العليا أو ما قبلها في بعض الجامعات المصرية على تصنيف (QS) يبدو ضعيفا، بالمقارنة ببعض الجامعات الأجنبية التي تمثل جامعات نخبة أو جامعات صدارة كما أكدت بيانات التصنيف ودلالتها.

٢) وفرة الموارد:

تعد المخصصات الحكومية الموجودة المصدر الرئيس لتمويل مختلف الأنشطة بالتعليم العالي الجامعي وغير الجامعي في مصر، ...ولكن الدولة لا تخصص أي تمويلات حكومية لدعم التعليم العالي الخاص، وعلى الرغم من الزيادة الملحوظة في نسبة الإنفاق الحكومي على التعليم العالي من الناتج المحلي الاجمالي التي وصلت أقصاها في عام ٢٠٠١/٢٠٠٢ بـ ٢,٧٢%، فإن هذا الإنفاق يظل قاصراً عن مواجهة الاحتياجات، وقد ازداد قصور هذا الإنفاق عن الوفاء بحاجات التعليم العالي المستمرة مع استمرار انخفاض هذه النسبة ووصولها إلى ٠,٨٥%، ومع انخفاض نصيبه من ميزانية قطاع التعليم ككل من ٢٨% من عام ٢٠٠٨م، إلى ٢١,٨% عام ٢٠١٢/١١م، ولذلك قامت الحكومة في السنوات الأخيرة بتشجيع الجامعات الحكومية بشكل كبير على تنويع مصادر دخلها بخلاف ما تحصل عليه من دخل محدود يأتي من الرسوم الدراسية لطلاب البرامج الخاصة (مثل نظام الانتساب وبرامج التدريس بلغات أجنبية وغيرها)، ويزداد الأمر سوءًا مع ذهاب ٤٠ من النفقات الحكومية على التعليم العالي إلى ثلاث جامعات كبرى، وهي (الأزهر والقاهرة والإسكندرية) ، وقد أدى تزايد عدد الطلاب إلى انخفاض نصيب الطالب المصري من موازنة التعليم العالي، حتى بالمقارنة

بمعدلات الكثير من الدول العربية والنامية، فهو لا يتعدى الـ١٠٠٠ دولارا أمريكيا فقط (١٥٩).

٣) **الحوكمة المناسبة:**

يعتبر أحد أهم العناصر لتحقيق جودة التعليم العالي وتنافسيته هو استقلال مؤسساته، حيث يجعلها ذلك قادرة على ممارسة جميع مسئولياتها الأكاديمية بحرية تامة وبما يخدم مصلحة الطلبة والعملية التعليمية بكاملها، وبالإضافة لذلك، فإنه يضع الأساس للحفاظ على هذه المؤسسات كمجتمع للفكر الحر والناقد، ويمكنها من الاضطلاع بدورها الفعال والمؤثر في المجتمع بشكل كبير(١٦٠).

وتعد انتخابات نوادي أعضاء هيئة التدريس بالجامعات ، إلى جانب انتخابات الاتحادات الطلابية، إحدى آليات الممارسة العملية، لحق أعضاء هيئة التدريس، وحق الطلاب في التنظيم الجامعي الذي يشملهم ، إلا أن تلك العملية وعلى الرغم من أهميتها، قد اتسمت بالعديد من الممارسات السلبية، التي جعلت من ممارسة هذا الحق أمرًا عسيرًا، حيث ارتكزت على آلية شطب واستبعاد المرشحين،... وقد مثلت تلك الآلية السمة العامة في هذا الاطار، في ٦ انتخابات، لنوادي أعضاء هيئة التدريس، ب ٦ جامعات مختلفة، وحسمت الانتخابات بالنوادي الستة، لصالح الأساتذة الذين تدعمهم إدارات الجامعات بشكل معين . وإذا كان هذا هو الوضع في التعامل مع انتخابات أعضاء هيئة التدريس، مع أهمية وضعهم وتأثيرهم، فما بالنا بحجم الممارسات السلبية، التي قد مورست في انتخابات الاتحادات الطلابية، تجاه الطلاب –الجانب الأضعف–، بالجامعات المصرية(١٦١).

٤) **عوامل وطنية:**

يوجد هناك عدد من العوامل الوطنية التي تؤثر بالضرورة على تنافسية صناعة التعليم العالي كغيره من الصناعات الأخرى، ومنها:

أ- البيئة الكبرى: يشير تقرير مؤشر الديمقراطية للإكونوميست لعام (٢٠١٦)م ، إلى تأخر مصر على سُلَّمها نسبيًا؛ حيث يأتي ترتيبها في المركز الـ١٣٣/١٦٧ بالدرجة الإجمالية ٣,١٦/١٠(١٦٢).

ويصنف الاقتصاد المصري وفق مؤشر حرية الاقتصاد "Index of Economic Freedom" لعام ٢٠١٦ ضمن الاقتصادات غير الحرة على الأغلب "Mostly Unfree"، ويحتل لذلك المركز الـ١٢٥ عالمياً على هذا المؤشر الذي يغطي ١٧٨ دولة واقتصاد(١٦٣).

كما يفيد تقرير التنافسية الكونية لعام(٢٠١٧/١٦) ، بأن الاقتصاد المصري يقع في مرحلة متوسطة من التطور والتنافسية (مرحلة الاقتصاد القائم على الكفاءةEfficiency-driven Economy)، يقوده في هذه المرحلة التعليم العالي والتدريب، وأسواق بضائع وعمل ومال ذات كفاءة، وقدرة على الاستفادة من التكنولوجيات القائمة، وقد جاء الاقتصاد المصري وفق هذا التقرير في المرتبة الـ١١٥ بين ١٣٨ اقتصادًا عالميًا يغطيها التقرير، وبالدرجة ٣,٧/١٠(١٦٤)، وهو يحتل بذلك مواقع تنافسية متأخرة ، مقارنة بغيره من الاقتصادات الأخرى ذات العلاقة.

ب- القيادة على المستوى الوطني: يشير الواقع الى أن هناك ثلاث هيئات للحكم والسيطرة على التعليم العالي في مصر، هي: "وزارة التعليم العالي"، "والمجلس الأعلى للجامعات"، و"الإدارة المركزية لمعاهد الأزهر"، فلوزارة التعليم العالي ولاية على التعليم العالي من خلال الإشراف والتنسيق لجميع مراحل التعليم ما بعد الثانوي، والتخطيط، وصياغة السياسات، ومراقبة الجودة، وهي تشرف أيضا على تدريب المعلمين للتعليم الأساسي، كما يتولى المجلس الأعلى للجامعات، الذي تأسس في عام(١٩٥٠) وضع السياسة العامة للتعليم الجامعي والبحث العلمي في الجامعات ويحدد عدد الطلاب الملتحقين بكل كلية فيها...(١٦٥)، وهو الأمر الذي يؤكد السيطرة الحكومية على التعليم العالي في مصر بما يحد من استقلالية مؤسساته.

ج- نظام ضمان الجودة: تشير الوقائع الى أن الهيئة القومية لضمان الجودة والاعتماد في التعليم (NAQAAE) -وهي وكالة مستقلة لضمان الجودة في مصر، وعضو في الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي "Arab Network for Quality Assurance in Higher Education"، والشبكة العالمية لوكالات ضمان الجودة في التعليم العالي "International Network for Quality Assurance Agencies in Higher Education (INQAAHE)"(١٦٦)- ، قد أتمت في

عام(٢٠١٠)بالفعل تحديد وتعريف معايير وإجراءات الاعتماد لجميع البرامج تقريبًا في النظام الأكاديمي، وكان من المتوقع أن تكون هذه الهيئة القومية قادرة في غضون عدد من السنوات التالية على اعتماد جميع البرامج في مصر، ولكنها لم تستطع اعتماد سوى ٦ برامج فقط حتى عام ٢٠١٠ (١٦٧)...، ثم ارتفع إلى ٦٣ كلية حتى فبراير (٢٠١٦) (١٦٨)، معظمها من كليات الطب والهندسة والتمريض.

د- الموارد والحوافز المالية" Resources and Financial Incentives": يواجه الإنفاق على التعليم العالي المصري العديد من المشكلات المزمنة، والتي تؤثر على قدرته على تقديم خدمة تعليمية متميزة، منها -على سبيل المثال-، بعض القيود التمويلية، مثل "محدودية الموارد المخصصة من الموازنة العامة للدولة، خاصة في ظل نمو النفقات العامة بنسبة أكبر من نمو الإيرادات العامة مما يتسبب في عجز مالي متكرر في هذا الاطار، هذا مع زيادة الأعداد المتقدمة للجامعات والمعاهد سنوياً مع زيادة أعداد السكان،.. كما يواجه التمويل الحكومي للتعليم العالي في مصر بعض المشكلات الأخرى، منها مجانية التعليم العالي، وضعف التمويل الخارجي سواء في شكل منح وقروض، ويرجع ذلك إلى الطبيعة الخاصة للتمويل الخارجي، الذي يخضع لتغيرات مفاجئة يصعب السيطرة عليها"(١٦٩).

والواقع أن مؤسسات التعليم العالي الحكومية في مصر تعاني ضعفاً في استقلاليتها المالية، فهي لا تملك السيطرة التامة على مواردها، فمثلاً يسمح لها بامتلاك الأراضي والمباني، ولكنها -واقعيا -تظل خاضعة للملكية الحكومية بحيث لا تستطيع التصرف فيها بالبيع أو الاستبدال، كذلك تخصص موازنتها لبنود معينة ولا تملك القدرة على تغييرها لأنها بنود تضعها جهات متفرقة، حيث تضع وزارة التخطيط والتعاون الدولي موازنة الاستثمار وتضع وزارة المالية الموازنة الجارية (١٧٠)، بشكل معين.

هـ- الموقع: لا مرية أن مصر تتمتع بموقع متميز في قلب العالم مما يعتبر ميزة يجب البناء عليها، إلا أن الأداء المصري ليس على مستوى المنافسة العالمية في العلوم والتكنولوجيا والابتكار وإنتاج المعرفة، ومن هذا المنطلق فإن تحقيق الريادة لمؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي بالدولة، يتطلب توحيدا للجهود للارتقاء بالمنتج

البحثيً بشكل أساسي، وتبني اقتصادات المعرفة والاستثمار في العقل البشري (١٧١)، بكل ما تتطلبه الكلمة من معنى وقرار.

و- البنية التحتية الرقمية والاتصالات "Digital and Telecommunications Infrastructure": تحتل سرعة التنزيل للوصول الثابت للانترنت Download Speed for Fixed Internet Access (Mb/s) في مصر (البالغة ٢,٨٢ ميجا بيت/ثانية) الترتيب الـ١٢٧/١٤٤، وذلك وفق بيانات مؤشر الشبكة" NetIndex" لعام (٢٠١٤)م (١٧٢).

ووفقا لما جاء في هذا المحور من الدراسة، فان تنافسية التعليم العالي المصري، وواقع مؤسساته في التصنيفات العالمية، يشير –كما أكدته التقارير الدولية ونتائج التصنيفات العالمية– الى ضعف وتدني كبير في قدرة التعليم العالي بمؤسساته على اللحاق بجامعات النخبة العالمية، نتيجة مباشرة لضعف القدرات والامكانات والامكانيات الخاصة بالتعليم العالي ومؤسساته، اضافة الى العوامل المتعلقة بالإدارة والتخطيط والبيئة المحلية، والسياسات التعليمية، وتباين اتجاهات الدعم والتطوير المختلفة ، ..الخ كما أكدت نتائج هذا التحليل الواقعي على توافر بعض عناصر القوة والخصائص الايجابية لبعض مؤسسات التعليم العالي، وامكانية الارتقاء بواقع هذه المؤسسات لما تمتاز به مصر كدولة لها امكانيات جغرافية وبشرية وتاريخية، تسمح لها بالتطوير وتغيير حالتها التنافسية من المستوى الأقل الى المستوى الأعلى، وهذا ما سوف يتناوله المحور الأخير من الدراسة والذي يمثل هدفها الرئيس .

المحور السادس: نتائج، وتوصيات لتعزيز تنافسية التعليم العالي المصري، وواقع مؤسساته في تصنيفات نخبة الجامعات العالمية:

توصلت الدراسة الحالية الى عدة نتائج عامة، كما أنها قدمت مجموعة من التوصيات والمقترحات والأبحاث المقترحة، والتي يتم عرضها، كما يلي:

أولاً: النتائج العامة: توصلت الدراسة إلى النتائج العامة التالية:

أهمية بناء حالة التنافسية في مؤسسات التعليم العالي المصرية، وأهمية الاستقلال المؤسسي (التنظيمي والمالي والأكاديمي) في بنائها، خاصة أن مؤسسات

التعليم العالي بمصر، تعاني تراجعا كبيرا على تصنيفات نخبة الجامعات العالمية، كما أشارت نتائج الدراسة الحالية.

أهمية الدور الذي ينبغي أن تمارسه البيئة الوطنية الكبرى في المجالات السياسية والاقتصادية والتعليمية في تعزيز التنافسية العالمية للجامعات المصرية بشكل مباشر وغير مباشر.

أهمية معايير التنافسية العالمية، في جمع بيانات عن جوانب مهمة من التعليم العالي ومؤسساته بمصر، تسهم في تطويرها بشكل كبير.

أهمية السعي من جانب ادارة التعليم العالي المصرية لتركيز المواهب، ووفرة الموارد، والحوكمة المناسبة بمؤسساته، في تحقيق التنافسية على المستوى الدولي.

أهمية التوصل إلى المسارات المناسبة على المستويين الوطني والمؤسسي، لتحول مؤسسات التعليم العالي المصري إلى مؤسسات من الفئة العالمية.

أن مصر تتمتع بإمكانات وامكانيات مهمة على كل المستويات المادية والبشرية والجغرافية والحضارية، لتطوير جامعاتها لتصبح جامعات من الفئة العالمية، خاصة ضمن الدول غير الغربيات.

ثانياً: الإجراءات المقترحة:

يقدم الباحثان، فيما يلي عددا من التوصيات والمقترحات التطبيقية، التي يمكن أن تساعد في تعزيز تنافسية التعليم العالي المصري، وتضمن تحسين واقع مؤسساته، في تصنيفات نخبة الجامعات العالمية، كما يلي:

1. **اتخاذ اجراءات ادارية وفنية ومالية لتحسين رتبة مصر على مؤشر تقرير البنك الدولي لـ "سهولة ممارسة الأعمال"، بما يسهم في جانبين: بناء فروع الجامعات الدولية بمصر، وتحسين واقع الأعمال فيها، بما يتيحه ذلك من فرص وظيفية مناسبة للخريجين.**
2. **اتخاذ اجراءات اقتصادية حرة تضمن تحسين واقع مصر على مؤشر الحرية الاقتصادية، بما يعزز حماية الملكية الخاصة للأصول أيًا كانت وحرية الاختيار الاقتصادي للأفراد، ودعم وتشجيع روح المبادرة والإبداع.**

٣. اتخاذ اجراءات واضحة من قبل الإدارة المصرية وادارة التعليم العالي بها، لتحسين واقع مصر على مؤشر الشفافية العالمية من قدرتها على اختيار أفضل العناصر سواء من الطلبة أو هيئة التدريس للانتساب لمؤسسات التعليم العالي بها.

٤. اتاحة الفرصة لتحقيق الاستقلال المؤسسي في كافة جوانبه لمؤسسات التعليم العالي المصرية، بما يمكنها من اتخاذ المبادرات المناسبة للوصول لأفضل الموارد والعمليات والخدمات.

٥. العمل بكل الطرق المتاحة لتوافر مناخ مفتوح لتحسين واقع مصر في مجال الحريات الأكاديمية سواء للطلاب وأعضاء هيئة التدريس للوصول لأفضل مناخ محفز للفكر والإبداع، بما يعزز من دور الأفراد والمؤسسات في تعزيز العمل الأكاديمي.

٦. اعتماد معايير واضحة لتحسين جودة التعليم العام، بما يساعد على ايفاد طلاب متميزين للتعليم العالي.

٧. اتخاذ اجراءات ادارية وفنية مستمرة لتحسين جودة تعليم اللغات الأجنبية بالمدارس المصرية على اختلافها.

٨. رفع ميزانية البحث العلمي، وتطوير العلاقة بين مؤسساته والصناعة بكل أنواعها ومتطلباتها.

٩. الاهتمام الكبير بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وقنوات التواصل الالكترونية المختلفة لتحسين واقع مصر على مؤشر الاستعداد الشبكي لتعزيز واقعها في حق الوصول للمعرفة العالمية بكل أشكالها.

١٠. اعتماد معايير واضحة لتحسين جودة الصناعات المصرية في المجالات المختلفة، بما يعزز المعرفة المرتبطة بها، ويمكن أن يتم ذلك من خلال ربطها بالتصدير بكل أنواعه.

١١. الاهتمام الكبير بتركيز المواهب في كل الأبعاد والمجالات، من خلال تدويل هيئة التدريس والطلاب، ورفع نسبة طلاب الدراسات العليا إلى طلاب المرحلة الجامعية الأولى، وتعزيز الإعداد الدولي لهيئة التدريس، وتعزيز قدرة مؤسسات التعليم العالي على انتقاء طلابها بما يتماشى مع رؤيتها ورسالتها.

١٢. العمل المستمر على ايجاد قنوات وبدائل مختلفة لتحقيق وفرة في الموارد، وزيادتها من خلال المصادر الحكومية وغير الحكومية.

١٣. اتخاذ اجراءات دعائية واعلامية للاستفادة من الموقع الجغرافي المصري الوسيط بين قارات العالم القديم، واجتذاب الطلاب وأعضاء هيئة التدريس ومؤسسات التعليم العالي من مختلف دول العالم.

١٤ . الاعتماد والاستناد في الترقية الأكاديمية بمؤسسات التعليم العالي لدرجات أعلى ، على ما يعرف بمؤشر (ح) (وهو مؤشر الجودة الأكثر صرامة للبحث العلمي، وضع من قبل هيرش J. E. Hirsch، تشير القيمة العالية لـ ح h إلى جودة عالية للبحوث، فالباحث يكون له مؤشر ح h-index إذا كانت ح h من العدد الإجمالي من أوراقه NP لها ما لا يقل عن عدد ح h من الاستشهادات لكل منها، و(العدد الإجمالي–ح) (Np–h) ورقة الأخرى ليس لديها أكثر من ح h من الاستشهادات لكل منها، فعلى سبيل المثال، إذا تم تصنيف عالم أن ح لديه = ٢٠، فإن ذلك يعني أن ٢٠ من أوراقه (من، مثلا، ما مجموعه ٥٠، NP 50) تم الاستشهاد بها على الأقل ٢٠ مرة لكل منها، واستشهاد ٣٠ المتبقية أقل من ٢٠ مرة لكل منهما، فمن الواضح أن الاستشهاد العالي يعطي h-index عالي، كما يرفع الاستشهاد العالي بمقالات دورية ما عامل تأثيرها JIF (عامل تأثير المجلة Journal Impact Factor (JIF): يقدم كل عام من قبل طومسون رويتر Thomson Reuter، وهو النسبة الناتجة عن قسمة عدد الاستشهادات في العام الحالي لمقالات نشرت في الدورية خلال العامين الماضيين على عدد المقالات التي نشرت في نفس العامين(١٧٣). فمثلاً إذا كانت المجلة "X" قد نشرت عدد ٢٠٠ مقالة خلال العامين ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ (B =٢٠٠)، وكان عدد الاستشهادات لها جميعاً هو ٣٠٠ مرة أثناء عام ٢٠٠٨ (A=٣٠٠)، فإن عامل تأثير المجلة "X" للعام ٢٠٠٨ هو A (٣٠٠)/ B (٢٠٠)= ١,٥ وينشر في نهاية عام ٢٠٠٩)، وهناك قيم معينة لمؤشر ح h للمناصب العلمية في الولايات المتحدة، تقدر بـ ١٠–١٢ للأستاذ المساعد (المشارك)، و١٥–٢٠ للأستاذ(١٧٤)).

١٥ . تضافر الجهود لوجود شراكة عربية بين مؤسسات التعليم العالي بالدول العربية المختلفة من خلال إنشاء أو ابتكار "تصنيف الجامعات العربية"، بالاستفادة من تصنيف جامعات منظمة التعاون الإسلامي، وبعض الخبرات الإقليمية (الصينية والبرازيلية

والكورية) في بناء مؤشرات إقليمية لغوية لاستشهادات العلوم، ويمكن أن يتميز بالخصائص التالية:

١) التركيز: ضرورة أن يكون البحث العلمي، والمقالات المنشورة بالمجلات العلمية المحكمة والمحددة.

٢) التغطية:

أ. المقالات المنشورة بالدوريات التي يغطيها "معهد بيانات العلوم" (معهد مقترح كوحدة بمقر اتحاد الجامعات العربية، أو أي جامعة مناسبة عضو فيه) (Proposed) "Arab Institute for Scientific Information (AISI)"، على غرار بعض المشروعات الإقليمية المشابهة بالشراكة مع تومسون رويترز، من قبيل: قاعدة البيانات الصينية لاستشهادات العلوم "Chinese Science Citation Database"، ومؤشر استشهادات سيلو" SciELO Citation Index"، للبرازيل والعديد من دول أمريكا اللاتينية والكاريبي والبرتغال وجنوب أفريقيا، ومؤشر "KCI Korean" الكوري(١٧٥). يتبع هذ المعهد مؤشران، هما: المؤشر العربي لاستشهادات العلوم (المقترح)" "Arab Science Citation Index (ASCI) (Proposed) ، والمؤشر العربي لاستشهادات العلوم الاجتماعية (المقترح) "Arab Social Science Citation Index (ASSCI)" (Proposed).

ب. أن تكون جامعات العالم العربي (٢٢ دولة) (متوقعة) ، وفقا لما هو كائن.

٣) البيانات: يتم الحصول على البيانات اللازمة من خلال(١٧٦):

أ- الشبكة العنكبوتية: وذلك للوصول إلى: قائمة الجامعات لكل دولة، وعدد أعضاء هيئة التدريس.

ب- يمكن الحصول على أي بيانات أخرى من اتحاد الجامعات العربية.

٤) خصائص البيانات: بيانات يمكن مقارنتها دولياً، وتكون وفق معايير كمية موضوعية، وتكون شفافة ومفتوحة للتثبت والفحص والمراجعة .(١٧٧).

٥) المنهجية: يتم ترتيبها وفق كل مؤشر على حدة، وفق المؤشرات مجمعة، كما يلي(١٧٨):

أ- الترتيب وفق العامل المفرد" Single-Factor Rankings": يتم ترتيب الجامعات وفق العوامل المفردة، كالترتيب وفق إجمالي أعداد المقالات المنشورة "Ranking by Number of Articles".

ب- الترتيب وفق العامل المجمع Ranking by Composite Index (CI): وذلك للمؤشرات التالية:

١) جودة البحث "Research Quality" (أ١): ٣٥%

٢) أداء البحث" Research Performance" (أ٢) ٣٥%

٣) حجم البحث" Research Volume"، (أ٣) ١٨%

٤) معدل النمو لجودة البحث" Rate of Growth for Research Quality"، (أ٤) ١٢%.

ومن الضروري أن يشار من قبل الباحثين الحاليين أن تصنيف الجامعات العربية المقترح – من جانب الدراسة الحالية – يمكن أن يسهم في احتساب البحوث المنشورة عربية اللغة ضمن التصنيفات العالمية للجامعات.

ثالثا: أبحاث مقترحة للدراسة:

في ضوء ما أسفرت عنه الدراسة الحالية من نتائج، فإنها توصي بإجراء الدراسات التالية:

- اتجاهات التطوير المستقبلية للتعليم العالي في مصر في ضوء تجارب نخبة الجامعات العالمية.
- تعزيز تنافسية التعليم العالي المصري في ضوء آراء الخبراء التربويين.
- تطوير التعليم العالي المصري في ضوء مدخل الشراكة العالمية في التعليم.
- تطوير الادارة الجامعية في مصر في ضوء خبرات بعض الجامعات العالمية.
- تعزيز تنافسية الجامعات المصرية في ضوء مدخل الحوكمة الرشيدة.

مراجع الدراسة

(1) Kathleen Lynch, 2006, Neo-liberalism and Marketisation: the implications for higher education, European Educational Research Journal, Vol. 5 (1), P.4, 5.

(2) A. Burton, et el, 2011, Mission and Money: Understanding the University, Cambridge University Press, Cambridge, UK, P.9.

(3) Jane Knight, 20012, Trade in Higher Education Services:The Implications of GATS, The Observatory on Borderless Higher Education, London, U.K., P.5.

(4) Lucien Bollaert, et el., (2008.), Trends in Quality Assurance: A Selection of Papers from the 3rd European Quality Assurance Forum, Corvinus University- European University Association, Budabest-Hungary, pp. 11-12

(5)Academic Ranking of World Universities, Academic Ranking of World Universities 2016, Ranking , Available at: http://www.shanghairanking.com/ARWU2016.html , Accessed on 2/6/2017

(6)Alex Usher, and Massimo Savino, (2007) 'A Global Survey of University Ranking and League Tables', Higher Education in Europe, Vol. 32, No. 1, P. 6.

(7)Ibid.

(8) Helena Štimac, & Mirna Leko Šimić, 2012,Competitiveness in Higher Education: a Need for Marketing Orientation and Service Quality, Economics & Sociology, Vol. 5, No 2, PA, P.24.

(9) Roger Brown, The march of the market, In: Mike Molesworth, et el (Eds), 2011, The Marketisation of Higher Education and the Student as Consumer, Routledge, UK, P. 12.

(10) Ibid.

(11) Ibid, P. 17.

(12) Ibid , P. 19.

(13) Ibid , P. 13.

(14) Rainer Feurer and Kazem Chaharbaghi, 1994, Defining Competitiveness: a Holistic Approach, Management Decision, Vol. 32(2), P. 51.

(15) Roger Brown, Op. Cit, P. 13-16.

(16) Paula Goñi Guembe, 2014, Higher education as a marketable product: A critical discourse analysis of universities' persuasive strategies to recruit students", University of Lleida, P. 11.

(17) Audronė Balkytė, and Manuela Tvaronavičienė, 2010, Perception of Competitiveness in the Context of Sustainable Development: Facets of "Sustainable Competitiveness", Journal of Business Economics and Management, Vol. 11 (2), P. 343.
(18) Ibid, P. 344.
(19) Ove K. Pedersen, 2008, Institutional Competitiveness: How Nations came to Compete, Working paper No. 47, International Center for Business and Politics, Copenhagen, P.24, 25.
(٢٠) المعهد العربي للتخطيط, ٢٠١٢, تقرير التنافسية العربية ٢٠١٢, المعهد العربي للتخطيط, الكويت, ص ١٣.
(21) Marija Stonkiene and Renata Matkeviciene, (2016)," Evaluation of the National Higher Education system's Competitiveness: Theoretical Todel ", Competitiveness Review, Vol. 26 No. 2, P. P.122.
(22) Ibid, P. P.124- 126.
(23) Adrian Kuah, and John Day, 2005. "Revisiting the Porter Diamond: Applying Importance Performance Matrix to the Singaporean Financial Cluster", Bradford University School of Management, Working Paper Series, No. 05/39, P.11.
(24) Ibid, P.11.
(25) İsmail Bakan & İnci Fatma Doğan, (2012), Competitiveness of the Industries based on the Porter's Diamond Model: An Empirical Study, International Journal of Recent Research and Applied Studies, Vol.11 No. 3, P.444.
(26) İsmail Bakan & İnci Fatma Doğan, (2012), Competitiveness of the Industries based on the Porter's Diamond Model: An Empirical Study, International Journal of Recent Research and Applied Studies, Vol.11 No. 3, P.444.
(27) Mohammad Hosein Rezazadeh Mehrizi, and Mohammad Pakneiat., 2008, Comparatıve Analysıs Of Sectoral Innovatıon System And Dıamond Model (The Case Of Telecom Sector Of Iran), Journal Of Technology Management & Innovation ,Vol. 3(3), P.81.
(28) Marija Stonkiene and Renata Matkeviciene, Op. Cit, P. P. 126.
(29) A.J. Smit, (2010), The competitive advantage of nations: is Porter's Diamond Framework a new theory that explains the international competitiveness of countries?, Southern African Business Review, Vol.14 No. 1, P. 117.
(30) Jordan National Competitiveness Team, (2007)," Jordan's Competitiveness Report 2007 ", Ministry of Planning and International Cooperation, Amman, Jordan. P. 219.

(31) Lineta Ramoniene Marius Lanskoronskis, (2011),"Reflection of Higher Education Aspects in the Conception of National Competitiveness", Baltic Journal of Management, Vol. 6 (1), P.136.

(32) Hilal Yildirir Keser, 2015, Effects Of Higher Education On Global Competitiveness: Reviews In Relation With European Countries And The Middle East Countries, Annals of the "Constantin Brâncuşi" University of Târgu Jiu, Economy Series, Vo l. I, No. 1, Romania, P.59, 60

(33) Ibid, P.59, 60

(34) Hao Ma, 2004, Toward global competitive advantage: Creation, competition, cooperation, and cooption, International Journal of Educational Management, Vol. 42, No. 7, P.911-917.

(35) Ronald Rousseau, 2009, University rankings and the Van Parijs typology. Zambia Library Association Journal, Vol. 24, No. 1&2, P. 40, 41.

(36) K. O'Meara & Matthew Meekins, (2012). Inside Rankings: Limitations and Possibilities (Working Paper, 2012 Series, Issue No. 1). Boston, MA: New England Resource Center for Higher Education, P. 8.

(37) Alex Usher, and Savino Massimo, Op. Cit, P. 9,10.

(38) Alex Usher, and Savino Massimo, Op. Cit, P. 10,11.

(39) Okiki, Olatokunbo Christopher. (2013). Research productivity of teaching faculty members in Nigerian federal universities: An investigative study, Chinese Librarianship: an International Electronic Journal, Vol.36, P 101.

(40) Om Sharma, June 2012, Quality Indicators of Scientific Research, Indian J Microbiol, Vol. 52, No. 2, P 305.

(41) Andrejs Rauhvargers, (2015), Rankings Criteria and Their Impact on Universities, European University Association, Available at: http://www.unica-network.eu/sites/default/files/Rauhvargers_UNICA_IRO.pdf, Accessed on 12/9/2016.

(42) Andrejs Rauhvargers, (2015), Rankings Criteria and Their Impact on Universities, European University Association, Available at: http://www.unica-network.eu/sites/default/files/Rauhvargers_UNICA_IRO.pdf, Accessed on 12/9/2016.

(43) Academic Ranking of World Universities, Best Chinese Universities Ranking - Teaching and Learning Ranking - 2015, Available at: http://www.shanghairanking.com/Chinese_Universities_Rankings/Teaching-and-Learning-Ranking-2015.html, Accessed on 12/9/2016.

(44)Andrejs Rauhvargers, Op. Cit.
(45)Ibid.
(46)Academic Ranking of World Universities, Best Chinese Universities Ranking - Social Service Ranking - 2015, Available at: http://www.shanghairanking.com/Chinese_Universities_Rankings/Social-Service-Ranking-2015.html, Accessed on 12/9/2016.
(47)Philip G. Altbach and Jamil Salmi, Introduction, In: Philip G. Altbach and Jamil Salmi (Edits), (2011)," The Road to Academic Excellence: The Making of World-Class Research Universities, The World Bank, Washington DC, USA., P. 4, 310.
(48)Jamil Salmi,2011, Op. Cit., P. 20.
(49)Philip G. Altbach and Jamil Salmi, Op. Cit., P. 326, 327.
(50)Ibid,., P. 327.
(51)Ibid,., P. 328.
(52)Ibid,., P. 328, 329.
(53)Jamil Salmi,2011, Op. Cit, P. 23.
(54)Ibid,., P. 23, 24.
(55)Ibid,., P. 24, 25.
(56)Philip G. Altbach and Jamil Salmi, Op. Cit., P. 330, 331, 345
(57)Ibid,., P. 331.
(58)Katrien Maes et al. , 2011, Universities, Research and the "Innovation Union", Procedia Social and Behavioral Sciences, Vol.13 , P. 101.
(59)Philip G. Altbach and Jamil Salmi, Op. Cit., P. 331.
(60)Jamil Salmi, 2011, Op. Cit., P. 26, 28.
(61)Philippe Aghion, et el, (Sep. 2007)," Why Reform Europe's Universities, bruegelpolicybrief, No. 4, P. 1.
(62)Philip G. Altbach and Jamil Salmi, Op. Cit., P. 332.
(63)Ibid,., P. 333.
(64)Naceur Jabnoun , (2015),"The influence of wealth, transparency, and democracy on the number of top ranked universities", Quality Assurance in Education, Vol. 23, No. 2, P. 118.
(65)Simon Marginson, Different Roads to a Shared Goal: Political and Cultural Variation in World-Class Universities, In: Qi Wang , et el, (Eds.), 2012. Building World-Class Universities: Different Approaches to a Shared Goal, Global Perspectives on Higher Education, Vol 25, Sense Publishers, Rotterdam, P. 39-50.
(66)Philip G. Altbach and Jamil Salmi, Op. Cit., P. 344.
(67)Jamil Salmi, 2011, Op. Cit., P. 39-43.

(68)Jamil Salmi, 2013, "Daring to Soar: A Strategy for Developing World-Class Universities in Chile, Pensamiento Educativo. Revista de Investigación Educacional Latinoamericana, vol. 50, no. 1, P. 144.

(69)Ibid, P. 145.

(70)Jamil Salmi, 2011, Op. Cit., P. 43.

(71)Ibid,., P. 44, 45.

(72)Ibid,., P. 45.

(73)Philip G. Altbach and Jamil Salmi, Op. Cit., P. 344.

(74)Jamil Salmi, 2011, Op. Cit., P. 46.

(75)Jamil Salmi, 2013, Op. Cit, P. 143.

(76)Simon Marginson, Op. Cit, P. 18.

(٧٧) عادل عبد التواب بكري, وثروت سعد زغلول, (٢٠٠٦), قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقاً لآخر التعديلا, وزارة التجارة والصناعة- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية, ط ٢٤ المعدلة, ص ٣٢.

(٧٨) محمد عبد الشافي القوصي, (٢٠٠٦), قانون تنظيم الجامعات ولائحته التنفيذية وفقاً لآخر التعديلا, وزارة التجارة والصناعة- الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية, ط ٢٤ المعدلة, ص ٥٣.

(79)Hamish McIlwraith and Alistair Fortune, 2016, English Language Teaching and Learning in Egypt: an Insight, British Council, London, UK, P. 4, 5.

(80)Klaus Schwab (Edit), 2016, The Global Competitiveness Report 2016–2017, World Economic Forum, Geneva, P. 169.

(81)World Economic Forum , 2016, The Human Capital Report 2016, World Economic Forum, P. 5, 6.

(٨٢)نور الدين الدقي, ٢٠١٥, تمويل التعليم العالي في الوطن العربي: الوثيقة الرئيسة, المؤتمر الخامس عشر للوزراء المسئولين عن التعليم العالي والبحث العلمي في الوطن العربي, الإسكندرية مصر, ٢٢-٢٦ ديسمبر, ص ٢٣.

(٨٣)المرجع السابق, ص ٢٦, ٢٧.

(٨٤)المرجع السابق, ص ٢٤.

(85)Hanaa Ouda Khadri Ahmed, 2016, Strategic Alternatives for Transforming Public Egyptian Universities to World-Class Universities, European Scientific Journal, April Edition, Vol.12, No.10., P. 276.

(٨٦)نور الدين الدقي, مرجع سابق, ص ٢٤, ٢٧.

(87)World Bank, 2016, Population 2015, The World Bank, Washington, DC., P. 1.

(٨٨)جمهورية مصر العربية, ٢٠١٥, مصر: المسح السكاني الصحي: ٢٠١٤, وزارة الصحة والسكان, ص ٢٢.

(89)Arab Republic of Egypt, 2015, Egypt Demographic and Health Survey 2014: Main Findings, Ministry of Health and Population, Cairo, Egypt., P. 8.

(٩٠)الأمم المتحدة– اللجنة الاقتصادية لأفريقيا, ٢٠١٥, موجز قُطري: مصر, اللجنة الاقتصادية لأفريقيا, أديس أبابا, إثيوبيا, ص ١٠

(91)The Economist Intelligence Unit Limited, 2016, Worldwide Cost of Living 2016: A Special Report from The Economist Intelligence Unit, The Economist Intelligence Unit Limited, London., P. 2, 4.

(٩٢)منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي، (٢٠١٠), مراجعات لسياسات التعليم الوطنية التعليم العالي في مصر, منظمة التعاون والتنمية, باريس –فرنسا, ص ١٩٢.

(93)University of Oxford International Strategy Office, (2015), International Trends in Higher Education 2015, University of Oxford, P. 5.

(94)Laura Alfaro and Christian Ketels, 2016, Singapore's Higher Education Cluster, Harvard Business School, Boston, USA, PP. 28, 29.

(95) QS Top Universities, QS Higher Education System Strength Rankings, Available at: https://www.topuniversities.com/system-strength-rankings/2016 , Accessed on 8/3/2017.

(96)The World Bank, 2017, Doing Business 2017: Equal Opportunity for All, The World Bank, Washington DC, P. 7, 174.

(97)Ambassador Terry Miller, et el, 2016 Index of Economic Freedom: Promoting Economic Opportunity and Prosperity , The Heritage Foundation and Dow Jones & Company, Inc., Washington DC, P. 7, 64.

(98)Transparency International, Corruption Perceptions Index 2016, Available at: , http://www.transparency.org/news/feature/corruption_perceptions_index_2016 , Accessed on 28/2/2017.

(٩٩)منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي، مرجع سابق, ص ٩٥.

(100)Ursula Lindsey, 2012, Freedom and Reform at Egypt's Universities, Carnegie Endowment for International Peace, Washington DC, P. 5, 6.

(١٠١) جامعة دمنهور, إدارة شئون الطلاب الوافدين, متاح على الموقع:

http://www.damanhour.edu.eg/esas/pages/Page.aspx?id=1021, (تاريخ الدخول: ٢٠١٦/٢/٢٩).

(١٠٢) عادل عبد التواب بكري, وثروت سعد زغلول, مرجع سابق, المادة ٧٤, ص ٦٩.

(103)Hanaa Ouda Khadri Ahmed, Op. Cit., P. 268.

(104)Louisa Loveluck , 2012, Background Paper: Education in Egypt: Key Challenges, Chatham House, London-UK, P. 3

(105)Michael Bond , et el, 2012, Science and innovation in Egypt, Creative Commons, California, USA., P. 14.

(106)Klaus Schwab, Op. Cit, P. 169.

(107)Silja Baller, et el, 2016, The Global Information Technology Report 2016: Innovating in the Digital Economy, World Economic Forum, Geneva, P. 16.

(108)The World Bank , (2007). "Knowledge Economy Index (KEI) 2007 Rankings", The World Bank, Washington, DC.,P. 2.

(109)Nagla Rizk & Lea Shaver (Edit), (2010), Access to Knowledge in Egypt: New Research on Intellectual Property, Innovation and Development, Bloomsbury Academic, London, UK, PP. 199.

(١١٠)مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية, التقرير الاقتصادي السنوي حول البلدان الأعضاء بمنظمة التعاون الإسلامي, مركز الأبحاث الاحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب للدول الإسلامية, أنقرة –تركيا, ص ١٦٦.

(111)Klaus Schwab, Op. Cit, P. 169.

(112)Luiz C. R Carpinetti, & Rafael H. P. Lima, (2013), Institutions for Collaboration in Industrial Clusters: Proposal of a Performance and Change Management Model, International Journal of Production Management and Engineering. , Vol. 1, No. 1, P. 13.

(113)The Times Higher Education World University Rankings, World University Rankings 2016-2017 methodology, Available at: https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/methodology-world-university-rankings-2016-2017 , Accessed on 2/6/2017.

(114)The Times Higher Education World University Rankings, World University Rankings 2016-2017 , Available at: https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/2017/world-ranking#!/page/0/length/25/sort_by/scores_overall/sort_order/asc/cols/scores **, Accessed on 2/6/2017.**

(115)The Times Higher Education World University Rankings, World University Rankings 2016-2017 methodology, Op, Cit.

(116) Academic Ranking of World Universities, Academic Ranking of World Universities 2016, Methodology, Available at: http://www.shanghairanking.com/ARWU-Methodology-2016.html **, Accessed on 2/6/2017.**

(117) Academic Ranking of World Universities, Academic Ranking of World Universities 2016, Ranking , Op. Cit.

(118) Academic Ranking of World Universities, Academic Ranking of World Universities 2016, Methodology, Available at: http://www.shanghairanking.com/ARWU-Methodology-2016.html **, Accessed on 2/6/2017.**

(119)Academic Ranking of World Universities, Academic Ranking of World Universities 2016, Ranking , Op. Cit.

(120) QS World University Rankings , Methodology, Available at: https://www.topuniversities.com/qs-world-university-rankings/methodology **, Accessed on 2/6/2017.**

(121)QS Top Universities , The American University in Cairo, Available at: https://www.topuniversities.com/universities/american-university-cairo#wurs **, Accessed on 2/6/2017.**

(122)QS Top Universities, Cairo University, Available at: https://www.topuniversities.com/universities/cairo-university-%D8%AC%D8%A7%D9%85%D8%B9%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D9%87%D8%B1%D8%A9#wurs **, Accessed on 2/6/2017.**

(123)QS Top Universities, Ain Shams University , Available at: https://www.topuniversities.com/universities/ain-shams-university#wurs **, Accessed on 2/6/2017.**

(124)QS Top Universities, Al-Azhar University, Available at: https://www.topuniversities.com/universities/al-azhar-university#wurs **, Accessed on 2/6/2017.**

(125)QS Top Universities, Alexandria University, Available at: https://www.topuniversities.com/universities/alexandria-university#wurs **, Accessed on 2/6/2017.**

(126) QS World University Rankings , Methodology, Available at: https://www.topuniversities.com/qs-world-university-rankings/methodology **, Accessed on 2/6/2017.**

(127) QS Top Universities, California Institute of Technology (Caltech), Available at: https://www.topuniversities.com/universities/california-institute-technology-caltech#wurs **, Accessed on 2/6/2017.**

(128) QS Top Universities , University of Oxford , Available at: https://www.topuniversities.com/universities/university-oxford#wurs **, Accessed on 2/6/2017.**

(129)QS Top Universities , The American University in Cairo, Op. Cit .

(130)QS Top Universities, Cairo University, Op. Cit .

(131)QS Top Universities, Ain Shams University , Op. Cit.

(132)QS Top Universities, Alexandria University, Op. Cit.

(133)QS Top Universities, Al-Azhar University, . Op. Cit.

(134)QS Top Universities, Mansoura University, Available at: https://www.topuniversities.com/universities/mansoura-university#323287 **, Accessed on 2/6/2017.**

(135)QS Top Universities, Tanta University, Available at: https://www.topuniversities.com/universities/tanta-university#323287 **, Accessed on 2/6/2017.**

(136)QS Top Universities, Arab Academy for Science, Technology and Maritime Transport (AASTMT), Available at: https://www.topuniversities.com/universities/arab-academy-science-technology-maritime-transport#323287 **, Accessed on 2/6/2017.**

(137)QS Top Universities, British University, Available at: https://www.topuniversities.com/universities/british-university-egypt#323287 **, Accessed on 2/6/2017.**

(138)QS Top Universities, Benha University, Available at: https://www.topuniversities.com/universities/benha-university-egypt#323287 **, Accessed on 2/6/2017.**

(139) QS Top Universities, California Institute of Technology (Caltech), Op. Cit.

(140)QS Top Universities , University of Oxford , Op. Cit.

(141)QS Top Universities , Korea University, Available at: https://www.topuniversities.com/universities/korea-university#wurs **, Accessed on 2/6/2017.**

(142)QS Top Universities , Trinity College Dublin, The University of Dublin, Available at: https://www.topuniversities.com/universities/trinity-college-dublin-university-dublin#wurs **, Accessed on 2/6/2017.**

(١٤٣)منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير/البنك الدولي، مرجع سابق, ص ٢٠٤, ٢٠٥.

(144)Hanaa Ouda Khadri Ahmed, Op. Cit., P. 276.

(١٤٥)قواعد القبول الجغرافي, متاح على:

http://www.tansik.egypt.gov.eg/application/Certificates/Thanwy/Dalel/4-1.htm , ٢٠٧/٦/١

(146) QS Top Universities , The American University in Cairo, Op. Cit

(147)QS Top Universities, Cairo University, Op. Cit.

(148) QS Top Universities, Ain Shams University , Op. Cit

(149)QS Top Universities, Alexandria University, Op. Cit.

(150)QS Top Universities, Mansoura University, Op. Cit.

(151) QS Top Universities, Al-Azhar University, . Op. Cit.

(152)QS Top Universities, Tanta University, Op. Cit.

(153) QS Top Universities, British University, Op. Cit.

(154) QS Top Universities, Benha University , Op. Cit.

(155)QS Top Universities, California Institute of Technology (Caltech), Op. Cit,

(156)QS Top Universities , University of Oxford , Op. Cit.

(157)QS Top Universities , Korea University, Op. Cit.,

(158)QS Top Universities , Trinity College Dublin, The University of Dublin, Op. Cit,

(١٥٩) نور الدين الدقي, مرجع سابق, ص ٢٣-٢٧.

(١٦٠) محيا زيتون, (٢٠٠٨), رؤية للتعليم العالي في مصر من منظور الجودة والعدالة, مؤتمر قضية التعليم في مصر-العائد الاقتصادي والاجتماعي, فندق شبرد – قاعة نفرتيتي, القاهرة, ٢٣ – ٢٤ فبراير ٢٠٠٨, ص ٦.

(١٦١)أحمد عزت, وآخرون, (٢٠١١), الحرية الأكاديمية واستقلال الجامعات: بين سياسة القمع ... وغياب الرؤية, مؤسسة حرية الفكر والتعبير, القاهرة, ص ٣٨.

(162) The Economist Intelligence Unit, 2017, Democracy Index 2016: Revenge of the "deplorables", The Economist Intelligence Unit Limited, London, UK., P. 10.

(163) Index of Economic Freedom, Egypt, (2016), Available at: http://www.heritage.org/index/country/egypt, accessed on 12/5/2016.

(164) Klaus Schwab, Op. Cit, PP. 38, 168.

(165)Education, Audiovisual and Culture Executive Agency (EACEA), Country profile Higher Education in Egypt , PP. 1, Available at:

http://eacea.ec.europa.eu/tempus/participating_countries/impact/egypt.pdf , Accessed on 8/3/2017.

(166)The International Network for Quality Assurance Agencies in Higher Education (INQAAHE), (2008), INQAAHE Annual Report, INQAAHE, The Hague - The Netherlands, P. 13.

(167)Education, Audiovisual and Culture Executive Agency (EACEA),(2010), Higher Education in Egypt, Education, Audiovisual and Culture Executive Agency (EACEA), Brussels, Belgium, P. 6.

(١٦٨) الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد(٢٠١٦)، المؤسسات المعتمدة–التعليم العالي، متاح على الموقع: http://naqaae.eg/?page_id=972، (تاريخ الدخول: ٢٠١٦/٢/٢٢).

(١٦٩)مروة بلتاجي, ٢٠١٣، التعليم العالي في مصر بين قيود التمويل واستراتيجيات التطوير، في: مصطفى كامل السعيد (محرر), إصلاح التعليم العالي في مصر، ص ١٧٣, ١٧٤.

(١٧٠)المرجع السابق، ص ١٨٨.

(١٧١) جمهورية مصر العربية–وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، (بدون تاريخ) , الاستراتيجية القومية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار ٢٠١٥–٢٠٣٠, وزارة التعليم العالي والبحث العلمي, القاهرة, ص ٣٢.

(172)Thomson Reuters, Global Internet Maps, Available at:, http://thomsonreuters.com/content/dam/openweb/documents/pdf/scholarly-scientific-research/fact-sheet/wos-next-gen-brochure.pdf /, Accessed on 3/9/2016

(173)Om Sharma, June 2012, Quality Indicators of Scientific Research, Indian J Microbiol, Vol. 52, No. 2, P 305.

(174)Ibid, P 306.

(175)Internet Society, Web of Science, Thomson Reuters , Philadelphia , USA, Available at:, http://www.internetsociety.org/map/global-internet-report/?gclid=Cj0KEQiAgJTGBRDLr5_az_Ouk44BEiQAIxaA4kvjQ0BGBvHiab6kY2HXc7QjejoE2Qsi5TJjMssVpI8aAiOY8P8HAQ#download-speed-fixed , Accessed on 3/9/2016

(176)Organization of the Islamic Conference -Statistical, Economic and Social Research and Training Centre for Islamic Countries (SESRTCIC), Academic Rankings of Universities in the OIC Countries, USA, Available at:, http://www.sesrtcic.org/imgs/news/Image/Academic_Ranking.pdf/, Accessed on 3/9/2016

(177)Ibid.

(178)Ibid.